

هداءات ٢٠٠٠

مكتبة

أ.د. محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ السابق

بحث عملى
فى
الدبلوماسية الحديثة

تأليف

البارون ج . دى سزيلاسى

المندوب فوق العادة والوزير المفوض سابقاً

ترجمه عن الفرنسية

محمد وحيد بك

مدير ادارة الشئون السياسية والتجارية

بوزارة الخارجية المصرية

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الاكبر بمصر

١٣٤٩ — ١٩٣٠

فهرس

صفحة

صفحة

تمهيـــــد

ان المؤلفات التى تبحث فى الدبلوماسية كثيرة . بل ومن بينهـا ما يسمى « بالمرشد » . غير أن هـذه المؤلفات لا تبحث على وجه العموم الا فى القانون الدولى والدبلوماسى أو فى المراسيم ، ولا تتضمن أى ارشاد عملى ، ما خلا بعض نماذج للمحررات وبضعة نماذج مبعثرة . وهـذا النقص هو ما أردنا العمل على تداركه .

وبالرغم من أن الدبلوماسية صنعة أو مهنــة كغيرها فلا يوجد أى كتاب مرشد للدبلوماسى حين يوجد « مرشد البستانى » بل و « مرشد الطبيب » كذلك . واذا نظرنا الى المهن التى قد يكون لها بالدبلوماسية بعض الشبه ، وجدنا من المؤلفات الخاصة بها « مرشد التاجر » و « الصحفى » و « المحامى » .

هذا وبينما لا يفكر أحد فى احتراف المحاماة أو التجارة أو فلاحة البساتين بغير أن يعد نفسه لذلك ، فكثيراً ما يحدث أن يعين أحد أرباب النفوذ سفيراً بين عشية وضحاها ، حالة كونه لا يعرف شيئاً عن « السلك »[1]

واذا علمنا أن الدبلوماسية — على عكس غيرها من المهن التى تؤدى فى ساعات معينة من الزمن — تتطلب ممن يمارسها يقظة مستمرة ، تبين لنا أن وضع مؤلف يبحث عملياً فى فن الدبلوماسية لا يخلو من الفائدة .

وسنستعرض فى هذا البحث الحياة الدبلوماسية كما يحياها الدبلوماسيون .

---

(١) سلك الوظائف الدبلوماسية

أما المسائل القانونية وشئون المراسم فلن نقترب منها الا بقدر ما تدخل فى دائرة ذلك البحث . وما على الذين تهمهم هـذه المسائل الا أن يرجعوا الى المؤلفات العديدة التى تناولتها بالبسط . على أننا سنعنى بابداء بضعة ملاحظات فى موضوع « اصلاح الدبلوماسية » وهو موضوع كبير الخطر

والناس يتهمون الدبلوماسية بصفة عامة بأنها مصدر آلام الانسانية جميعاً . واذا لم يكن هذا الاتهام الكثير الشيوع فى الزمن الحاضر غير صحيح بالمرة ، فهو على الاقل مبالغ فيه كثيراً وسنحاول اقامة الدليل على ذلك .

ولقد قدرنا ضرورة الصراحة فى أقوالنا . فالكل يعرف أن استقاء الأخبار هو من أهم أغراض « السلك » غير أن وسائل تحقيق هذه الغاية مختلفة . ونحن لسنا اليوم فى عصر ماكيافيل (Machiavel) بل أصبحت لظروف الحياة مقتضيات تختلف عن مقتضيات الماضى .

وطبيعى أن تتطور الدبلوماسية مع الزمن فيصبح للمسائل الاقتصادية فيها اليوم أثراً أكبر مما كان عليه الحال فى الازمان السابقة . على أنه لم يكن فى مقدورنا معالجة هذه المسائل على حدة خشية تجاوز الحدود المرسومة لهذا البحث . ولذلك أدخلناها فى سياق الكلام على الأعمال العادية التى تباشرها البعثات .

واذ كان لا يزال للتقاليد شأن فى الدبلوماسية — قد يتغير مع الزمن — فقد رأينا أن تناول هذه التقاليد بالبحث لا يخلو من الفائدة .

واختلاف الدرجات الذى لا يزال مرعياً الى اليوم بين السفراء والوزراء المفوضين — فضلا عن الوزراء المقيمين Ministres résidents والقائمين بالأعمال بصفة أصلية Chargés d' Affaires en titre — أمر يرجع الى التقاليد التاريخية أكثر منه الى أهمية المركز . فقد يباشر وزير اموراً أخطر وأدق مما يباشره سفير معين فى بلد آخر حيث لا يكون عليه من الواجبات غير مقتضيات التمثيل . وازاء هذه المسميات الكثيرة كان لا بد لنا من الاصطلاح على مسمى

عام نطلقه على جميع الممثلين الدبلوماسيين بما فيهم ممثلو الكرسى البابوى . وقد وقع اختيارنا على كلمة « مبعوث » اذ هى فى نظرنا أدق من كلمة « وزير عام » Ministre Public التى يكثر استعمالها بغير كبير سبب ومن كلمة « وكيل » Agent التى لاتتفق مع كرامة السلك فضلا عن عدم استساغتها . وما التسمية التى اخترناها الا ترجمة كلمة « missus » اللاتينية التى استعملت قديماً وهى أقرب مايقابل كلمة « Mission » بعثة » .

نقول بعد هذا أن مسألة ترتيب وتوزيع مادة بحثنا لم تكن بالأمر الهين رغم ما بذلنا من الجهد لحلها على صورة عملية بسيطة . ومع ذلك فقد كان من العسير علينا توزيع مختلف المواضيع بين فصول مستقل بعضها عن البعض ، اذ الموضوع ينساق من فصل الى آخر . فكان لا بد لنا من الوقوف عند حد ايجاد الانتقال المعقول ، وقد أدى هـذا الى وقوع شىء من التكرار تعذر اجتنابه . فليغفر لنا القارىء ذلك ، كما يغفر لنا ما قد يبدوله بديهياً — ومن ثم قليل الفائدة — مما دوناه من الملاحظات ، اذ اتصال هـذه الملاحظات بالموضوع جعل أمر اغفالها غير ميسور .

كذلك نريد الاشارة الى أننا قد افترضنا حالة قيام العلاقات العادية بين الدول ، لا تلك الحالة القائمة الآن فى جانب كبير من أوروبا والناشئة عن الحرب العظمى والتى لا يمكن أن تدوم طويلا .

ولما كان « السلك » يتطلب فوق صفات الدهاء — وهى فى الغالب فطرية — قدرة التمييز التى لا تكتسب الا بالمران ، فان المزاولة العملية وحدها هى التى تعد الدبلوماسى الصالح أكثر مما تعده الدراسة النظرية . الا أننا نرجو بالرغم من ذلك أن يستفيد الغير بالارشاد الحكيم من ثمرة خبرتنا الطويلة . وقد أصبح عدد الدبلوماسيين من غير أهل المهنة اكبر منه فى أى زمن آخر ، فنغتبط لو أنهم وجدوا فى هذا البحث بعض الارشادات النافعة لهم .

ويبحث كتابنا هذا فى « السلك » بصفة عامة وبغير أية نزعة سياسية . الا أننا لا ننكر أنه مستمد من التقاليد الدبلوماسية النمساوية المجرية . واذا كانت سياسة هذه المملكة قد انحرفت غالباً فى عهدها الأخير عن طريق الصواب فان التقاليد — وهى تراث ذلك الماضى المجيد — ظلت سليمة قويمة وكيسة ، وكان نظام « السلك » فى تلك المملكة يضارع أحسن النظم فى العالم .

فلتكن فى هذا المؤلف تحية صادرة من نفس خاشعة ، مهداة الى ذلك السلك العظيم الذى اندثر الى الأبد .

نيس « Nice » سنة ١٩٢٨

الفصل الأول

السلك – عموميات

تعريف :— تشتق كلمة الدبلوماسية من الكلمة اليونانية « Diploma » المشتقة من « Diplô » بمعنى (طوى) ، وكانت تدل على وثيقة مطوية صادرة من الملوك . وليس من صلة لكلمة الدبلوماسية بكلمة « Diplous » (مزدوج) بمعنى (مخادع) المشتقة منها كلمة « Duplicité » الفرنسية (الرياء) كما يميل البعض إلى اعتقاد ذلك .

وعلى كل حال فان استعمال كلمة الدبلوماسية لا يرجع الى أبعد من عصر ريشليو Richelieu ، وقبل ذلك كان يغلب استعمال كلمتى « Négociateur » (مفاوض) و « Négociation » (مفاوضة) ، كما يؤيده الكتاب الحجة الذى وضعه المسيو كالليير Callières : « فى كيفيه مفاوضة الملوك » .

ولكلمة الدبلوماسية فى الاستعمال معان مختلفة . فهى حيناً تعنى الفن الدبلوماسى وحيناً تعنى السلك ورجاله . ويقتصر موضوع بحثنا على الدبلوماسية بهذا المعنى وحده . أما الدبلوماسية بمعنى (السياسة الخارجية) فلا يسعنا الاشتغال بها . فقد يتولى دبلوماسيون متوسطو الكفاءة تنفيذ سياسة قويمة ، كما يحدث بالعكس أن يكلف دبلوماسيون قديرون باتباع سياسة عامة سيئة ، وليست مهمة المبعوث فى مثل هذه الحالة الأخيرة بالأمر الهين .

ولقد وضع المؤلفون الذين عالجوا هذا الموضوع تعاريف عديدة للدبلوماسية لانرى محلا لسردها . على أننا نستثنى التعريف الذى وضعه السير أرنست ساتو Sir Ernest Satow فى كتابه الجيد A guide to diplomatic practice (المرشد فى المعاملات الدبلوماسية) ، فقد عرف الدبلوماسية بأنها

« استعمال الذكاء وحسن الذوق فى مباشرة العلاقات الرسمية بين الدول » . وأضاف الى هذا التعريف العبارة البديعة الآتية وهى : « أن الغرض من الدبلوماسية هو التوفيق بين مصالح بلد الممثل ومصالح البلد المعتمد لديه ، والمحافظة على رفعة كرامة وطنه، وتعهد انماء روح تفاهم بين الأمم Internationalmind » .

ويبدو هذا التعريف مطبوعا بطابع مثل أعلى لا تؤيده مع الأسف فى الغالب علاقات الدول بعضها ببعض . فلا يزال العالم بحيث تسيطر القوة والخديعة على هذه العلاقات . أما الصراحة التى تطرى همساً فى الأحاديث الشخصية فما فتئت غير صالحة لان تقوم عليها السياسة الوطنية لأية دولة . غير أنه من المؤكد ، من جهة أخرى ، أن السياسة التى لا تبعث على الثقة أصلا تضر بنفوذ الدولة التى تتبعها . وفى الصراحة وحسن النية قوة للحكومة لا نزاع فيها خصوصاً اذا كانت هذه الحكومة قوية بذاتها وماهرة .

ومن العبث وضع قواعد عامة فى هذا الصدد . فالحدود الممكنة التى تضعها حكومة ما (لأنانيتها المقدسة) ، تحت ستار الاعتبارات الأدبية ، انما تخضع لحكم الأفق السياسى الدولى والرأى العام العالمى ، وعلى الأخص لوجود دولة تريد أن تنصب نفسها لحماية الضعيف وتمثل دور المنتقم من المظالم ، بدافع من المصلحة الشخصية بالطبع . غير أن الرأى العام العالمى مرن متقلب بحسب الأزمان . وبينما لا يزال مقبولا أن تعامل دولة قوية بالقسوة والغلظة دولا أضعف منها بشرط إيجاد الحجج لذلك ، فانه من غير المقبول مطلقاً أن تستفيد دولة من كارثة طبيعية كالزلازل لتجتاح أرض المنافس الذى حلت به الكارثة .

على أن هذا مما لايدخل فى دائرة بحثنا كما تقدم القول . لذلك فاننا نقف عند حد وضع تعريف عام بسيط للدبلوماسية : فنقول : « أن الدبلوماسية هى فن مباشرة أعمال البلد وتمثيل مصالحه بمهارة فى الخارج » . اذ هى فى الواقع فن أكثر منها علما كما أنها عبارة عن عمل ابتكار واستعلام وأخبار .

اختلاف عصور الدبلوماسية : — يمكن التمييز فى تاريخ الدبلوماسية بين عصور مختلفة . فقد مر زمن كانت الدول تتبادل فيه ارسال السفراء فى بعض الظروف الخاصة ولاداء مهمة معينة ، ويمكن أن يسمى هذا العهد بعصر (الدبلوماسية المتقطعة) ، ولا تزال تذكرنا به عبارة (فوق العادة) التى تضاف الى ألقاب السفراء والوزراء .

ثم حلت الدبلوماسية الدائمة محل الاولى منذ آخر القرون الوسطى ولا تزال قائمة الى الآن . وحدث بعد ذلك أن انتشرت الأفكار الوطنية ومبادىء الحرية فأثرت فى تطور الدبلوماسية . وبعد أن كانت فى العهد القديم من الحقوق الخاصة للملوك والبلاط ، أصبحنا نراها فى القرن التاسع عشر تابعة فى بعض البلاد للبرلمانات وللممتازين من أهل الطبقات الوسطى ، بينما هى فى البعض الآخر لا تزال تابعة للتاج وللاشراف . وهى اليوم تتطور باطراد فى روحها على الاقل نحو الشعبية . وأخيراً أحدث ايجاد وسائل المواصلات الحاضرة فى القرن التاسع عشر ، والكهرباء ، وعلى الاخص البخار ، ثورة حقيقية فى مجرى الدبلوماسية . فتغيرت مهمتها من أساسها ، وبعد أن كان المبعوث المقيم فى بلد بعيد يزود بتعليمات مفصلة ويعطى تفويضاً واسع المدى ، ليتمكن من الفصل فيما يعرض له من الشئون ويتخذ الهام من القرارات وهو فى مركزه بغير أن يلجأ الى حكومته ، تبدل الحال وأصبحنا وما على المبعوث الا أن يتخابر بالبرق بل وبالتليفون أحياناً ليخلى نفسه من كل مسئولية .

ولقد قدرنا وجوب الاشارة الى هذا الموضوع لأن اختلاف الظروف يؤثر بالطبع فى مجرى العلاقات وفى الأساليب الدبلوماسية . على أنه بالرغم من تطور الدبلوماسية نحو الشعبية ، فانه لايزال للتقاليد قوة كبيرة ، ولم تؤثر الروح العملية بعد فى الدبلوماسية فتنزلها الى مستوى الوكالة التجارية . نعم أن الدبلوماسية حرفة كغيرها غير أن الفن الدبلوماسى لا يزال خاضعاً لبعض المبادىء التى لا يمكن الخروج عليها بغير ضرر .

اختيار الدبلوماسيين. — بحث المؤلفون كثيرا ، وانما بطريقة متفككة ، فى الصفات التى يجب أن تتوافر لدى الدبلوماسى ، وستبرز هذه الصفات بوضوح خلال فصول هذا الكتاب . لذلك نكتفى هنا ببضعة ملاحظات لا نجد لها محلا غير هذا المكان .

فالدبلوماسية هى المهنة الوحيدة التى يتحتم فيها على الاقل المظهر المقبول اذ أن لحسن الهيئة والرشاقة مزايا فى الحياة الاجتماعية بما تحدثانه من طيب التأثير فى المجتمع . أما الرجل الدميم الى الحد المنفر ، وعلى الأخص الرجل المشوه فانهما يثيران السخرية فترتد ولو جزئياً على البلد الذى يمثلانه . واذا أمكن لمن جنت عليه الطبيعة أن يشغل مركزا ذا شأن فى بلده ، فانه لا يصلح برغم كل ما يمتاز به من المواهب العقلية والنفسية لأن يكون مبعوثاً فى الخارج .

واذا لم تكن المقدرة المالية من الضروريات اللازمة للدخول فى السلك فان فيها للدبلوماسى ميزة كبيرة اذ تمكنه من تمثيل بلده على صورة فخمة ، ولا تجعله يعمل — كما هو الحال فى الغالب — على ادخار أكبر قدر ممكن من مرتبه للمستقبل عند الاعتزال . بل أن المقدرة المالية تسهل الأقدام على الاعتزال ، ويكون منها مايصون من الاشتغال بالشئون الحقيرة ، والانقياد للمطامع النفسية ، التى كثيراً ما تقهر الدبلوماسى على البقاء فى مركزه ، ولو ضحى فى هذا السبيل بضميره وعقيدته .

كذلك الحال بالنسبة لحيثية المرشحين للسلك ومركزهم الاجتماعى . نعم أن السلك منتقد من وجهة أنه محتكر لأبناء الثراء وللأعيان ، غير أنه لا شىء يبرر هذا الانتقاد . اذ السلك يقتضى توافر بعض الصفات كما يستلزم سهولة التكيف تبعاً للعادات والأوساط ، وهذا مما يصعب اكتسابه خصوصاً بالنسبة لمن تقدم فى السن . أما الذين نشأوا فى وسط صالح فانهم يكونون على وجه العموم حاصلين على هذه الصفات منذ نعومة اظفارهم . واذا جاز التشبيه فالحال هنا يشبه ، على صورة ما ، مركز الامارة . فلقد رأينا كثيرا من الدول الحديثة

تحتفظ بأمرائها ، لا رغبة فى التمشى مع تقاليد الملكية ومشروعيتها ، وانما لتضع على رأس الدولة رجلا بلغ من المقام درجة لم يعد لديه معها أى مطمع فى صالح شخصى ، فتندمج مصالحه الخصوصية بالضرورة فى مصالح الدولة . وقياساً على ذلك يكون الدبلوماسى الذى له فى بلده مقام معروف، خير من يكرس جميع قواه لخدمة الصالح العام . فاذا توجه كل طموح مثل هذا الرجل لتحقيق ذلك الغرض ، كان فى هذا خير ضمان ، خصوصاً اذا كان له من ماضيه وماضى أسلافه ما يرفعه فوق المغريات الدنيئة اذ كلها أضعف من أن يستهوى نفسه مهما بلغ من القوة فى الاغراء . فلا شك اذن فى أفضلية هذا الدبلوماسى على من ليس لديه ما يخشى فقده . ويسهل أن ينبهر الوصولى بلألاء البلاط وتلطف الملوك بينما التربية الارستقراطية تكسب النفس من الثقة فى مثل هذه الأوساط ما يفوق التقدير . ولما كان مصير الدول — ولو لم يعترف بذلك — انما يقرر غالباً فى المجتمعات (الصالونات) السياسية وفى الأندية لا فى مكاتب الوزراء وحدها ، فان اتصال الدبلوماسى بجميع هذه الأوساط مع عدم توفر المقام والحيثية لديه أو مع جهله عادات الحياة الاجتماعية يعود بالخسران على البلد الذى يمثله . أما الدبلوماسى الذى نشأ فى وسط راق فمن السهل عليه اكتساب ثقة الملك والحظوة لديه بمنزلة تفوق فى اغلب الاحيان منزلة ممثل الدولة الحليفة ان كان أقل حظاً منه فى هذا الشأن . ولا حاجة لبيان كل ما يترتب على وجود مثل هـذه العلاقات من المزايا . وانما نقول بالاجمال أن الدبلوماسية ربما كانت اليوم هى السلك الوحيد الذى للنسب والحسب فيه أهمية فعلية .

على أننا لا يجب أن ننسى أن روح العصر الحاضر تميل الى المساواة وتهيئة فرصة النبوغ والتقدم للجميع ، والاعتداد بالكفاءة وحدها ، وأن هناك استثناءات محسوسة لكل ما تقدم ذكره . فيوجد فى بعض الأحيان أشخاص تتوافر فيهم الصفات الدبلوماسية الحقيقية — ولو أن من النادر توافرها كلها معاً — دون أن يكون لهم من حسبهم ما يعدهم للسلك . ونجد الدليل على هذا بصفة أخص

بين المشتغلين بالمهن العقلية فقد عرفنا من أساتذة الجامعات من أصبحوا دبلوماسيين قديرين . رغم مايبدوا فى هذا من الغرابة ، لعدم توافر صفات المرونة والتحفظ ، اللازمة لرجال السلك ، لدى المدرسين . وتقل هذه الغرابة نوعاً ما بالنسبة لرجال المحاماة .

وكثيراً ما يحدث اليوم فى البلاد الديمقراطية أن يسند منصب دبلوماسى ذو شأن الى أحد رجال الدولة البارزين مكافأة له على خدماته ، أو بقصد التخلص منه وابعاده . وأمثال هؤلاء الأغراب عن السلك ، الذين تنقصهم التربية الدبلوماسية ، يقابلون بالكثير من التحفظ ويثير تعيينهم استياء كبيراً بين زملائهم من أهل السلك . وليس من شأن جو الاستياء الذى توجده مثل هذه الحالة أن يعاون على خدمة مصالح الدولة . لا بل وقد يقع أيضاً أن يتناهى هؤلاء الأغراب فى الاجتهاد ويسرفوا فى اساءة الظن توهماً منهم أن مثل هذا المسلك لازم فى الدبلوماسية الجيدة . فيكون ضررهم أكبر من نفعهم بالنسبة لحسن علاقات بلادهم بالبلاد الأجنبية .

ومجمل القول أن المثل الأعلى فى اختيار المبعوث يكون فى التوسط بين توافر شرطى الحسب والكفاءة الصرفة . فيكتفى على العموم بمنشأ مقبول وكفاءة حقيقية ، مع الخروج على هذه القاعدة أحياناً مع من يكون له من نشأته الرفيعة ما يمكنه من أداء خدمات قيمة فى مركز معين بذاته ، وازاء من تتوافر فيه الكفاءة النادرة ولو كان من منشأ وضيع ، اذا اقتضى المركز الذى يراد اسناده اليه ذلك ، اذ فى هذه الحالة الأخيرة تنتفى أمام الكفاءة كل الاعتبارات الأخرى . على أنه يحسن الاقتصار بقدر الامكان على الترشيح من بين رجال السلك .

أما امتحانات القبول فلا يمكن الاعتماد على نتيجتها ، والاطمئنان لها ، لانها لا تمكن من الحكم على سلوك المرشح . كما أن المعلومات الواسعة التى يدل الامتحان على حصول المرشح عليها ليس فيها ما يطمئن من وجهة القدرة على النجاح فى مزاولة العمل .

فالدبلوماسية فن وليست علماً كما تقدم القول . واذا جاز أن يكون الانسان عالماً كبيراً بما يحرزه من سعة الاطلاع والتمكن من مادتى التاريخ والقانون الدولى ، فانه قد لا يكون الادبلوماسياً سيئاً . لذلك فانا نميل — ولو تعارض هذا الرأى مع روح العصر الحاضر — الى تحبيذ طريقة ترك اختيار المرشحين من الاحداث الى موظفى الوزارة الذين يتمكنون من تعرف حقيقتهم أثناء مدة التمرين . ولا يقبل من بينهم الا الذين يتبين من الامتحان حصولهم على المعلومات الكافية . وقد يتخذ الامتحان حجة لاقصاء العناصر غير المرغوب فيها .

مسألة الثقة : — ويجب أن لا يغيب عن البال ، سواء فيما يختص بامتحان الترشيح لوظيفة الملحق أو باسناد مركز كبير لأحد السفراء ، ان الدبلوماسية هى السلك الذى يقوم أكثر من غيره على الثقة . واذا وجب توفر الثقة بالنسبة لجميع وظائف الدولة ، فان الامر يتحتم بالنسبة لهذا السلك أكثر من كل عمل سواه ذلك لأن المبعوث يقيم فى مركز ناء يخرجه عن دائرة مراقبة الحكومة ، وهو أمين على أهم أسرار الدولة مثله فى هذا مثل الملحق الذى يحل رموز البرقيات ، ويتسع مجال العمل أمامه أكثر من أى موظف كبير فى الداخل . واذ كان وزير الخارجية هو المسئول عن اعمال وتصرفات المبعوث فليس من المقبول عدلا ولا عقلا أن يعترض على منح الوزير حق اختيار معاونيه من بين الاشخاص الذين يعرفهم حق المعرفة ، وأن يطبق بمطلق تقديره مبدأ اسناد المناصب الى اللائقين وهو المعبر عنه بالمثل الانجليزى « The right man in the right place » .

وللاعتبارات الشخصية فى السلك أثر كبير فى موضوع الثقة ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك . واذا كان من البديهى أن يجد أصدقاء الوزير مصلحتهم فى ذلك ، فان كل شخص تعرض له فى حياته الفرصة التى تمكنه من الاتصال بوزير الخارجية أو على الأقل بأحد كبار الرؤساء فى الوزارة ، فيكسب عطفهم ويجعلهم يقدرون كفاءته . وانا فضلا عن عدم استنكارنا هذه الحالة ، نرى أن الكثير من

المسائل يحل بهذه الطريقة على وجه أحسن مما لو طبقت فى شأن الاختيار للمناصب الدبلوماسية قاعدة صارمة .

محاسن السلك ومرغباته . — لا شك أن الدبلوماسية كانت تستحق أن يصطلح لها على مسمى خاص يميزها ولذا فهى جديرة باسم السلك « La carrière. » الذى يطلق عليها بحق . وهى اذا لم تكن بالشيء المقدس المحتجب تحت أستار الغموض — كما تبدو للغريب عنها — ولا بالمهزلة — كما يميل المشاغبون من مختلف الطبقات الى توهم ذلك — فانها احدى المهن المغرية الى حد كبير . فالدبلوماسى يشاهد بلاداً عديدة ، ويكتسب قدرة خاصة فى الدهاء ، كما أن اتصاله بالمتصرفين فى شئون السياسة العالية وبأسرار هذه السياسة يجعله قديراً على تعرف خبايا النفوس . ولا بد للمقارنات التى يقوم بعملها بين العادات المختلفة أن تبث فى نفسه عاطفة انسانية سامية ، وتوسع دائره تفكيره الى أبعد الحدود .

واذا كان لا يعنى باعتبارات المراسم السخيفة ، لدرجة تجعله يقدمها على كل شى آخر ، فان العقلية الواسعة التى يكتسبها من البلدان والاوساط المختلفة تجعله يحسن ادراك حقيقة الحكمة القديمة القائلة :

homo sum : humani nihil a me alienum puto

« انى انسان ويخيل لى أن لا شيء مما يتعلق بالانسان غريب عنى » .

الفصل الثانى

المبعوث فى مركزه ــ صفات الدبلوماسى الصالح

حسن السلوك . ــ يجب على المبعوث ، لكى يحسن القيام بمهمته ، أن يسلك فى حياته الخاصة مسلكا لا غبار عليه من أية ناحية ، حتى ولوكان يمثل دبلوماسية لا ترتكز على أساس الفضيلة ، بالرغم مما يبدو فى هذا الرأى من التناقض .

وهذا السلوك مفروض عليه فى العصر الحاضر لا باعتباره ممثلا لمقام سام فقط ــ وقد كان ينتفى ازاء هذا الاعتبار فى الماضى كل ما عداه ــ بل أن هناك اليوم اعتباراً آخر ، الا وهو ضرورة تجنب الانتقاد والمطاعن والسخرية ، بل والتعرض للفضيحة سواء فى الوسط الاجتماعى أو فى الصحافة . ذلك لان المبعوث مراقب بصفة مستمرة . وهو فى المدن الصغيرة لا يكاد يخطو خطوة دون أن يعرف ذلك . وما أسهل ما يستغل ضده أقل عيب أخلاقى فيه بمعرفة من لهم فى ذلك مصلحة سياسية أو غيرها ــ وكثيراً ما هم . والسبيل الوحيدة لاجتناب مثل هذا الخطر تكون بعدم التعرض له . وليغفر لنا القارىء هذه النصيحة البديهية.

على أن هناك اعتبارات أخرى ، ذات شأن أسمى مما تقدم ، تفرض حسن السلوك على المبعوث . فالسلوك الحميد خير الوسائل لكسب الاحترام والاشتهار بالجد ، وذلك أمر لا بد منه لمن يريد أداء مهمته على وجه مثمر . اما النقائص والعيوب فلا تغتفر الا للتابغ الكبير الشأن ، ولا يغتفرها له سوى الاصدقاء والحال ليس كذلك بالنسبة للبعوث ، فهو فى حاجة لكسب احترام الرأى العام.

أضف الى هذا انه بالنظر لما جبل عليه الانسان من الميل للتعميم ، فان كثيراً من الناس يحكمون على أخلاق أمة قياساً على ما يبدو لهم من مسلك ممثليها فى

الخارج . فاذا حرص المبعوث على أن تكون حياته الخاصة طاهرة نقية بقدر الامكان ، فانه يؤدى بذلك خدمة وطنية لبلده ، ويكون من عمله قدوة فى حسن السلوك والكرامة لا للناس جميعاً فحسب ، بل وللمتصلين به ولابناء بلده المقيمين فى الخارج على وجه أخص .

وعلى المبعوث أن يكون كبير الحذر فى كل ما يتعلق بالشئون المالية ، اذ يجب أن تكون نزاهته بعيدة عن كل شك أو ريبة . وعلاوة على أن أغلب الانظمة الخاصة بالهيئات التمثيلية تحرم على المبعوث المعاملات التجارية والمضاربات فى البورصات ، فان مما يجب عليه أيضاً أن يجتنب المقامرة بمبالغ كبيرة . ولا لوم عليه فى اقتناء العقارات فى البلد الذى يقيم فيه الا اذا كان ذلك بطريق المضاربة . على أنه يحسن به أن يجتنب ما قد يترتب على هـذا من المشاكل المنغصة ، وذلك بعدم الاقتناء بتاتا اذا اقتضى الحال .

ولا يجب أن يقبل أية هدية أو أى أجر من أى نوع كان الامن حكومته . بل ويحسن به فوق هذا أن لا يقبل الهدايا البسيطة من زملائه أو أهل طبقته الا وهو عالم بمناسبتها وبشرط أن يرد مثلها اليهم . أما الأرباح والعمولة على الصفقات التى تتم بناء على تدخله ونفوذه ، فهى مما لايجوز للدبلوماسى الحصول عليه بتاتا ، ولو أن ذلك أمر مشروع فى معاملات الأفراد . ويجوز للمبعوث — متى سمح نظام التمثيل فى بلده — أن يقبل ، بموافقة حكومته ، الأوسمة والهدايا البسيطة من رئيس الدولة المعتمد لديها .

وقد يحدث فى مناسبة خاصة — كالانتقال مثلا — أن ترغب الجالية من أبناء وطن المبعوث فى أن تقدم له تذكارا للدلالة على حسن تقديرها له . وهذه عادة كثيرة الشيوع فيما يختص بالقناصل . فعلى المبعوث أن يجتنب أى عمل من شأنه حث أبناء وطنه على تقديم مثل هذه الهدية . بل يجب أن يعمل على تثبيط عزمهم ، اذا تيسر الامر بغير أن تجرح عواطفهم . فاذا لم يتيسر ذلك كان غير ملوم فى قبول التذكار على أن لا تكون قيمته المادية كبيرة .

ولا يكفى أن يكون المبعوث خاليا من العيوب البارزة بل يجب عليه أن يأخذ نفسه بمنتهى التحفظ فى شئون العواطف . اذ ليس مما يقوى نفوذه أن تكون له علاقات بتلك الفئة من النساء اللاتى يوصفن بالفرنسية بعبارة « Demi-monde » ، وتعريبها اللفظى « انصاف الاحرار » . والاتصال المعروف — ومن باب أولى المعاشرة العلنية — يمكن أن ينال من كرامته أكبر النيل . ومن واجب الحكومات أن تستدعى فى الحال مبعوثيها الذين ينزلون الى مثل ذلك الدرك غير مكترثين بكرامتهم العامة أو الخاصة ، لان الرأى العام يمتعض من مثل هذا التهتك و يعتبره قلة فى الذوق ، ولا يحترم من يقدم على ارتكابه .

كذلك يجب على المبعوث مراقبة سير السكرتاريين الذين يعملون معه بغير أن يتشدد فى الزامهم بمثل مايفرضه على نفسه . ولا شك فى أنه لا يمكنه أن يتدخل لديهم فى ذلك اذا كانت حياته الخاصة نفسه مضغة فى الافواه .

والذين يعنون بمسائل الاخلاق يستنكرون كذلك وجود مثل تلك العلاقات بين المبعوث وبين السيدات فى دائرة تعارفه الاجتماعية ، بل ويتشددون فى حكمهم عليها . على أننا نرى — من وجهة نظرنا الخاصة — أن مثل هذه العلاقات لايمكن أن تقاس بالعلاقات الغرامية العلنية غير المشروعة . اذ المميز المهم لها هو التستر ، وليس فى الامكان الوقوف على مدى ماتصل اليه الصداقة فى العلاقات الاجتماعية . فالامر مغتفر ما دام لم يصل الى الفضيحة . وقد يجد المبعوث من مثل هذه العلاقات وسيلة ثمينة لتعرف نفسية الوسط الذى يعيش فيه . لذلك لا يؤاخذ المبعوث أو أى دبلوماسى آخر على ما يوجده لنفسه منها فى الاوساط الاجتماعية ، بشرط مراعاة التحفظ وعدم التهتك واجتناب خطر الفضيحة ، وعدم الوقوع فريسة لفتاة ماهرة مخادعة تعمل لاغراض شخصية أو سياسية .

أما المسائل الدينية ، فليس من شك أن لكل امرىء دينه وليس فى وسع أحد أن يفرض شيئا على آخر مما له مساس بالشعور الدينى . غير أنه يجب على

المبعوث ، مهما كانت عقيدته الشخصية ، أن لايجرح عاطفة الجمهور الدينية. بل ويجب عليه أن يتقدم بالمعونة للمعاهد الدينية التى تكون تابعة لحكومته ، وأن ينمى عند اللزوم فى نفوس أبناء وطنه عواطف الدين . ويحدث فى بعض البلاد أن يكون للملوك أو لرؤساء الحكومات الاجنبية نوع من الرعاية الخاصة فيما يتعلق بالكنائس ، فيجدون فى ذلك مصدر قوة لهم من الوجهتين الدينية والادبية ، وعلى الاخص قوة سياسية . فمثل هذه الرعاية تكسب الدولة التى تتولاها بعض الحقوق كما تفرض عليها بعض الواجبات . وتكون مباشرة ذلك بمعرفة مبعوث هذه الدولة . فاذا لم يكن فى قدرته أداء تلك المهمة بالعناية والدقة اللازمتين أما لانه يدين بدين آخر ، أو لانه يحرص على لادينيته ، يحسن به فى هذه الحالة أن يتقدم بطلب نقله الى مركز آخر لا تقوم فيه أمامه مثل هذه الصعوبات .

على أننا نقدر أنه يمكن للمبعوث البروتستانتى أن يحتفظ بعقيدته ويظل مسيحياً صالحاً مع القيام برئاسة حفلة دينية كاثوليكية ، أو الاشتراك فى مثل هذه الحفلة بل وأداء ما هو مفروض على من يتولى الرئاسة فيها من الركوع وتقبيل الصليب أو الانجيل اذا اقتضى الحال . فهو اذا ارتضى القيام بمهمة الرئاسة فى الحفلة ثم يتمسك بعد ذلك ببروتستانتيته ، لدل بعمله هذا على قلة فى الذوق متناهية . أما سليم الذوق المسيحى حقاً ، فلا يتردد — فى مثل هذه المناسبة — فى أداء كل الشعائر ، كما لو كان هو نفسه كاثوليكياً ، مقدماً روح الموضوع على شكله .

أما اللادينى الذى يرى نفسه فوق الاديان جميعاً فالامر هين بالنسبة له ، اذ هو لايخرج عن أنه قيام ببعض اجراءات بسيطة تقتضيها وظيفته التى يتناول الاجر على أدائها .

الكرامة والنفوذ . — ولا يكفى أن يكون سلوك المبعوث حسناً بل يجب أن يكون متفقاً وكرامة المهمة السامية المعهود بها اليه . ولا يزال للنفوذ الشخصى

شأن عظيم فى العصر الحاضر بالرغم مما فيه من ميول ديموقراطية واضحة ، لذلك كان من الواجب على المبعوث أن لا يقتصر على العناية بأمر سلوكه وتصرفه الشخصى بل يجب عليه كذلك أن لا يهمل ناحية المظاهر الخارجية التى من شأنها أن ترفع قدره . على أنه يمكن التمييز فى هذا الصدد بين البلاد . ففى بعضها — خصوصاً فى القارة الأوربية — لا يكسب منصب السفير والوزير بذاته شيئاً كبيراً من النفوذ ، وانما الأمر يتعلق بشخصية من يشغل هـذا المنصب ، فعليها وحدها يتوقف ما يهيئه المبعوث لنفسه من المركز الرسمى والاجتماعى . واذا ظهر المبعوث بشىء من العظمة والأبهة أفاده ذلك كثيراً ، بشرط أن يكون شخصه محبوباً .

أما فى بعض البلاد الأخرى — وعلى الاخص فى الشرق — فان منصب المبعوث يحاط بهالة عظيمة من التكريم بغير كبير التفات الى شخصية من يشغله ، والمبعوث يجد مكانه مهيئاً منذ وصوله . ولا يجب أن يستنتج من ذلك عدم لزوم المظاهر والابهة بل الامر بالعكس ، لان هـذه البلاد تتمسك أكثر من غيرها بالمظاهر . فاذا أسرف المبعوث فى أسباب الظهور زاد ذلك فى رفعة قدره .

وهناك بعض بلاد صغيرة تسود فيها الافكار الديمقراطية الصرفة وليس لشئون المظاهر والابهة فيها أية أهمية . وبديهى أن يكون المبعوث فى مثل هذه البلاد فى غنى عن المظاهر ، وحسبه أن يكون متأدباً ودوداً وكفئاً ليتمكن من القيام بواجبه بطريقة مرضية . واذا فاته الطموح فى مثل هذه المراكز الى كبير الجاه بسبب أخلاق البلد الديموقراطية فانه فى مقابل ذلك يكون فى مأمن من الحملات العدائية مثل تلك التى تدفع اليها الاغراض السياسية . فاذا كان المبعوث فطناً أمكنه الاهتداء الى المسلك الملائم سواء فى مظاهره الخارجيـة أو فى سلوكه الشخصى ، مسترشداً بما يعرفه عن الوسط . هـذا مع احتفاظه بمقامه لا جرياً على التقاليد فحسب ، بل وعملا بما يدركه من استحسان الرأى العام لذلك . وعليه أن لا يعادى أحداً وأن يجتنب على الاخص كل منازعة علنية مع وزير الخارجية .

أو مع غيره ممن يتصل بهم وكذا مع أى فرد آخر. وأن ملحة مستظرفة لأفعل فى اصلاح ذات البين غالباً كما أنها قد تؤلم بأشد من الجواب الغليظ . والمطالبة العنيفة تقابل بالرد الجارح وربما كان الانتهاء اليه مقصوداً عمداً وبسبق تدبير . والعنف ينزل الانسان الى مستوى مخاطبه ، فى حين أن الاجابة اللبقة لا تنال من المستوى الرفيع الذى يجب على المبعوث أن لا يتنزل عنه مراعاة لمصلحته . ولم يكن من النادر فى الماضى أن يتبارز المبعوث خصوصاً مع أهل طبقته . أما اليوم فلم يعد أحد يقدم على ذلك ، خصوصاً فى البلد الذى يقيم فيه المبعوث ، اذ أن رئيس الدولة يرى فى المبارزة مساساً بالاحترام الواجب لشخصه .

ومن المؤكد أن هناك حالات يكون حرص المبعوث فيها على الكرامة الذاتيـــة ، التى يتطلبها مركزه ، مضرا بعمله . فمن ذلك أنه لا يستطيع السعى فى كل مناسبة الى لقاء من هو فى حاجة اليهم كما يفعل الصحفى حين يقصد الحصول على حديث ، اذ أن هذا العمل يضر بنفوذ المبعوث ويحمل الغير على سيء التأويل . بل أن الشخص الذى يسعى المبعوث اليه يكون أول من يسيء الظن به متسائلا عن أسباب هذا السعى . هذا الى انه من واجب المبعوث أن يتدبر فى اختيار الاشخاص فقد تضره زيارته لبعضهم لدى الآخرين . ومع ذلك فلا يجب المغالاة فى التمسك باعتبارات الحيثية والنفوذ كما يفعل بعض المبعوثين من السفراء والوزراء الذين لا يسمح لهم كبرياؤهم بالتجرد من صفتهم الرسمية، مهما كانت المناسبة ، حتى فى الاجتماعات الودية الخاصة . فمثل هؤلاء المعجبين بأنفسهم يحملون بعملهم على كبير السخرية .

هـذا وإذا عرضت للمبعوث فرصة ملائمة للحصول على معلومات سياسية هامة وكانت تحول دون انتهازها بعض اعتبارات الحيثية من مثل ما تقدم ذكره وجب عليه حين التردد فى التقدم بالخطوة الاولى لتحقيق ذلك الغرض ، أن يوازن بين المصلحة المرجوة وبين ذلك الضرر الاعتبارى . ويكون فى هذا كما فى غيره ، على شيء من المرونة التى لا بد منها لكل دبلوماسى . فاذا اقتضى الامر

الزيارة وقدر المبعوث أن ليس من واجبه البدء بهـا وجب أن يذكر أن أهل البلد أقل احتياجا للغريب منه اليهم . وأن عاداتهم الاجتماعية ، المختلفة عن عاداته أو مشاغلهم الخاصة تجعلهم بحيث لا يرون مانعاً من تأجيل أداء مثل ذلك الواجب الأدبى . بينما يقتضى الحال أن لا يبطىء المبعوث فى مقابلة الشخص المقصود ، والا ضاعت قيمة المعلومات التى يريد الحصول عليها منه لو تأخرت المقابلة . هذا فضلا عما للزائر على المزور من ميزة . فهو الذى يختار وقت الزيارة ويدير الحديث ثم ينصرف متى شاء . واذا اقتضى الحال مراجعة بعض الوثائق الرسمية أثناء الزيارة كان على المزور تقديم هذه الوثائق .

و وجود العلاقات الودية يسمح فى الكثير من الاحيان للبعوث بأن يذهب مباشرة لمقابلة الشخص المقصود أو أن يحدد موعداً للمقابلة فى مكان معين ، وتكفى للخروج من الحرج فى مثل هذه الحالة ، إشارة لطيفة تشعر المزور بما كان عليه من واجب البدء بالزيارة . واذا كان مما لا يغتفر للبعوث أن يضيع فرصة الحصول على معلومات هامة أو القيام بسعى ذى شأن لمجرد تلك الاعتبارات البسيطة المتعلقة بالمقام ، فليس معنى هذا وجوب تقدمه بالزيارة فى الاحوال التى يعرف أنه لن يحسن لقاؤه فيها .

والتوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة ليس فى الواقع بالأمر الهين ، وانما لمثل هذا وجب أن يكون الدبلوماسى قديرا وماهرا فى تصرفاته . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون المبعوث عليما بأحوال النفس الانسانية بحيث اذا أراد استمالة شخص تبين ما اذا كان يقف منه موقف التودد أو يعامله بالكبرياء والترفع . فمن الناس من لا يقبلون الاعلى من يتظاهر بالاعراض عنهم .

ولا بد أن يكون للشعور العام السائد فى البلد المقيم فيه المبعوث نحو وطنه تأثير فى مسلكه . فيختلف هـــذا المسلك تبعاً لما اذا كان الوسط ميالا أو غير مكترث أو معادياً بكيفية صريحة لبلد المبعوث . وفى هذه الحالة الاخيرة يجب التمييز أيضاً بين ما اذا كان ذلك العداء عاماً أو خاصاً بأحد الاحزاب . فكل

من هذه الفروض يستلزم من جانب المبعوث خطة معينة يتبعها ازاء السلطات والبلاط أو ازاء الرأى العام . ويرجع الى حسن التقدير وسلامة الذوق فى هـذا أيضاً لتحديد المسلك الواجب ، اذ ليس من الميسور وضع قواعد عامة لمثـل هذا التصرف .

وبجمل القول أنه يجب على المبعوث ان يكون حسن السلوك للغاية ، وقورا مع التلطف نحو جميع الناس،وأن لا ينصاع للتقليد الاعمى . والانسان قادر على أن يتخذ لنفسه مظهراً رفيعاً بغير ذلك التكلف الذى يجب على المبعوث اجتنابه . والقاعدة التى يجد فيها الدبلوماسى العصرى الفائدة والمصلحة هى أن يكون ديموقراطياً فى روحه ارستقراطياً فى مظهره .

طبيعة الاستقلال – الشذوذ . — انالحرص على الكرامة لا يمنع المبعوث من أن تكون له طبيعة مستقلة ، فهو ليس بالآلة المسخرة . ولا ضرر فى أن يكون المبعوث على شىء من الشذوذ ، بل قد يكون فى الشذوذ مايقوى نفوذه فى أحوال كثيرة ، هذا مع تجنب كل ما من شأنه اثارة السخرية . فهو حين يكون فى البلاد التى أخذت بالمدنية الاوربية يجعل مسلكه متفقاً مع الرأى العام ، اما فى بلاد المنطقة الحارة حيث يختلف النظر بالنسبة لكل ما هو شاذ وغريب فيجدر به أن يسلك سبيلا متفقاً مع رأى زملائه . ويجب عليه فى جميع الاحوال ان يعنى باحترام التقاليد المرعية فى علاقاته بالحكومة المعتمد لديها وبالعادات الدبلوماسية بصفة عامة . ولهذا أهمية كبيرة كما سيتبين القارىء ذلك مما يلى .

فاذا كان فى ماضى المبعوث اوفى منشئه ما يحمل على المطاعن ولو بغير كبير مبرر وجب عليـه ان يحرص كل الحرص على تجنب كل ما من شأنه تبرير تلك المطاعن . فهو اذا كان من أصل يهودى مثلا وجب عليـه أن لا يحاول اخفاء ذلك لأنه أمر لا خجل منه كما لا يعمل على اعلانه بصورة متعمدة واضحة . هذا مع تجنب مواطن الضعف المتهم به أبناء اسرائيل بصفة عامة . كذلك لا يجب

على المبعوث المنعم عليه حديثاً برتبة أو نيشان أن يحمل الشارة الدالة على ذلك فى كل مكان . ومن كانت عائلته من التجار يجب أن لا يظهر بالاهتمام بأثمان السلع فى كل مناسبة .

اللباس. — ان لأمر اللباس فى هذا السلك أهمية خاصة بالنظر الى اضطرار أهله الى كثرة الاختلاط بالناس . لذلك كان على المبعوث أن يعنى كل العناية بلباسه بل وبالتأنق فيه وانما مع القصد والاعتدال . اذ لا يجدر به أن يبدو للناس مهملا فى زيه كالقرويين ولا مبالغاً فى تأنقه كالمتظرفين ، أو ان يغرب فى هذا الباب على الأقل . وتختلف أهمية موضوع اللباس تبعاً للبلاد اذ منها ما يكون التأنق فيه لازماً ومنها ما يكتفى فيه بحسن الهندام . ولا يجب على كل حال الخروج فى هذا الشأن على العادات المتبعة مهما بدت غريبة . فمن ذلك أن لا يتردد المبعوث فى ارتداء لباس بطل استعماله — كالردنجوت — فى بلد لا يزال يرتديه أهله فى المناسبات الكبرى . ولا فى ارتداء لباس آخر فى وقت يكون من غير المناسب ارتداؤه فى بلده . ولا بد من احتمال هذه العادات والخضوع لها ولو سخر منها المبعوث فى نفسه . ونشير هنا الى أن بعض بلاد الشرق أو المناطق الحارة يتسامح فى أمر اللباس بما لا يمكن التسامح به فى غيرها .

والقاعدة بالاجمال فى هـذا الشأن هى أن لا يخرج الانسان على مألوف الوسط مع ملاحظة ان هنـاك حالات نادرة تتطلب من المبعوث عناية خاصة بالرداء كأن يقصد تهيئة جو صالح يكون محتاجاً اليه فى ظرف معين ، ولو ان أثر ذلك ضئيل فى الواقع .

ألف البلد وتعرفه. — للمبعوث كل المصلحة فى أن يظهر بطيب الميل للبلد الذى دعته الظروف للحياة فيه . وأول صفات الشهامة يقتضى أن لا يسىء المرء الى بلد يتمتع بضيافته ولا أن يتحدث عنه بالسوء بغير مبرر . والمبعوث اذا ألف

البلد الذى دفعت به اليه المقادير، وشعر بأنه غير غريب فيه، سهل بذلك على نفسه الحياة و تمكن فى الغالب من تحقيق كبير الفائدة لحكومته .

لهذا فمن المهم أن يكون المبعوث مستعداً بطبيعته لألف البلاد الأجنبية وللتكيف بمقتضيات مختلف أوساطها الرسمية والاجتماعية . وعليه أن يحتفظ بماضيه لنفسه وأن يعمل على ايجاد ما يصل بينه و بين الوسط الجديد فى مركزه ، وهذا أمر يسهله الاستمرار على الاختلاط بالناس وكثرة ارتياد الأندية المهمة التى توجد فى بعض البلاد . ويقصر بنا القول دون التعبير عن مبلغ استنكارنا لتلك العادة المسترذلة ، التى أصبحت تقليدية فى السلك لفرط انتشارها ، الا وهى تحقير المبعوث للمركز الذى يشغله ووقف المدح والثناء على المركز الذى كان يشغله من قبل ، ثم لا يلبث الذم أن ينقلب مدحاً بمجرد أن يغادر المبعوث مركزه ، وهكذا . فهذه العادة التى لا تخلو من التكلف ، ترجع بلا شك الى ما جبلت عليه النفس الانسانية من عدم الرضاء بما تملك ثم الأسف عليه بعد فقدانه . وأغلب الذين يفعلون ذلك من الدبلوماسيين انما يحاولون به اخفاء ما أصابهم من قلة النجاح فى عملهم . فهم يروون العجائب والغرائب عن البلاد النائية ، وعن أعمالهم وتصرفاتهم فيها ، وهم مطمئنون الى عدم تيسر تمحيص ما يقولون . نعم ان مثل هذه التبرمات والانتقادات الدبلوماسية والاجتماعية لا ضرر فيها على كل حال ، ولا يعيرها أحد أية أهمية جدية . غير أنها ، وهى لا تخفى على الدوائر الحاكمة ، ليس من شأنها أن ترضيها حتى ولو لم تبعث على اساءة الظن . واذا شاء مثل أولئك الزملاء أن نقدم لهم دليلا على سخف هذه العادات — ونقدر أن حسن ذوقهم يغنيهم عن الدليل — فان الحرب الكبرى قد جاءتهم به على صورة مفجعة .

وهناك من الدبلوماسيين من يقتصرون على الاختلاط بزملائهم ولا يوسعون دائرة تعارفهم بدافع من الكسل أو الكراهية للبلد المقيمين به، أو لمجرد الخرق فى الرأى منهم كما هو الغالب وهم يستمدون كل معرفتهم ومعلوماتهم مما يدور

بينهم وبين زملائهم من الأحاديث . فمثل أولئك المبعوثين يفقدون بلا شك كل مستقبل لهم فى السلك لأن الأخبار التى يقفون عليها خلال تناولهم الشاى مع الزملاء من أمثالهم تكون مستندة فى العادة الى اعتقادات وهمية يزخرفها الخيال بكثير من كاذب الصور المتوارثة عن الزملاء السابقين ، كما أنها كثيراً ما تكون من حيث الموضوع عبارة عن أنباء شوهت بالنقل عن طريق اكثر من شخص واحد . وتلك الاعتقادات الوهمية التى يعنى بتثبيتها فى بعض الاوساط الدبلوماسية المختلفة ، ويأخذ بها الساذج على اعتبارها حقائق واقعة ، تبلغ فى بعض الاحيان حد الغرابة المضحكة . فمن ذلك مثلا ما كان من كراهية الأجانب لليابان بعاطفة قد لا تخلو من الحسد لدرجة بلغت أن لا يعمل شىء فى طوكيو وتراه الهيئة الدبلوماسية مقبولا . وانا لنذكر حادثة وقعت لنا فى اليابان وهى أن سفير دولة أوروبية كبيرة وجه نظرنا مرة الى بعض محطات التلغراف وقد دمرتها العاصفة منتقداً فى سخرية قلة متانة الاعمال اليابانية. وكانت أمامنا عندئذ شجرة بلوط ضخمة جدا اقتلعتها العاصفة، وألقتها بجوار تلك المحطات المتخربة . فتساءلت فى نفسى عما اذا كانت تلك الشجرة لم يحسن غرسها هى الاخرى . . . . . ولم يكن ذلك السفير بالشخص العادى بل هو أحد الساسة الاذكياء . ومن هذا يتبين مبلغ ما لتلك العادة من قوة السريان والعدوى ومقدار ما تنتهى اليه من افساد النظر والحكم .

والضرر من هذه العادة أقل بالطبع فى المدن الكبرى الشهيرة بظرفها مثل باريس ولندرة وما كانت عليه فينا فى الماضى. ذلك لان أعضاء الهيئة الدبلوماسية فى هذه المدن اكثر اختلاطاً بالاوساط الوطنية ، ولا يقتصر منهم على التزاور الا أولئك الذين أخفقوا فى تقوية مركزهم فى البلد ، وليس لثرثرتهم من قوة العدوى بين زملائهم مثل ما لها فى غير هذه البلاد . غير أن الخطر منها موجود كما يدرك أهل السلك ، وذلك ما دعانا الى الافاضة نوعاً ما فى هذا الموضوع المضحك. على أنه توجد حالات تكون فيها لتلك العادة الحمقاء نتائج كبيرة الاهمية اذ

أنها تعرقل السياسة التى ترى المقامات العليا انتهاجها . من ذلك أنه كان لدى كثير من الدول الكبرى ، قبل الحرب العالمية ، أسباب تحملها على التخوف من مزاحمة اليابان الاقتصادية ، ولم تكن بريطانيا العظمى ترتاح دائماً الى الموقف السياسى لحليفتها . فلم يكن من الغريب أن يبدو مثل هذا الشعور من ممثلى تلك الدول فى طوكيو . أما ما لا يمكن للعقل ادراكه فهو اشتراك دبلوماسيى النمسا والمجر فى هذا الشعور ، فى حين أن دولتهم كانت هى الدولة الكبرى الوحيدة التى لا مصالح لها فى امبراطورية الشمس المشرقة ، تقوم على مجرد الطمع والانانية ، وكان من شأن ذلك أن يجعل لهم مركزاً ممتازاً فى تلك البلاد .

ولكى يصل المبعوث الى ما يحتاجه من تعرف نفسية الوسط الذى دعى للحياة والعمل فيه ، يجب عليه أن يعرف البلد وروحه . وسبيله الى ذلك الاختلاط المتصل بالكثيرين وبالأوساط المختلفة ان أمكن . ومن السهل عليه ارتياد النوادى الرسمية والمجتمعات الراقية ، الا أنه يحسن به أن يوجد لنفسه علاقات فى الأوساط الأخرى أيضاً وبقدر ما يستطيع . وإذا أراد الاستفادة مما يدور بينه وبين الشخصيات البارزة من محادثات وجب أن لا يقف جهده عند ذلك الحد ، بل يعمل على دراسة تاريخ البلد وجغرافيته ونظمه السياسية فى فى أقل وقت ممكن . ومطالعة الجرائد اليومية مفيدة له بلا شك الا أن دراسة المؤلفات الثمينة هى التى تمكنه وحدها من تحصيل المبادىء الضرورية لتفهم ماضى البلد وحاضره ، وتعينه على بث الثقة والود فى نفوس كل من يتحدث اليهم . ولما كان المبعوث مثقلا بالعمل وبالواجبات الاجتماعية ، خصوصاً فى الأيام الأولى من توليه منصبه فى المركز المهم ، وكانت كل ساعات يومه موزعة بين مختلف الواجبات ، فانه بالطبع لا يطالب بتكريس لياليه للدراسة كالتلميذ . لذلك يحسن به أن يعد نفسه قبل وصوله الى مقر عمله ، وتكفى فى الغالب قراءة القليل من المؤلفات لتحصيل المبادىء المطلوبة . وأن ما لدى المبعوث من الخبرة الدبلوماسية كفيل بتسهيل هذا التحصيل ، وقد لا يدعوه الحال لأكثر من

مطالعة المؤلفات التى يحس بالحاجة الحقيقية للالمام بها ، وليس أحسن من الخبرة وصواب النظر مرشداً له فى هـذا الصدد . وقد يحدث أن يجد الانسان أحياناً معلومات كبيرة القيمة من الوجهة البسيكولوجية حيث لا يتوقع ذلك . فمن هذا أن الكتب الدراسية المقررة لمدارس الدولة تحتوى فى الغالب على كثير من المعلومات الكبيرة الفائدة للدبلوماسى الأجنبى . ذلك لأن الأساليب الدبلوماسية لا تستعمل عادة مع الأطفال بل انهم يلقنون الأشياء بصراحة حين يراد توجيه افكارهم الى ناحيـة معينة . ولا شك أن اللغة التى توضع بها الكتب المدرسية تختلف كثيراً عن لغة المذكرات الدبلوماسية فى المسائل الخاصة بالقومية مثلا .

ومعرفة الشعب تستوجب معرفة لغته حتما ، والأجنبى يعيش فى شبه منعزل ما دام يجهل هذه اللغة . لذلك لا نرى بدأ من الالحاح فى توصية المبعوث بتعلم لغة البلد المعتمد لديه، ولو بعض الشىء، فان ذلك يسهل عليه فهم هذا البلد، ويمكنه من قراءة الصحف والكتب ، وادراك مغزى البلاغات والمقالات الموحى بها . ويجعله يسمع أو يقرأ أحيانا أشياء لم تكن معدة لسمعه أو بصره . وعليه أن لا يدعى جهل اللغة ان كان يعرفها، لأن ذلك لا يلبث أن يعرف و يؤذيه فى مصالحه .

كذلك يحسن بالمبعوث القيام برحلات كثيرة فى البلد الذى يقيم فيه ، وانما يجب أن يفعل ذلك بكيفية علنية ، مبتعداً عن كل ما من شأنه تهيئة أسباب الدسائس . فمن الخطأ مثلا — مهما حسنت نيته — أن يقصد جهة معينة ، ولو كزائر عادى ، متى عرف أن الصحف قد تنسب هذه الرحلة لغرض سياسى .

وبديهى أن تمام الوقوف على حقائق بلد معين لا يكون الا اذا حل الانسان به صغيراً ودرس فى مدارسه . وهذا شرط لا يتوافر غالباً لدى المبعوث . واذا فرض وتوافر لديه لتفوق عليه فى هذا المجال أهل البلد أنفسهم بل والأجانب أيضاً ، نظراً لما يحيط بمركزه الدبلوماسى من بواعث التشكك ، ولذلك لا ينتظر من المبعوث أن يأتى بالمعجزات . ورغم هذا فان صدق الرغبة وصواب النظر يمكنانه فى القليل

من الزمن من الوصول نسبياً الى مايلزم لعمله من المعلومات . ويسهل الأمر عليه ما لديه من الاختبار فى الماضى ، اذ يجد فيه ما يغنيه عن طويل الدراسة التى قد يحتاج لها غيره .

وقوة الارادة المقترنة فى بعض الأحيان بنوع من الايحاء الذاتى ، تعاون المبعوث كثيرا على ألف مقر عمله الجديد والشعور بالراحة فيه ، وتدعوه الى الاهتمام بماضى البلد وعلى الأخص بتحفه الفنية ، وبشئون حاضره ، وتوجد فى نفسه الميل لأهله وحب الخير لهم .

كرم الضيافة والتعارف. — يريد الناس أن يكون المبعوث كريم الضيافة . وليست الولائم والحفلات فى السفارات والمفوضيات مجرد تقاليد قديمة ، بل لايزال لها ما يبررها فى هذا العصر العملى الديموقراطى . ونفوذ المبعوث — كما قدمنا القول — يستوجب أن لايقف عند حد الحياة على صورة ملائمة بل أن يظهر فى شيء من البذخ . فاذا لم يكن للدولة التى يمثلها دار خاصة — وهذه حال غير مستحسنة من الوجهة العملية — وجب على المبعوث أن يختار منزلا وافياً بالحاجات من حيث الموقع والاستعداد . أما اذا كانت البعثة موفدة لمدة قصيرة فيجوز للمبعوث أن يقنع بجناح مناسب فى دار من الدرجة الأولى ، ويعد لمكاتب البعثة اذا اقتضى الحال محلا آخر .

واذ كان لا يسع المبعوث قبول الدعوات دون رد مثلها ، فان تبادل مثل هذه المجاملات الاجتماعية لمن أقوى الوسائل لتعزيز مركزه فى الجماعة ، ولاكتساب الشهرة التى هو فى حاجة اليها . اذ به يسهل عليه الالتقاء بالشخصيات البارزة والاتصال بالعدد الكبير من الناس والتعرف بهم ، كما يتمكن المبعوث اليقظ فى مثل هذه المناسبات من الحصول على أثمن المعلومات ، بل ويباشر فيها أحياناً معالجة أهم المواضيع . لذلك يحسن بالمبعوث الجديد أن يسعى الى التعرف بالكثيرين ، ثم يختار بصائب النظر بعد ذلك من يرى الاختلاط به من العائلات وسيجد فى الغالب أن أفضل وأسهل وسيلة لتحقيق هذه الغاية تكون بجمع

العديدين من الأشخاص فى منزله ، لا بالا ستفاء بقبول الدعوات التى توجه اليه. وهو لا يلبث أن يتبين الذين تقضى مصلحة عمله بتوثيق العلاقات الاجتماعية معهم ، ومن تجذبه اليهم الميول الشخصية . غير أنه يجب عليه أن لا يقصر فى الاجتماع بعد ذلك ، من حين لآخر ، بالعديدين من غير تلك الدائرة المحدودة ، ويستقبلهم فى داره فى المناسبات الكبرى . وهكذا لا يضيع المبعوث كثيراً من وقته فى مقتضيات الصلات الاجتماعية ، لأن الأفيد له أن تقدره حق التقدير دائرة محدودة لا أن يتمتع فى الوسط عموماً بشهرة سطحية لا تلبث أن تزول بمجرد مغادرته مركزه . واتباع تلك الطريقة يحمل الغير على السعى لاكتساب مودته والاعتزاز بالحصول عليها .

أما المبعوث الذى لا يظهر بالكرم فى استقبالاته فمركزه الاجتماعى لاشك يتأثر من جراء ذلك . ومظهر هذا الكرم يتبع التقاليد والظروف القائمة فى كل بلد كما سبق التنويه . والمبعوث لا يلبث أن يعرف ما اذا كان الواجب عليه أن يسرف فى المظاهر أو أن يكتفى بالتمشى فى حياته مع عادات الوسط . ففى بعض البلاد ذات العقلية العملية ينتظر الناس أن يرد البعوث اليهم قدر ما يقدمون له بالتدقيق ، ولا يثقون بعبارات المودة الا اذا اقترنت بشىء من الكرم فى الضيافة .

كذلك تتوقف مسألة اختيار نوع الدعوات والولائم وطرازها على العادات المحلية ، فهى التى يجب أن تراعى فى الدعوة (الى الغذاء أو العشاء أو الرقص أو الحفلة الساهرة) . وفى بعض البلاد يلبى رئيس الدولة والأمراء دعوات البعثات خلافاً للبعض الآخر . فاذا أراد المبعوث فى الحالة الأولى أن يدعو رجال الدولة الرسميين وجب عليه أن يدعو كذلك رجال البلاط . ويراعى عرف البلد فى شأن المراسم التى تتبع فى هذه المناسبات كما يراعى ما يجب من التشدد أو التسامح فيها . واذا حالت الظروف حيناً من الزمن دون اعداد المبعوث داره بالكيفية الفخمة اللائقة لمثل هذه الدعوات ، فان هذا لا يمنعه من دعوة زملائه وغيرهم من

الأشخاص غير الرسميين الى اجتماعات خصوصية فى داره ، دون أن يكون بذلك مقصراً فى واجبه ازاء البلاط أو الحكومة .

وعلى المبعوث أن لا يهمل أى شىء من شأنه ارضاء مدعويه وجعلهم يقدرون حسن ضيافته . فالطعام الشهى ، والشراب المنتخب بكل عناية ، وجمال تنسيق المنزل ، وفن تهيئة الجو الهنىء فى الاجتماع ، كل أولئك مما يستلزمه الحال حتما فى هذا الصدد . كذلك يجب على المبعوث أن يراعى بالدقة أصول المراسم وقواعد الأسبقية ، حتى يرتاح كل مدعو الى مكانه ويكون مغتبطاً بوجوده مع من تجمعه بهم الميول الودية . ولما كانت الدعوة الى دور البعثات ذات النفوذ مما يتطلع اليه الناس كثيراً ، وكان المبعوث غير قادر بالبداهة على دعوة الناس جميعاً ، فهو يحتاج الى الكثير من حسن التقدير فى انتخاب المدعوين بحيث لا يغضب من لم تتناولهم الدعوة . ولتحقيق هذا الغرض ، خصوصاً فى الدعوات الرسمية ، يحسن به أن يقف عند حد تطبيق قاعدة عامة تكون واضحة للجميع وأن لا يتمشى مع ميوله الشخصية . ويسهل وضع مثل هذه القاعدة بتحديد طبقة المدعوين . فهو يدعو المبعوثين مثلا الى وليمة العشاء ويدعو السكرتاريين للسهرة التى تليها ، أو يدعو السكرتاريين الأوائل بالدور على التوالى وهكذا .

ولا شك أن كثيراً من الأشخاص المتشبعين بروح العصر الحاضر وبالميول الخيرية يأخذون علينا اعطاءنا مثل هذه الاهمية الكبيرة لأمور تافهة ، يضيع فيها من المال الكثير ما يمكن بذله فى ما هو أنفع ، وتخصيصه لأغراض انسانية . ونعترف أن ما ينفق فى الحفلات التى يتطلبها التمثيل لم يكن فى وقت من الاوقات متناسباً بتاتاً مع النتائج التى يراد الحصول عليها ، وأن سيول الشمبانيا وأطنان اللحوم الرقيقة التى تبادلها الزملاء فى الماضى لم تحل دون وقوع أفظع الحروب . كما أن الوليمة الكبيرة فى أغلب الاحيان عبء ثقيل على مولمها وعلى من أقيمت اكراماً له ، فكلاهما لا يتضجر منها فحسب ، بل ويأسف على ثمين الزمن الضائع فيها كما يتخوف مما قد يتلوها من انحراف المزاج بسبب ضعف المعدة ، وانه

يغلب أن لا يجد السرور فيها سوى بضع سيدات وبعض مدعوين من غير ذوى الشأن ، وملحق يعرض وسامه الحديث ، أو ضابط يختال فى ردائه الجديد، أو عاشقان يجدان فيها فرصة المقابلة . غير أننا بالرغم من كل ذلك نقدر أنه لا يجب نسيان جانب الضعف الانسانى وتأثير العادات . فمنذ أن وجد العالم يسر الرجال والنساء بالظهور أمام الجماهير ويتبادلون الدعوة لتناول الطعام جماعة . واذا كانت مظاهر التمثيل الدبلوماسى والحفلات الاجتماعية أصبحت اليوم أبسط مما كانت عليه فى الزمن الماضى ولم يعد لها بالفعل ما كان من الشأن، فان من كبير الخطأ أن لا يقدر لها شىء من الاهمية أصلا . وهذا سبب ما نراه من أن نفس من بيدهم مقاليد الامر فى الجمهوريات يعملون بحق على التمشى مع مثل هذا النوع من الحياة، وان السياسيين القائمين بنشر أبعد المبادىء تطرفاً يتشبهون فى هذا الصدد بأسلافهم الارستقراطيين ، ولا يقدمون على تطبيق نظرياتهم الشعبية فى هذا الصدد .

غريزة الملاحظة. — ننتقل الآن الى ما يطلب توافره بنوع خاص من الصفات اللازمة لمهنة المبعوث ، فنقول أنه يلزمه أن يكون حاصلا قبل كل شىء على موهبة خاصة فى الملاحظة . فهو كالشرطى يجب أن يكون متيقظاً ليلا ونهاراً فيلاحظ من الاشياء كل ما يفيد مهمته أو أعماله ، مستعيناً فى ذلك بشىء من الادراك الفطرى، والمبعوث فى حاجة الى مثل حساسية الاشخاص الذين يستلفت نظرهم بالعادة رقم معين أو لون خاص ، مثل اولئك الذين يخيل اليهم رؤية الرقم ١٣ فى كل مكان . وذلك الادراك الفطرى أو تلك الغريزة توفر عليه عناء ملاحظة الاشياء التى لا فائدة له فيها والتى ليس من شأنها فى الغالب سوى ربك أفكاره . فبتلك الغريزة لا ينصرف مجهوده العقلى الا نحو الهام من الامور ، ويزداد الامر سهولة لديه بفضل ما يتمتع به عقله من الراحة بعدم الاشتغال بغير المهم ، والقدرة على ذلك لا تكتسب الا بالمران ،

ويتيسر للبعوث بصفة عامة أن يحسن الملاحظة بعد مضى بضعة شهور أو

نصف عام على وصوله الى مقر عمله الجديد، ولو أن هذا أمر تابع فى العادة لقوة فطنته. عندئذ يكون قد اتسع له الوقت لمعرفة الناس ودراسة الاعمال ثم تتلاشى بعد ذلك قوة الملاحظة لانه كلما ازداد ألفه للوسط المحيط به كلما قل تأثير بعض الاشياء فى حساسيته، فتبدو له طبيعة ليس فيها ما يستلفت النظر. على أن القليل من المجهود العقلى الغريزى يكفى بعد ذلك، فيسجل ما لم يعد يلفت النظر بذاته من الاشياء وتكون فيه مع ذلك فائدة لحكومة المبعوث. فالخبرة المكتسبة التى يرشدها سليم الحكم هى التى تعوض ما ينقص من قوة الملاحظة

سلامة الذوق وقوة التمييز. — ان هذه الصفات ضرورية للمبعوث كغريزة الملاحظة. فهو فى الواقع لا يتمكن من نقد ما يصله من الاخبار الا بسلامة الذوق وبالقدرة على التمييز، ثم يستخلص من تلك الاخبار النتائج التى يقضى بها سليم المنطق. والقدرة على ادراك «الحقيق» و«الممكن» من الامور هى الصفة التى لا بد منها فى كل مفاوضة، وستجىء مناسبات كثيرة فى خلال الفصول التالية نعود فيها الى هذا الموضوع. ونكتفى هنا بالاشارة من جديد الى انه لا يحسن بالمبعوث أن ينظر الى مركزه كأنه أهم مركز فى العالم ولاأن يعطى كل ما لديه من الاعمال أهمية واحدة. والمبعوث فى المركز القليل الشأن الذى يعطى كبير الأهمية للتافه من الامور، ينتهى به الحال الى افساد حكمه، ويكون من ذلك ضرر عليه عند ما يعهد اليه بمركز أكبر.

التبصر والتحفظ. — على المبعوث أن يكون كبير الحذر شديد الحرص فى تصرفاته وأقواله. فلا ينسى أن كلماته محسوبة عليه، وانما تنقل عنه بواسطة أهل السوء فى الغالب. فقلة التحفظ منه توجد المناسبة عفوا لاحداث أثر سيىء وغير حقيقى فى النفوس بل وتسبب احياناً ما يحسب له كسابقة مكدرة. وما اصدق قول تالليران Talleyrand : (أنه يجب أن يكون لدى وزير الخارجيه نوع

من الحساسية الغريزية ينبهه بسرعة ويمنعه قبل كل مناقشة من التورط فيما يربك) . فهذه نصيحة توجه كذلك للمبعوث الذى عليه أن يدرك حقيقة المثل القائل: (ان السكوت من ذهب) ، وأن الافضل أن يصغى المرء لا أن يتكلم . ونكتفى بالاشارة الى بعض ما يجب عليه من ذلك فنقول : ان الواجب على المبعوث أن يتحفظ فيما يفوه به أمام الخدم ، كما يجب عليه أن يرتاب بصفة خاصة فيمن يسعون بكل الوسائل للتعرف به و بسط آرائهم له منذ وصوله . فهم أما لا قيمة ولا خطر لهم ، واما موفدون عمداً — وهذا هو الاغلب — لحمله على الكلام واستراق ما يجرى على لسانه . وليتجنب المبعوث نشر أى مقال أو كتاب سياسى باسمه ، على ان هذا أمر تحرمه على رجال السلك اكثر الانظمة الخاصة به .

الكتمان . — والكتمان من ألزم الصفات كذلك للمبعوث . فاذا عرف فيه الخرق والثرثرة أو الذهول لم يعد يفضى اليه أحد بسر ، بعد أن كان مستودع أهم الاسرار . فالواجب عليه اذاً أن يكون قادرا على الكتمان وأن يحذر من هو أقوى منه حتى لا يستدرجه فى الحديث فيقف على ذات نفسه ، سواء بما يجره اليه من التكلم بصريح العبارة أو بادراك ما يدور فى خلده مما يبدو عليه من الارتباك . كما يجب أن يكون قادرا على طى ما يبلغ اليه من الامور فى قرارة نفسه . واذا كان الرجل المعروف بالاستقامة والصمت فى الحياة الخصوصية ينال ثقة الناس فيستودعونه أسرارهم ، لما فى طبيعة الكثيرين من الشعور فى بعض الظروف بالحاجة للافضاء بما فى نفوسهم الى الغير بلا قصد ولا غرض ، فان للمبعوث من منصبه ما يحمل الناس على اعتباره حفيظاً للسر ، عليما بعيوب الحياة . فهو اذا كان شديد التكتم بالكيفية الملائمة للمنصب الذى يشغله ، تهيأت له أكثر من غيره فرص العلم بالكثير من الاشياء التى لا تصل الى مسامع عامة الناس ، ومنها يستخلص ما قد يكون مفيداً لعمله .

حسن التصرف والمرونة. — كذلك الشأن بالنسبة لحسن التصرف ، إذ انه من الصفات التى لا يسع المبعوث اغفالها بغير ضرر ان أراد أن يحاط مركزه بالاحترام . فعليه أن يتمشى مع التقاليد والعادات فى كل ما هو خاص بالمظاهر الخارجية (كالاعياد وغيرها) ، وأن يتحمل الاخذ بهذه العادات مهما بدت غريبة له — كما قدمنا القول — ما دامت لا تتعارض مع مصالح وكرامة بلده ومع مركزه الشخصى . ولا يجب أن يحاول اصلاح الامور المحيطة به ، فذلك ليس من شأنه ولا يمكن أن يوفق للنجاح فيه . على أن له أن يحاول من حين لآخر ، بعد أن يثبت قدمه فى مركزه ، احداث بعض التجديد فتفيده المرونة فى هذا الباب كل الفائدة .

ومن البديهى أن الاعتبارات الخاصة بحسن التصرف لا يجب أن تبالغ فى تقدير المبعوث ما يجعلها تتغلب على الاعتبارات التى تمليها عليه سلامة الذوق ان لم نقل الواجب الوطنى . فمن ذلك أن لا يطالب ممثل اليونان فى تركيا بالاشتراك مع زملائه فى الاحتفال بعيد ذكرى فتح القسطنطينية . وهو لا يفعل ذلك حتى ولو كانت التعليمات التى لديه لا تحتم الامتناع عن الاشتراك بنص صريح .

واذا لم يكن حسن التصرف فى الأمور فطرياً فمن الميسور اكتسابه بالمران . أما حسن التصرف الدبلوماسى فأكثر تعقيداً ، اذ يشترط له توافر الادراك البدهى علاوة على شىء من المجهود من ناحية الذاكرة ، وهذا لا يتوافر لدى جميع الناس ولا يكتسب الا بالتجربة وحدها . لهذا يكون من العبث محاولة التوسع فى شرح خاصية لا توجد الا بالمناسبة . فقد تتهيأ لها هذه المناسبة كما يجوز أن تبقى معدومة كل العدم . فمن ذلك أن يمتنع المبعوث عن اقامة حفلة ما يوم ذكرى وفاة أمير البلاد . ويحسن به للتفادى من الوقوع من ناحية الذوق فى مثل هذا الخطأ ، أن يعد بواسطة أحد السكرتاريين قائمة بتواريخ أمثال هذه الذكريات

وأن تكون لديه قائمة أخرى بالأيام التي يجب عليه فيها قيد اسمه فى القصر أو القيام بزيارات كما فى مناسبات الأعياد .

ولقد عرفنا مبعوثاً حدد يوم قيامه بالأجازة قبل موعد السفر بزمن طويل ثم حدث أن تقررت عودة رئيس الدولة الى عاصمته فى نفس ذلك اليوم ، ودخوله فيها ظافراً بعد حملة تكللت بالنصر . فلم يعن المبعوث بما كان يقضى به الواجب فى هذا المقام ولم يؤجل سفره،فكان من ذلك بالطبع ما حمل على الانتقاد والتأويل ، واتخذ دليلا على عدم الاحترام من جانب حكومة المبعوث ، بينما لم يكن الحال كذلك فى الواقع . وهذا مثال واضح لسوء التصرف ، اذ كان فى وسع المبعوث أن يعدل موعد سفره بعد أن أبلغ الأمر فى الوقت المناسب .

وهنالك أغلاط ترتكب فى حسن التصرف وتكون مقترنة بحسن النية . وقد تلعب المصادفات بأكثر الناس أدباً وحذقا فيذهب ضحية هذا اللعب . وانما تلك حالة استثنائية يغتفرها الرأى العام فى أغلب الأحيان .

الحزم والرقة . — والحذق فى الكلام وخصوصاً عند الاجابة التى يقصد بها التخلص هو صفة متصلة فى آن واحد بحسن التصرف وبالمهارة . وهذا فن فيه كبير الفائدة والنفع للمبعوث .

وكذلك الحال فيما يختص بالدقة، فلا يجب أن ينسى المبعوث أنه اذا كانت الدقة كما يقال بحق هى « أدب الملوك » ، فانها أدب الدبلوماسيين أيضاً .

الاعتداد بالنفس وكتمان الشعور . — والتواضع ان كان محبوباً لدى عامة الناس فانه لا يفيد المبعوث فى أغلب الأحوال بقدر ما تفيده ثقته بنفسه .

ويجب أن يكون مظهر هذه الثقة طبيعياً كى تحدث أثرها المقصود ، فلا يبدو من المبعوث ما يشعر بحمله نفسه على الظهور بهذا المظهر ، كما يجب أن لا يصل الاعتداد بالنفس الى حد العجرفة . وانما يكفى فى هذا الباب أن يضع المبعوث نفسه دائماً فى المكان الأول الذى هو فى الواقع مكانه — بحيث يراه

٤ — دبلوماسى

فيه أصحاب النفوذ والسلطان . والثقة بالنفس اذا اقترنت بالرزانة الطبيعية التى تنميها التجارب الدبلوماسية ، تجعـل المبعوث قادراً على استماع أرق العبارات وأقساها بغير أن يتحرك فيه ساكن ، وتمكنه من افساد كل محاولة يراد بها الوقوف على حقيقة نفسه ، كأن توجه اليه عبـارات مقصود بها احداث أثر خاص لديه ثم يؤخذ فى تحليل هذا الاثر بكل جرأة .

وبالاعتداد بالنفس وكتمان الشعور يستطيع المبعوث الاحتفاظ فى كل المناسبات بظاهر هادئ ، فلا ينجح أحد فى اخراجه من هذا الهدوء لاباستثارة الغضب ولا باستغلال غير ذلك من حالات الضعف الانسانى .

ولئن كان الحياء من أكبر العيوب فى المبعوث فان حدة الطبع والتهيج هما كذلك من الصفات غير المحمودة . واذا لم يكن ذو الطبيعة الهادئة فى حاجة لضبط نفسه دائماً ، فان العصبى المزاج يتمكن بالمران أيضاً من أن يكون مثله فى ذلك . على أن هناك حالات يجد المبعوث فيها — وهو عالم بالوسط وبالظروف — أن من المفيد التظاهر بشىء من (التواضع الدبلوماسى) تحقيقاً لغرض خاص ، كما لو كان يريد اخفاء اهتمامه بأحد الشئون ، أو استدراج شخص ليفضى له بأسراره ، أو كان يعتزم مهاجمة محدثة بقوة فيزيده ارتباكا بما فى هذا العمل من التناقض مع مظهر التواضع الذى اتخذه قبـل ذلك . ولـكن مثل هذه الوسائل ليست مما يتيسر تكرار استعماله .

الشجاعة الدبلوماسية والشجاعة الادبية . — «Nil admirari nil timere» « أنا لا يبهرنى شىء ولا أرهب شيئاً » . تلك حكمة جميـلة يجدر بكل مبعوث أن يطيل التأمل فيها . واذا كانت القدرة على كتمان الشعور لازمة للمبعوث فى كل حين ، فانه لا يطلب منه بالبداهة فى الظروف العـادية مثل ما يطلب من الجندى فى ساحة القتال من الشجاعة . ومع هذا فأن هناك حالات تكون فيها الشجاعة الطبيعية لازمة له أيضاً . فقد يحتاج الحال أن يظهر للجمهور بمظهر من لا ينال الخوف من نفسه ، سواء أمام تهديد المدافع أم فى أى ظرف آخر .

ومثل هذه الشجاعة الدبلوماسية ، المصطنعة أو الحقيقية ، هو مما يجب أن يكون في جعبة المبعوث لاستعماله عند الحاجة .

أما ما يحتاج اليه بصفة مستمرة فهو الشجاعة الادبية . فهنالك حالات تستوجب أن يعرض فيها نفسه بل ويجازف بشهرته ومركزه في سبيل وطنه .

المعلومات الفنية . — ان المبعوث كالمحامي في حاجة لواسع الالمام بكل المعلومات الفنية التي تتطلبها مهنته . فيجب أن يكون متمكناً كل التمكن من القانون الدولي ، عالماً بالمعاهدات والاتفاقات السياسية والتجارية وغيرها ، القائمة بين البلد المعتمد اليه وبين البلاد الأخرى ، ولا سيما ما يتعلق منها ببلده . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون على علم كاف بالمواد الأخرى المتصلة بالدبلوماسية ، بحيث يعرف أين يجد التفصيل الوافي عنها كلما احتاج لذلك . والا فانه — مهما بلغ من الذكاء — يتعرض لخطر الزج بنفسه في سبيل المطالبات التي لا تستند الى أساس ، والدفاع عن القضايا غير الصالحة ، وتكون النتيجة أن يعرف بقلة الجد . وما أسهل توجيه مثل هـذا الانتقاد للدبلوماسي ، خصوصاً اذا كان من أصل ارستقراطي فهذا يحمل عندئذ على اعتباره من الهواة .

وتحقيق شرط هـذه المعرفة على وجه الكمال ليس بالامر الهين . فالملحق الذي نجح في امتحان القبول في السلك يبز المبعوث في الغالب من الوجهة النظرية ، اذ لا يبقى عالقاً بذهنه الا اليسير مما درسه في مناسبة امتحانه الدبلوماسي . ولذلك كان من الواجب عليه تعويض ذلك بالدراسة الجدية ومراجعة الوثائق والمؤلفات في ما له صلة بعمله .

الخبرة . — على أن هناك حالات لا يكون فيها الذكاء ولا صدق النظر ولا كل معلومات العالم كافياً لحل معضلة معقده . وانما الخبرة المكتسبة وحدها هي التي توصل الى هذا الحل قياساً على الاحوال المشابهة . لذلك فانا نعتقد أن للخبرة في الدبلوماسية أهمية اكثر مما لها في أية مهنة اخرى . فهي صاحبة الكلمة

الاخيرة فى التصرفات غالباً ، وهى أصدق مرشد الى حلقات الاتصال المفقودة فى التقاليد الدبلوماسية .

الصراحة والصدق . — والصراحة هى احدى الصفات اللازمة للمبعوث العصرى . نقول هذا غيرمترددين ، مهما بدا الأمر غريباً فى نظر أولئك الذين لا يرون فى الدبلوماسية الا الكذب المجسم . فقد اندثرت تلك الازمان التى أمكن للسير هنرى وتون Sir Henry Wotton أن يقول فيها : « أن السفير هو رجل شريف يوفد للخارج ليكذب لمصلحة بلده » . . وان تتقدم لتأييد رأينا بغير الاعتبارات العملية . أما القواعد الاخلاقية فلايزال أثرها ضئيلا فى الحياة الدولية الحاضرة ، ولا يمكن أن تتمشى الوطنية مع قوانينها الا فى النادر . على أننا سنلقى نظرة على الجانب الاخلاقى للموضوع محاولين بكل جهد أن لا نأخذ بغير المنطق السليم .

فاذا كان الكذب بقصد الغش والاضرار بالغير مستنكراً ،وكان الكذب بالعادة ينم على طبيعة غير نبيلة ، فأن هناك حالات نقدر جواز الكذب فيها ونستبيحه كل الأستباحة . ذلك لأنه توجد ظروف يتعين الكذب فيها لاجتناب ايلام الغير بذكر الحقيقة ، وهو فى هذه الحالة يعد واجبا أدبياً اذ فيه منع لوقوع ذلك الألم بغير أضرار بأحد .

والمبرر للكذب فى مثل هذه الحالة يقوم على فكرة الايثار ، غير أنه يوجد مبرر آخر يقوم بالعكس على فكرة الأنانية . مثال ذلك حالة الدفاع المشروع اذا هوجم الانسان بأسئلة احتيالية ، اذ لا شك أن لمن يوجه اليه السؤال الكبير الخطر مطلق الحق فى أن يجيب اجابه مبهمة او ان ينكر متعمداً . ذلك لأن السكوت يعد فى الغالب جواباً ويتطلب مهارة قد يفتضح الأمر بغيرها . والاجابة المبهمة تحتاج كذلك لمثل هذه المهارة التى لا تتوافر لدى كل انسان . فهل تجوز مطالبة من ينصب له مثل ذلك الشرك الادبى بأن يتوخى الصدق والصراحة مع مهاجميه ؟ فالأمر فى الواقع لا يخرج عن أنه شرك منصوب ، ومن يهاجم

بسلاح السؤال وجب أن يعطى حرية اختيار السلاح الذى يدافع به عن نفسه ، مثله فى ذلك مثل من يهاجمه اللصوص . وفى انكار هذا الحق تبرير للصوصية الأدبية وتسليم بحق التهديد وبحق اكراه الغير على الاعتراف . ويلوح لنا ان الرجل الضعيف وحده هو الذى يأخذ بنظرية عيب الكذب من الناحية الأخلاقية على اطلاق ذلك . اما القوى فيضرب صفحاً عن هذا ، وأما الداهية فيسهل عليه الافلات من حرج الضمير ، وأما الرجل السيء فأنه بالطبع لا ضمير له .

والآن نعود الى موضوعنا فنقول أنه يجب على المبعوث أن يكون أشد حذرا من عامة الناس ، لأن الكذب من جانبه لا يعلل بالدفاع المشروع ولا برغبة الايثار ، وانما يعتقد الناس أنه يكذب ليخدع الغير . هذا الى أن عادة الكذب تستدعى قوة الذاكرة ولاسيما لدى من كان على اتصال مستمر بشخص بذاته مدة طويلة ، ولا تتوافر هذه القوة عند جميع الناس خصوصاً بعد أن يتجاوز المرء سنا معينة . فالكذب يعرض المبعوث لخطر الافتضاح الذى لابد من وقوعه حتما ، لأننا نعيش اليوم فى عصر التلغراف والتليفون ، وفيه يعرف كل شيء ، وتحصل الصحافة على الأنباء بكل سرعة . فماهى الامسألة زمن فقط .

واذا كانت المراوغة تؤدى الى ضياع الثقة فالكذب من باب أولى . فالحكومة المعتمد لديها المبعوث الكذوب — وكذا زملاؤه أنفسهم — يفقدون عاجلا كل ثقة فى أقواله ، فلا يعودون يصدقونه ولا يفضون اليه بأى شيء مما لديهم ، وهكذا يتأثر نفوذه ويسوء مركزه نهائيا . وليس معنى هذا أن يكون المبعوث ساذجا ، بل له فى الاجابة المبهمة مخرج يفديه من الالتجاء الى الكذب . واذا احتاجت مثل هذه الاجابة الى شيء من المهارة لا يطلب توافره لدى كل شخص ، فان هذه المهارة مما يتحتم توافره لدى كل دبلوماسى .

أما التأكيدات والتصريحات غير الصحيحة التى تلقى جزافا فيجب على المبعوث أن يجتنبها وأن لا يقدم على شيء منها الا بأمر صريح من حكومته .

ولقد عرف بالمرستون وبسمارك بقول الحق . ويقال أن عادة الصدق كانت تخدم أغراضهما كثيرا حتى عندما يرتاب السامع فى صحة أقوالهما الحقيقية ويعزولها معان غامضة ، اذ كان مثل هذا التشكك يتفق ومصلحتهما كل الاتفاق . والواقع أنه اذا اضطر المبعوث المعروف بالصدق الى الكذب مرة فى ظرف خاص وبصفة استثنائية فان قوله يصدق ويغض الطرف عن كذبه ، ولا سيما عندما تتبين الأسباب القوية التى حملته على ذلك يوم تعرف الحقيقة .

والصراحة أحسن ما يفسد الدسائس التى يدبرها لكل مبعوث جديد ذى شأن من يحبون الصيد فى الماء العكر .

ومن الجائز أن يقال أن الكذب كان له محل فى الدبلوماسية العتيقة أو انه كان لازما ، اذ المبعوث لم يكن يقيم فى مركزه بصفة دائمة ، وانما كان يوفد لمهمة خاصة ولزمن قصير ، فكان من الميسور له أن يعود مبتهجا بنجاحه بعد الانتصار فى ميدان الحيلة والخداع ، غير آبه لما يتركه وراءه من الاثر . على أننا لا ندرك كيف كانوا فى ذلك العصر يوفقون بين التنزل الى هذه الاكاذيب ، وبين عظيم الشأن وصفة السيادة التى كانت لشخصية المبعوث . ونقدر أن الامر لم يكن عاما والا لما أمكن الرضاء به واستساغته . والظاهر أن الحال بقيت كذلك الى أن مدت السكك الحديدية ووصل التلغراف بين البلاد ، وانتشرت الاخبار ذلك الانتشار الواسع بواسطة الصحف . فطالما كانت وسائل التمحيص والمراجعة غير ميسورة كان فى وسع المبعوث أن يكذب بغير تعرض لخطر الافتضاح . وليس الحال كذلك فى أيامنا هذه . فبالصدق فى المعاملات الدبلوماسية يجد المبعوث من المزايا ماهو أعظم وأبقى مما قد يحصل عليه من ضئيل النجاح السريع الزوال بالاكاذيب وبالمعلومات المستقاة من المصادر غير الموثوق بها .

العمل الدبلوماسى . التناهى فى الاجتهاد — . ننتقل الآن الى الكلام بشىء من الايجاز عن عمل المبعوث . فى جميع المهن كلما جد الانسان واجتهد وكان عمله منظما ومرتبا كلما عظم أمله فى النجاح . أما فى الدبلوماسية

فالامر يختلف وربما كانت هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعده ، والمهنة التي لاتتغلب قوة الارادة فيها دائما على الصعوبات . وليس معنى هذا بالبداهة أن يكون المبعوث كسولا فى عمله . بل الواجب عليه عند ما يشغل أحد المراكز الجديرة بوصفها بالمراكز الدبلوماسية ، أن يكون متحفزا للعمل فى كل لحظة . فقد يضطر أحيانا لمواجهة الكثير من العمل الذى لا يقتصر على ساعات النهار فحسب، وانما يلزمه مكتبه جانبا كبيرا من الليل ان لم يضطره لتمضية ليال عديدة بأكملها لانجازه . فلابد له عندئذمن بذل كبير الهمة واعمال قوة الارادة ليتمكن من القيام بمهمته . غير أنه بالعكس تعرض فى الدبلوماسية حالات لا يفيد فيها النشاط الكثير، بل قد يترتب عليه الضرر . وخير قاعدة تطبق اليوم فى صددها هى قول تالليران : « surtout pas de zèle » وترجمته « لا تناهى على الاخص فى الاجتهاد » . وهذا يقرب فى معناه من قول الشاعر العربى « حب التناهى غلط » .

ولقد أدرك القارىء مما تقدم أن أهم عمل المبعوث ليس هو الذى يؤدى فى مكتبه ، بل هو فى الغالب ما يقوم به فى علاقاته الاجتماعية ، أو خلال وجوده فى حفلة ساهرة او راقصة أو فى النوادى . اما العمل المكتبي فيقتصر على تدوين نتيجة ذلك العمل الاساسى ، واثبات ما حصل عليه المبعوث من المعلومات وما وفق اليه من النجاح فى حديث دار فى اجتماع خاص . وما اردأ الدبلوماسى الذى يتخيل امكان قيامه بمهمته وهو معتكف فى داره طول يومه ، مقتصرا على تنفيذ ما يتلقاه من التعليمات، وعلى قراءة الصحف وتبليغ احاديث من يزورونه بالصدفة . فمداومة الاختلاط بالناس هى التى تمد المبعوث بالكثير من المعلومات الثمينة . ووجوده بينهم هو الذى يمكنه من تبادل الاحاديث والتنقل فيها بين شأن وآخر ، دون أن يكون فى ذلك ما يدعو الى سوء الظن أو يلفت النظر . ومن خلال ما يقال بالمصادفة يصل المبعوث الى الوقوف على كل ما يريد معرفته ، بينما هو لو قصد شخصا من أولئك الذين تحدث معهم بالصدفة، وزاره فى محل عمله ، لحمل هذا الشخص على التساؤل عما يريده منه بهذه الزيارة ، حين لامحل

لمثل هذا التساؤل فى الاجتماعات العامة التى يرتادها وهو غير قاصد فى الواقع شيئا معينا فى الغالب . فهنالك يلتقى بمن يتبادل معه الحديث ، وبينما هما يمتعان النظر بمشاهدة المتخاصرين من الراقصين ، يتناول كلامهما العموميات مع التعرض لبعض المسائل السياسية ، ولا يدور بخلد محدثه أن المبعوث الماهر قد انتهى الى ما جعله يسقط الكثير من المسائل المدرجة فى قائمة معه فيها بيان ما يقصد الوقوف عليه من المعلومات ، مرتاحا لانجاز أكبر جانب من المهمة التى كان عليه أداؤها فى تلك الليلة . هذا وهنالك ظروف عديدة تقتضى أن لا يعمل المبعوث فيها ما من شأنه استلفات النظر ، وأن لا يبالغ فى الاهتمام بغير داع فتنعكس النتيجة ولا يصل الى ما يريد من المعلومات ، علاوة على توجيهه الأنظار الى ما لا تريد حكومته أن يعرف عنها الاهتمام به من الأمور ، بل قد يظن بأن لهذه الأمور من الأهمية مالا أصل له فى الواقع . ومثل هذا يكون عند قيام المفاوضات فى شأن من الشئون .

وفى الدبلوماسية من متنوع المسائل والشئون ما لا مثيل له فى أية مهنة أخرى ، كما أن فى السلك الدبلوماسى نواحٍ عديدة مختلفة ، ومراكز لكل انواع الكفاءات ولمختلف المقدرات المالية . وهذا يفسر ما يشاهد من وصول الدبلوماسى المتوسط الكفاءة الى أعلى درجات السلك بغير أن تعترض تدرجه أية عقبة . وسر ذلك هو استمرار وجوده فى مراكز قليلة الأهمية لا تتهيأ فيها حتى ولا فرصة ارتكاب الاغلاط الجسيمة .

والمهام الملقاة على عاتق المبعوث العصرى هى من أنواع ثلاثة مختلف بعضها عن البعض وهى : السياسة ، والاعمال الادارية الخاصة بالدولة وبالافراد ، وشئون التمثيل . ففى المركز الذى لا شىء فيه سوى واجبات التمثيل يكون المبعوث قادراً بالبداهة على القيام بمهمته ، ولو كانت لدى بلاط أحد الملوك ، بغير حاجة لان يكون نابغاً ، اذ يكفى أن يكون سلوكه ملائماً . هذا ويعرف كل دبلوماسى لديه بعض الخبرة أن التباين بين أنواع هذه المهام كبير لدرجة تؤثر فى حرية

التصرف فى الوقت ، بل وفى مظهر الحياة الدبلوماسية نفسها . فالاعمال تتدرج وتختلف بين المركز الذى يحتاج لبذل الجهد الكثير والذى يزيد فيه عدد البرقيات الرمزية المرسلة لحكومة المبعوث عن الالف فى السنة ، وبين المركز الذى لا أهمية له بتاتاً حيث لا يبلغ عدد البرقيات السنوية فيه سوى اثنين أو ثلاث ، والذى ينتهى شاغله الى الاعتقاد بأنه لم يعد من رجال السلك بسبب انقطاع الصلة بينه وبين كل ما هو متعلق بالسياسة العالية ، حتى يخيل اليه أنه متقلد احدى وظائف البلاط .

كذلك قد يكون بعض المراكز مهما بالنسبة لاحدى الدول بينما لا تكون فيه البتة مصلحة لدولة اخرى . كما توجد مراكز لا يكون فيها لبلد المبعوث كبير مصالح سياسية ، بينما تكون له فيها مصالح أخرى مهمة من ناحية العلاقات التجارية بين البلدين ، أو بسبب وجود عدد كبير من أبناء وطن المبعوث يقطنون فى البلد المعتمد لديه ، فيتولى عندئذ مهمة الدفاع عن مصالحهم . فمن الخطأ أن يبذل المبعوث نشاطاً كبيراً حيث لا توجد مصالح لبلده . والاسراف فى هذا الباب لا يزيد فى عمل موظفى الوزارة وسكرتاريى البعثة الى حد كبير فحسب ، وانما يضر فوق ذلك فى الغالب بطيب العلاقات بين البلدين حين يكون من الميسور الوصول بهذه العلاقات الى ما يقرب من حد الكمال ، اذ لا توجد بين البلدين سوى المودة يعملان على تعهدها وانمائها والاحتفاظ بها . فزيادة الاهتمام من جانب المبعوث فى مثل هذه الحالة تخلق أسباب النزاع والمناقشة بغير مبرر وتثير الصعوبات أمام حكومته . وقد يؤدى به الافراط فى الاجتهاد وشدة الرغبة فى العمل الى الاشتغال بالدسائس دون السياسة .

فاذا أراد المبعوث القيام بخدمة بلده على أحسن وجه ، وجب عليه أن يجتنب مثل هذا التصرف ، وأن يسلك سلوكا متفقاً ، لا مع ميوله الشخصية بل مع أهمية المركز . وعليه أن يبذل قوته ونفسه فى أداء مهمته حيث يتطلب الحال ذلك . فاذا كانت المصالح قليلة وجب عليه أن يحدد جهوده بالقدر المتناسب

مع هـذه المصالح . واذا لم يكن فى المركز الذى يشغله سوى مقتضيات التمثيل وجب عليـه الاكتفاء بأداء هذه المهمة ، واعتبار ما يقضيه من الزمن فى هذا المركز أجازة يعد فى أثنائها نفسه للقيام بمهام أكبر فى المستقبل . وليرض بالواقع فيوفر على نفسه منغصات الطموح ، أو يخصص جهوده للتحصيل والاطلاع فيدرس الآثار أو تاريخ العملة حيث يقيم ، أو يملأ فراغ وقتـه ببعض المشاغل الفنية .

التسرع . — ان التسرع كالتناهى فى الاجتهاد قد يؤدى فى الدبلوماسية الى كبير الضرر، سواء أكان التسرع فيما يباشره المبعوث من الأعمال فى البلد الذى يقيم فيـه أم فيما يبلغه لحكومته من شئون هذا البلد. نعم ان بعض الامور يتطلب التصرف العاجل فى السلك الدبلوماسى أكثر من غيره ، وأن بعض القرارات يجب أن يتخذ بغـير ابطاء . الا أنه يحسن بالمبعوث فيما عدا أحوال الضرورة المستعجلة أن يبحث الامور فى هدوء وأن يقلبها على كل وجوهها .

الفصاحة . — ونشير أيضاً الى أنه يجب أن يكون المبعوث فصيحاً اذ هو مطالب بالتحدث الى الجمهور أحياناً . فالمقدرة على الخطابة ان لم تكن لازمة له حتما ، فان فيها فائدة عظيمة له على كل حال .

نصائح فى شئون المراسم

١) **القدوم . الزيارات . وغير ذلك** . — لم يعد اليوم للمراسم ما كان لها من الشأن فى الماضى حينما كان المبعوث يمثل قبـل أى شىء شخص ملك مطلق ، وكان عليه أن يسهر على حماية امتيازات هذا الملك بكل حرص وعناية .

ومع ذلك فبالرغم من الحياة الديمقراطية العملية التى نشهدها فى هـذا العصر ، يكون من الخطأ اغفال أهمية هذه المراسم كلية . وتختلف هذه الاهمية تبعاً للبلاد كما قدمنا القول ، فليس على المبعوث الا أن يتبع فى هذا الشأن كما فى

غيره عادات البلد . والمؤلفات فى موضوع المراسم كثيرة فاذا أدلينا هنا ببعض النصائح فى هذا الموضوع ، فما ذلك الا لأنها تتناول بعض شئون المراسم — ومنها ما لم تستقر له قاعدة الى الآن — من جانب نعتبره عملياً بما لنا من طويل الاختبار .

فبمجرد ان يصل الى علم المرشح للمنصب الدبلوماسى نبأ موافقة الحكومة صاحبة الشأن على تعيينه لديها ، يحسن به ان يقوم بزيارة مبعوث تلك الحكومة فى عاصمة وطنه ، فيعبر له شخصياً وبصفة خصوصية محضة عما يشعر به من الارتياح للمهمة التى اسندت إليه .

ومتى وصل المبعوث الى مقر عمله ، وقبل ان يقدم أوراق اعتماده ، يقوم بزيارة وزير الخارجية . ويحسن به ان يزور كذلك بصفة خصوصية زملاءه من ممثلى البلاد المحالفة لبلده ، والآخرين ممن له بهم معرفة شخصية . ويجوز له ان يقوم بزيارة السيدات من افراد عائلات اولئك الزملاء فى نفس الوقت .

وبعد المقابلة الرسمية التى يقدم فيها اوراق اعتماده ، يقوم بزيارة جميع زملائه بصفة رسمية . ومن المستحسن فى هذه المناسبة كما فى غيرها ، ألا يظهر بمظهر من يعنى بالتافه من الاعتبارات ، فذلك خير له . فلا يتردد فى الذهاب بنفسه ليزور القائمين بالأعمال ، ويترك بطاقته الى جميع أعضاء السلك السياسى والى زوجاتهم. وعلى من يشغلون الدرجات الصغرى فى السلك أن ينتهزوا أول فرصة بعد ذلك للتقدم اليه والتعرف به . كذلك يجب أن يترك بطاقته لدى الدبلوماسيين الغائبين ، وعلى هؤلاء عند عودتهم واجب الزيارة الأولى .

ويجب على المبعوث أن يعامل عميد السلك السياسى باحترام ، كما يحسن به أن يوجه خطاباته اليه بعبارة (عزيزى العميد)، فهى أفضل من عبارة (زميلى العزيز) .

أما أعضاء قنصلية بلده ، وأفراد جاليته ، فالمعتاد أن لا يبدأ المبعوث بزيارتهم. غير أن له كل المصلحة فى أن يظهر ، فى هذا الصدد أيضاً ، بمظهر الرجل الكريم الخلق الواسع الفكر . فيزور مع زوجته ، ان كان متزوجاً ، حرم القنصل وزوجات بعض كبراء جاليته ، ان كانت لهم صفة رسمية كأن يكون أحدهم

مندوباً (قوميسيراً) أو رئيساً لبعثة خاصة أو غير ذلك ، فيكون فى هذه الصفة ما يحول دون تذمر غيرهم . ولو أن المبعوث بدأ كذلك بزيارة قنصل بلده لما كان فى هـذا أى ضرر ، بل على العكس يكون فيه ما يعاون على انشاء طيب العلاقات بينهما . أما المرؤوسون الآخرون فمن البديهى أنه من واجبهم أن يبدأوا بزيارة المبعوث الجديد ، كما أنه من واجب نسائهم أن يزرن السيدات من افراد عائلته ، وان يتركن لهن بطاقات على الاقل . وأما القناصل الآخرون فيعاملهم المبعوث بمثل ما يعامل به أصحاب الحيثية الذين يلتقى بهم فى الحياة الاجتماعية .

ويجب على المبعوث قبل أن يستقبل رسمياً اى قبل ان يتم اعتماده ، ان يتخذ فى تصرفه بعض التحفظ .

والسفير فى البلاد التى لا يزال يتبع فيها نظام التشريفات الخاص بحفلة استقباله ، يقوم كذلك بعمل الزيارات بعد الاستقبال ، وبعد أن يكون قد عمل بالطريقة المبسوطة فيما تقدم . وعلى رؤساء هيئات التمثيل — ما عدا السفراء الآخرين الذين يدعون بكتاب خاص لحضور حفلة الاستقبال الرسمية — أن يؤدوا له الزيارة الأولى . غير انه يحسن به ان لا يبدى كبير الاهتمام بمثل هذه الصغائر ، وأن لا يتمسك بتلك التقاليد التى لم يعد معمولا بها فى أيامنا الحاضرة .

٢) **قيد الاسم والزيارات على العموم وغير ذلك.** — تختلف العادات تبعاً للبلاد فيما يتعلق بالزيارات وبقيد الاسم لدى الملوك واعضاء العائلة المالكة . فى بعض البلاد ، وخصوصاً فى بلاد الدول الكبرى ، لا يرى بأس فى قيد الاسم بالواسطة ، وفى ارسال بطاقات الزيارة مع أحد الاتباع . بينما فى غيرها ، وعلى الأخص فى بعض البلاد الصغيرة ، يحمل العمل بهذه الطريقة على الاستياء . واننا بالرغم من تحبيذنا لتمشى المبعوث مع عادات البلد ، نعتقد ، فى هـذه الحالة الخاصة انه لا يمكن ان يطالب المبعوث بأكثر مما سنذكره فيما يلى :

فيحسن بالمبعوث أن يقيد اسمه دائماً بنفسه فى الدفتر المعد لذلك عند رئيس الدولة . وفى حالة عدم وجود دفتر خاص لهذا الغرض يقوم بزيارة كبير أمناء

البلاط ، على ان يندب احد السكرتاريين لقيد اسمه لدى الأمراء . وكثيراً ما تكون مراسم البلاط بالغة فى الغرابة . فمن ذلك انه لا يزال مقررا فى كافة البلاد ان الامراء والأميرات غير ملزمين برد الزيارة ولا بترك بطاقاتهم للمبعوث وزوجته بعد حفلة الاستقبال ، مالم يكن من السفراء ، ولو أن المهذبين من الامراء يقومون برد الزيارة . والامر الاشد غرابة فى هذا الباب بل والجارح للكرامة هو ان لاى أمير حديث السن الحق فى نهو الزيارة وصرف المبعوث الكبير السن عند استقباله ، ولو كان سفيراً يمثل بصفته هذه شخص مليكه .

أما الزيارات الدورية فليست لها قاعدة مطلقة . وانما يحسن بالمبعوث أن يزور زملاءه وبعض كبريات السيدات ورجال الدولة الذين يختلط بهم . ويقوم بالزيارة على الخصوص فى أول فصل التزاور وفى الأعياد الأسمية ، حسب العادة الجارية . كما يتبع هذه القاعدة فى قيد اسمه فى البلاط .

أما البطاقات فيحسن أن يودعها بنفسه لدى كبار الموظفين وغيرهم من أهل طبقته ، ولدى بعض السيدات من صاحبات الصالونات ذات الشأن . أما غير أولئك ، فيكتفى بارسال البطاقة لهم مع التميز فى الطريقة . فيرسلها حينا مع السكرتاريين ، وحينا مع أحد الكتاب بل ومع أحد الحجاب أو الخدم بحسب أهمية الشخص المرسلة اليه . وقد كانت البطاقة تطوى فى الماضى من أعلاها اذا أريد التعبير عن العطف من عل ومن اسفلها اذا اريد التعبير عن الخضوع والتواضع . وأما اذا طويت من جانبها فذلك دليل التساوى فى المقام . واذا كان مثل هذا التصرف لم يعد جاريا ولا مفهوما فى هذه الأيام ، الا أنه يحسن بالمبعوث أن يطوى البطاقات من جانبها ، خصوصاً ما يتركه منها بنفسه .

واذا أقام المبعوث مأدبة رسمية كبيرة كان له كل المصلحة فى أعداد ترتيب الأسبقية بواسطة مكتب كبير الامناء ، اذ التصرف على هذا الوجه يدفع عنه كل مسئولية . واذا استقبل امير البلاد فى داره كان من واجبه ان يعرض لموافقته مقدما اسماء المدعوين بواسطة كبير الامناء .

ونشير اخيرا الى امر لا يلتفت لهغالبا رغم دقته . ذلك انه يجب على المبعوث اذا اراد التعارف بشخص كبير المقام ، ان يلجأ الى وساطة شخص آخر معادل له فى المقام او قريب من ذلك . فلا يتعرف المبعوث بأحد زملائه بواسطة احد الملحقين ولا بوزيرمن وزراء الدولة بواسطة مرؤوس من الموظفين ، فان فى ذلك مساساً بالاحترام الواجب للشخص المراد التعرف به .

المرأة فى الدبلوماسية

وبما أن موضوع النهضة النسوية هو مما يشغل الأفكار فى هذا العصر ، فقد رأينا أن نختم هذا الفصل الخاص بالبحث فى الصفات اللازمة للدبلوماسى الصالح بايراد بعض الملاحظات فى شأن المرأة فى السلك الدبلوماسى .

وأول ما نذكره فى هذا الصدد ، هو أن وجود ربة للدار حسنة الادارة فيه كبير فائدة للتمثيل بما تخفف عن عاتق زوجها من الواجبات المتعددة . على أن هناك كثيراً من الدبلوماسيين يحسنون الاشراف على الشئون المنزلية بأنفسهم فترى دورهم لاتقل من حيث حسن النظام عن غيرها ، واستقبالاتهم وحفلاتهم ليست أقل ترتيباً من مثلها عند زملائهم المتزوجين . وتقوم لديهم زوجة أحد كبار موظفى البعثة بالتصدر فى الولائم استيفاء لمقتضيات الشكل . على أنه لا نزاع فى أنه اذا اقترن اللطف لدى زوج المبعوث بالذكاء والفطنة ، أمكنها أن تبث روح السرور فى صالونها بالكيفية التى لا يقدر عليها سوى النساء . وبهذا تحيط البعثة بجو من الميل والاستحسان الخاص .

نعم لم يعد للصالونات ما كان لها من النفوذ فى الزمن الماضى ، ولكن هذا النفوذ موجود على كل حال . والمبعوث المتزوج يمتاز بلا شك من هذه الجهة على زميله الاعزب ان كانت زوجه أهلا للقيام بمهمتها . غير أن الدبلوماسى الذى لا عائلة له يمكنه أن يخصص لأعمال وظيفته أكثر من الزمن الذى يخصصه زميله المتزوج . هذا فضلاعن أن وزراء الخارجية لا يثقون بمبعوثيهم

المتزوجين بقدر ما يثقون بالآخرين ، خصوصاً اذا كانت لديهم أسباب قوية تحملهم على هذا التمييز .

وتجرى بعض الحكومات على قاعدة عدم ايفاد المبعوث الى البلد الذى تنتسب اليه زوجه . وبالعكس يجد البعض الآخر فى مثل هذا الظرف ميزة خاصة. والواقع أن للأمر فى هذا الصدد ما يحبذه ومايعارضه . فان كان من المؤكد أن الدبلوماسى المقيم فى بلد يشعر فيه أنه بين أهله وعشيرته ، يصبح أقل التفاتاً وملاحظة لما يدور حوله وأشدميلا الى من يحيطون به ، وان هذا الميل قد يصل به الى الحرج والقلق ناحية الضمير ، ان لم يحمله على تضحية مصالح وطنه فى سبيل ميوله ومصالحه الشخصية ، فان من الصحيح أيضاً أنه لو تمكن من ضبط عواطفه ، واحتفظ بسلامة النظر والحكم ،كان له من ذلك الظرف وما يهيئه من الفرص، ما يسهل عليه استقاء الاخبار بل وانماء العلاقات بين البلدين . لذلك فان من رأينا انه لاتوجد قاعدة ثابتة تطبق فى مثل هذا الامر الدقيق الذى يختلف النظر اليه وتقديره تبعاً للمكان ولخلق الاشخاص واستعدادهم .

غير أن الأمر يختلف ان كان لدى المرأة إستعداد دبلوماسى صحيح ، وهذا فى رأينا لا يتفق والواقع على وجه العموم . نعم لا شك فى حصول المرأة على بعض الصفات مما ذكرنا فيما تقدم مثل حسن الذوق ودقة الملاحظة لدرجة تفوق فيها الرجل . ولكن الرجل يمتاز عليها من ناحية التروى وضبط النفس ، ولا يمكن ان يكون الحال غير ذلك ما دام للعواطف والميول الشخصية اثر كبير فى حياة المرأة . لذلك لا يرضى المبعوث المتزوج بأن تشتغل زوجه بالسياسة الا فى الاحوال النادرة جداً ، وهذا لا يمنع من قيامها عند المناسبة باذاعة امر عمدا لمعرفة ما يحدثه من الاثر ، او ان تعمل على ترويج فكرة معينة بذاتها . اما المهام الكبيرة المعقدة فمن الخطر ان يعهد بمثلها اليها. لهذه الاسباب يتعذر الحكم من حيث المبدأ فيما اذا كان الافضل ان يكون المبعوث متزوجاً او اعزباً اذ الامر يتعلق بشخصية الزوجة . وقد تعاون سيدة زوجها فى اداء مهمته معاونة

فعلية كما قد تضر اخرى بمركز زوجها حتما بما تظهره من النفور و الكراهية للمحيطين بها ولابناء وطنها ، او بما يصدرعنها من العبارات غير الموفقة خصوصاً فى أمور السياسة . لذلك ربما كان فى الأخت او احدى القريبات خير عوض عن الزوجة .

من هذا يتبين اننا لا نحبذ تعيين النساء فى الوظائف الدبلوماسية ، اوعلى الاقل فى المراكز الرئيسية ، اذ قد تصلح المرأة اذا اقتضى الحال للقيام بوظيفة سكرتيرة . والتجارب القليلة التى عملت الى اليوم فى هذا الشأن لم تصادف نجاحاً ، بل تبين منها أن ميدان السياسة الداخلية اصلح لمجهودات المرأة من الدبلوماسية . وبالاجمال فانه لا مصلحة للحكومات فى قلب العادات المستقرة منذ قرون ، وفى التعرض للسخرية مع وضع ممثلها (المرأة) فى مركز حرج .

الفصل الثالث

علاقات المبعوث بوزير الخارجية وتفقد الاخبار

١ — عموميـــات

طبيعة العلاقات . — تختلف علاقات الدول بعضها ببعض من حيث اتساع دائرتها كما تختلف علاقات الافراد . ويمكن التمييز بينها اذ منها ما يقوم على اساس التحالف ومنها العلاقات الودية ، كما توجد علاقات عادية لا تتجاوز حدود اللياقة ، واخرى متوترة اوفاترة اوسيئة وهي التي يتلوها قطع العلاقات. وتتأثر صلات المبعوث بوزير الخارجية تبعاً لهذه الاشكال ، فكل منها يعين درجة علاقتهما الرسمية بكل دقة . كذلك يمكن التمييز بكيفية واضحة الحدود بين ثلاثة انواع من علاقات هذين السياسيين ببعضهما من حيث طبيعة ومرمى الاحاديث التي يتبادلانها .

فهي أما رسمية ، وأما غير رسمية وسرية ، وأما خصوصية . ولكل نوع من هـذه الأنواع الثلاثة مميزات خاصة تراعى في المحادثة والمراسلة بين المبعوث ووزير الخارجية .

فالرسمي هو كل ما قاله المبعوث (أو وزير الخارجية) باسم حكومته . ولا عبرة بما اذا كان يتكلم بناء على أمر صادر له أو كان يتحدث من تلقاء نفسه ويتحمل مسئولية أقواله ، كما يحدث أحياناً . وتحسب في هـذه الحالة كل كلمة على قائلها وتلزمه .

أما الأحاديث السرية فهي كل ما يتحدث به ويكون قائماً على أساس ثقة المتكلم بالمخاطب . فهي موجهة له شخصياً ، وانواعها كثيرة مختلفة . فقد تكون

عبارة عن تبليغات موجهة بصفة سرية من حكومة الى أخرى لايراد القيام بعملها رسمياً . وقد تكون عبارة عن أحاديث يتبادلها المبعوث مع وزير الخارجية — بصفتهما الرسمية طبعاً — بعد التفاهم بينهما صراحة على أنها لا تقيد حكومتيهما ولا تذاع أو تنشر . أما التبليغات غير الرسمية فهى وان كانت من نوع المحادثات السرية وتقوم بصفة عامة على نفس الاساس والاعتبار ، الا أنها تذاع فى الغالب بصفة غير رسمية . بمعنى أن السلطة التى صدرت عنها هـذه التبليغات لا تقبل تحمل أية مسئولية بشأنها وان اعترفت بمصدرها . ونوع المحادثة أو المكاتبة بين المبعوث ووزير الخارجية هو الذى يبين ما اذا كانت علاقتهما رسمية أو سرية .

كذلك توصف العلاقات بأنها غير رسمية حينما تتعامل دولة مع ممثل حكومة لا تعترف بها قانوناً (de jure) وانما تعترف بها فعلا (de facto) فقط . وهذا الممثل (فوق العادة) ، كما يسمى أحياناً ، يقوم فى الواقع بمثل مهمة المبعوث وان لم يتمتع بالمزايا الدبلوماسية ولا بالحصانة القضائية (Exterritorialité) ، وذلك ما يجعل قيامه بمهمته أشد صعوبة .

اما العلاقات الخصوصية فهى التى يتصل بها المبعوث بوزير الخارجية فيما لا علاقة له بعملهما . ولا يتحمل أحدهما أية مسئولية من جراء المحادثات التى تدور فيها الا بقدر ما يتحمله كل شخص مهذب فى علاقاته بالغير .

واذا ساءت العلاقات بين الدول تأثرت ولا شك بذلك العلاقات القائمة بين ممثليها . ولا يمكن افتراض حالة تنقطع فيها الصلة الرسمية بين الممثلين الا اذا انقطعت العلاقات الدبلوماسية ورحل المبعوث . أما قبل ذلك فقد تهبط العلاقات الرسمية الى أشد درجات الفتور وتتأثر العلاقات السرية فلا تباشر باستمرار بل وقد تنعدم تماماً ، بينما تظل العلاقات الرسمية والخصوصية قائمة متصلة . وليس من النادر فى مثل هـذه الأحوال أن يستبدل بالمبعوث قائم بالاعمال بصفة دائمة. فاذا كان المبعوث أو القائم بالأعمال محترماً لشخصه أو محبوباً لذاته فربما ظلت علاقته الخصوصية بوزير الخارجية متصلة بل وقد تكون حسنة ، ولو أنها تفسد

بالضرورة حين احتداد الأزمات السياسية وتبقى كذلك الى أن تنفرج الازمة .

هذا ويحدث ان يفقد المبعوث شخصياً ثقة الحكومة المعتمد لديها واحترامها له بينما تكون العلاقات بين الدولتين قائمة فى حدود اللياقة والواجب ، بل وقد تكون ودية . عندئذ تنقطع مع المبعوث كل علاقة خصوصية ولا تبقى الا العلاقات الرسمية . غير أن هذه الحال لا تدوم طويلا ويستدعى المبعوث غالباً بغير ابطاء . واذا لم يبد من جانب حكومة المبعوث اهتمام فى هذا الاستدعاء فقد يكون الباعث على ذلك هو رغبتها فى الدفاع عن ممثلها فيما اتهم به ، لاعتبارها أنه لا يستند الى أساس صحيح، او الى قصدها المحافظة على كرامته . وقد تذهب فى هذا السبيل — اذا قدرت — الى حد فرض بقاء المبعوث غير المرغوب فيه على الدولة الأخرى وهى الاضعف بالطبع .

أغراض العلاقات . — يجوز القول أن العلاقات التى يباشرها المبعوث مع وزير الخارجية ترمى الى ثلاثة أغراض مختلفة هى : اولا — تنفيذ الأوامر الصادرة اليه والمناقشة فى الاعمال والمفاوضات السياسية أو الخاصة بالشئون الادارية . وثانياً — تفقد الأخبار . وثالثاً — استبقاء طيب العلاقات القائمة بين الدولتين وتحسينها اذا اقتضى الحال . (ولا نتعرض هنا بالطبع الى حالة أصبحت اليوم نادرة وهى التى يقوم فيها المبعوث عمداً بعمل مكيافيلى من شأنه افساد تلك العلاقات ذلك لأنه لا يجب ان يعهد للمبعوث ابداً بمثل هذه المهمة . واذا اقتضت ضرورة ذلك ، وجب ان يكون التنفيذ بغير واسطته. وكل ما يجوز ان يطلب الى الدبلوماسى فى مثل هذه الحالة هو ان يظل محتفظاً — الى ان يستدعى — بمظهر فاتر فى حدود اللياقة ، ولا يمكن ان يتأخر هذا الاستدعاء طويلا .

ومباشرة المبعوث للمسائل التى تدخل فى الطائفة الاولى مما تقدم بيانه تكون على صورة تبليغات «communications» أو تصريحات «déclarations» أو اخطارات «notifications» أو معاتبات «représentations» أو مطالبات

« réclamations » أو احتجاجات « protestations » الى غير ذلك . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

أشكال العلاقات . — أما من حيث الشكل فان العلاقات بين المبعوث ووزير الخارجية تكون أما شفوية وأما كتابية وأما مختلطة. وتختلف الدبلوماسية فى هذا الشأن اختلافاً بينا عن غيرها من المهن الأخرى عند المقارنة ، فاذا كانت معاملات المحامى أو التاجر تقوم على قاعدة « scripta manent » أى بقاء ماهو مكتوب ، وكانا يطالبان بالكتابة فى كل تبليغ ذى شأن ، فان كل ملحق حديث يعلم أن الأمر الوزارى فى شئون السياسة يجب أن ينفذ فى الحال وبالطريق الشفوى وحده ، الا اذا رسم الامر غير ذلك . كما يعلم ان أعظم التصريحات خطرا من الوجهة السياسية لا يحصل فى بعض الأحيان الا شفوياً . وليس القصد من تصرف الحكومات على هذا الوجه عدم البر بالوعود أو ترك الباب مفتوحاً للتخلص من الوفاء بالعهود عند الضرورة ، وانما هو الحرص على أن لا تكون هناك وثائق مكتوبة يمكن أن تقدم للغير على سبيل البرهان . فالتسويات الرسمية والمعاهدات او الاتفاقات هى وحدها التى تدون نصوصها بالكتابة ، وان لم يكن الامر كذلك فى جميع الاحوال . أما ما يدور من المحادثات الكثيرة بين المبعوث ووزير الخارجية فلا يترك الا القليل من الأثر الكتابى . يؤيد ذلك ما يشاهد فى مكاتب البعثات حيث لا يوجد للمسائل السياسية الا بعض ملفات صغيرة ، بينما يوجد العديد من الملفات الضخمة للمسائل الادارية وهى التى تحصل المخابرة فيها على العموم بطريق الكتابة ، وتتعذر معالجتها على غير هذا الوجه لأن موضوعاتها محددة وفنية وتباشر بناء على طلبات خاصة تقتضى الرد بالكتابة مع ارسال المستندات الصحيحة .

واذا جاز القول أن القاعدة العامة هى ان يعالج المبعوث المسائل السياسية شفوياً فان هناك مع ذلك استثناءات لهذه القاعدة . من ذلك أنه يفضل استعمال الكتابة فى أحوال المعاتبات ليكون أثرها أشد مما لو استعمل فى صددها الطريق

الشفوى . كما أنه كثيراً ما يحدث أن يختار المبعوث طريق الكتابة فى حالة لا يقضى فيها مبدأ بذلك ، وانما يكون الاختيار راجعاً الى الظروف أو الى تدبير خاص يقدر المبعوث ضرورته . فمن ذلك أن تكون العلاقات قد وصلت الى درجة من الفتور لم يعد يزور فيها المبعوث وزير الخارجية — ومثل هذه الحالة موقت ينتهى أما باستئناف العلاقات أو بقطعها — فاذا كان لديه تبليغ سياسى للوزير أرسله اليه كتابة بموافقة حكومته . كما يحدث ايضاً ان لا يتمكن الوزير من استقبال المبعوث بسبب المرض أو أنه يؤجل المقابلة عمدا ، أو ان لا يتيسر للمبعوث التوجه لمقابلة الوزير بسبب الغياب او انحراف الصحة ولا يريد تكليف أحد السكرتاريين بالقيام مقامه فى هذه الزيارة . فى هذه الحالات يجوز له ان يبلغ الموضوع بالكتابة بشرط ان لا يكون فى الأمر ما ينجم عنه ضرر مطلقاً . وتكون الكتابة على شكل كتاب خاص يحرص المبعوث على أن يذكر فيه ان التبليغ وأن كان مكتوباً ليس له اكثر من قيمة التبليغ الشفوى . كذلك تعرض للمبعوث حالة يقدر فيها أن التبليغ سيكون له وقع خاص لدى الوزير فيبدأ قبل الزيارة — وباذن من حكومته فى الغالب — باحاطة الوزير علماً كتابة بكل أو بعض فحوى ذلك التبليغ مؤملا أن يجد الوزير، وقد وقف على ما تضمنه ذلك الكتاب ، اكثر استعداداً للباحثة فى الموضوع .

فالوثيقة المكتوبة والتصريح الشفوى قد يكون لهما اذاً فى الدبلوماسية أهمية واحدة . ولا يتيسر الحكم على أهمية أمر بناء على مجرد حصول السعى فيه بالكتابة او بالمحادثة الشفوية .

على إنه كثيراً ما يؤيد المبعوث حديثه الشفوى او يكمله بمفكرة موجزة عن موضوعه يتركها لوزير الخارجية فى آخر الحديث، بشرط ان يكون لديه بذلك اذن من حكومته . ومثل هذا العمل يحصل دائماً حين يكون الموضوع معقداً وقابلا لاحداث سوء التفاهم . والاجراء على هذا الشكل هو ما نسميه بالعلاقات المختلطة التى يجب ان توضع فى صف العلاقات

الشفوية لانها متفرعة عنها . فما المذ رة المكتوبة الا ملحقاً أو جزء مكملا للمسعى الشفوى الذى قام به المبعوث . ولا تدخل فى هذا النوع بالطبع حالة تكليف المبعوث من حكومته بالكتابة الى وزير الخارجية فى أمر معين او بتسليمه وثيقة ما ، فيقوم بايصال هذه الوثيقة بنفسه للدلالة على اهمية الامر او لاعطاء بعض الايضاحات عنه.

اما تفقد المعلومات السياسية — وهو احد الاغراض الثلاثة المتقدمة الذكر التى يعمل المبعوث على تحقيقها فى اتصاله بوزير الخارجية — فلا يكون الا بطريق الحديث الشفوى ، اذ لم تجر العادة ان يكتب لوزير الخارجية للوقوف على رأيه فى صدد ثورة او انقلاب سياسى مثلا .

وأما المسائل الأخرى فمن الميسور أن تعالج بالكتابة أو بالحديث الشفوى . ويمكن أن تدور المحادثة الدبلوماسية على الكثير من المسائل المتباينة تمهيدا للوصول الى معالجة موضوع معين أو الادلاء برأى أو الوقوف على نبأ . وليس من شأن مثل هذا الحديث المتشعب فى الواقع أن يسهل معالجة هذه الوجوه المختلفة بوضوح ودقة ، الا أن فيه مزايا دبلوماسية كما سيتبين ذلك مما يأتى .

ولقد حلت اللغة الفرنسية منذ آخر القرون الوسطى محل اللاتينية واعتبرت اللغة الدبلوماسية فى العلاقات الشفوية والكتابية . ونحن لا يسعنا الا الموافقة على هذا الاختيار الذى أقره الاستعمال ، اذ علاوة على ما فيه من دليل الاجلال والاحترام الذى تستحقه فرنسا ذات الماضى المجيد والأهمية بين الدول ، يلوح لنا أنه واف بالحاجة من الوجهة العملية على أحسن وجه . نعم توجد لغات أخرى لا تقل فى سعة الانتشار عن الفرنسية بل ومنها ما هو أغنى وأكثر الفاظا غير أن هذه اللغة هى أكثر اللغات دقة واحكاما ، وفيها العديد من التراكيب وتتسع للكثير من التعبيرات أكثر من اللغات الأخرى . هذا الى أن دقة اللغة الفرنسية تسمح لمن امتلك ناصيتها بالتعبير عن آراء محددة وايراد حقائق فى أقوى الصيغ مع الرقة فى الأسلوب . ولهذا أهمية كبيرة فى المكاتبات .

فهذه الصفات العديدة تجعل من اللغة الفرنسية اداة دبلوماسية فائقة لمعالجة الشئون السياسية على الأخص . لذلك نرى استعمالها جاريا فى كل مكان اللهم الا فى البلاد التى لا ترضى للدبلوماسية بلغة عالمية ومن بينها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اذ تتخاطب بلغتها الخاصة . ويعالج الامر فى هذه الحالة بقدر الامكان فى المحادثات الشفوية . على أنه اذا كان فى اللغة الفرنسية من المزايا ما يجعلها صالحة لان تكون لغة عالمية ، فاننا لانعتقد أن عادة استعمالها لازمة حتما لمعالجة المسائل السياسية .

أما المسائل الادارية وعلى الاخص الفنية والتجارية ، فيجب التسليم بأن استعمال لغة عالمية واحدة لمعالجتها أمر لا يخلو من المضار . ونذكر فى هذه المناسبة حالة وجدت فيها مفوضية النمسا والمجر فى بوخارست منذ عشرين سنة اذ كانت مكلفة بتبليغ الحكومة فى فينا من جهة والحكومة الرومانية من جهة أخرى نتائج أعمال قوميسون مجرى رومانى يقوم بمهمة تحديد التخوم . فوثائق أعمال هذا القومسيون كانت توضع فى الاصل باللغتين المجرية والرومانية ثم ترد الينا ضمن مذكرة التبليغ مترجمة الى الالمانية أو الى الفرنسية تبعا لما اذا كانت واردة للمفوضية من وزارة النمسا والمجر أو من الحكومة الرومانية . وكان على أحد السكرتاريين أو الملحقين البؤساء أن يترجم هذه الوثائق المحتوية على الكثير من الاصطلاحات الفنية من اللغة الالمانية الى الفرنسية أو العكس ليتيسر ارسالها الى الجهة المختصة بها . واذ كان من الواجب ترجمتها مرة ثانية الى اللغة المجرية أو الرومانية قبل وصولها الى مقرها ، فلا شك أنها تصبح فى النهاية غير مفهومة لدى السلطات التى تعنى بها . ولا يمكن أن تؤدى الطريقة المتبعة فى هذا الشأن الى غير ذلك . لان المبعوث ولو كان خبيرا ، لا يتسع له الوقت لوضع المذكرات فى المسائل الفنية بنفسه . كما أن معاونيه من الموظفين ليسوا من العبقرية والنبوغ فى مختلف العلوم والفنون بحيث يكونون قادرين على التصرف فى شئون التجارة والجمارك والمصارف ولاندرى ماذا غير ذلك أيضا . ولا يسعف

القاموس الفنى الخاص فى أحد هذه الموضوعات فى مثل الاحوال المتقدمة الذكر اذ لا يتيسر استعماله لغير الخبير. وحيث أنه لا يمكن أن يلحق بهيئة كل بعثة خبراء فى مختلف أنواع النشاط الانسانى، لذلك يستحسن فى المسائل ذات الاهمية الخاصة أن يرسل أصل الوثائق وهو الذى له القوة القانونية، مع التعليق عليه بما يراد بل وترجمته كله أو بعضه فى خطاب الارسال. وتسهل بعد ذلك ترجمة هذا الاصل فى البلد المرسل اليه بمعرفة أحد الاختصاصيين. هذا وتقضى العادة الجارية الى اليوم فى تركيا بأن تكون المكاتبات فى مثل هذه الاحوال باللغة التركية دون غيرها ويقوم بتحريرها المترجمون. واذا لم تحل هذه الطريقة الاوجها واحدا من الموضوع فان فيها على كل حال جانبا طيبا.

***

٢ — العلاقات الكتابية

أشكالها المختلفة. — لما كانت العلاقات الشفوية والمختلطة متنوعة ومعقدة وتتطلب دراسة مستفيضة فاننا نبدأ بالقاء نظرة على العلاقات الكتابية بين المبعوث ووزير الخارجية مرجئين الاولى الى ما بعد ذلك.

فالعادة المقررة اليوم فى جميع البلاد هى أن تكون المكاتبات بين المذكورين على أشكال أربعة بينها من الفروق ما يميزها بعضها عن البعض وهى :

١) المكتوب الرسمى Note ou lettre officielle

٢) المذكرة الشفوية Notc Verbale

٣) الاوراق التى تسمى بغير تمييز بينها بالاسماء الآتية :

مذكرة أو مفكرة: Mémoire / Aide-mémoire / Mémorandum

موجز Notice

٤) الكتاب الخصوصى Lettre particulière

فالمكتوب الرسمى« Note » أو« Lettre officielle » كما يسمى فى بعض البلاد ، هو الوثيقة الرسمية الصحيحة و يحمل دائما توقيع مرسله . ولذا فانه يسمى أحيانا بالمذكرة الممضاة « Note signée » ، تمييزا له عن المذكرة الشفوية . ويوجه الى الوزير او الى المبعوث بالذات ويحرر فى صيغة رسائل الاعمال ويختم غالبا بعبارة المجاملة المعتادة (وتفضلوا بقبول الخ ...) . وقدجرت بعض الحكومات على استعمال ضمير الغائب فيما تحرره من المذكرات . فتبدأ مثلا بعبارة (يتشرف سفير دولة . . الخ) وتختم بصسيغة المجاملة المتفقة مع هذا الاسلوب كما يأتى : (وينتهز السفير الموقع هذه الفرصة ليقدم الى سعادة وزير الخارجية عبارات . . الخ) .

واذا كان الشكل الأول ودياً اكثر من الثانى ، فان استعمال هذا الأخير لا يدل على شىء من حيث طبيعة العلاقات مع الدول الأجنبية فى العواصم التى يستعمل فيها وحده . أما فى البلاد التى اعتادت استعمال الشكل الاول ، فان عدول وزير الخارجية فجأة عنه الى الشكل الثانى يكون القصد منه الدلالة على فتور العلاقات بل و يمكن — كما كان الحال فى روسيا قديماً — أن يعبر عن انقطاع العلاقات السرية .

أما المذكرات الشفوية فهى — كما يدل اسمها — محررات يجب أن تقوم مقام التبليغات الشفوية ، ولكن هـذا التعريف لم يعد اليوم مطابقاً للواقع . وهى تصدر من مكاتب البعثات « chancelleries » ويستعمل فيها ضمير الغائب فى الاشارة الى مرسلها ان كان الوزير أو البعثة ولا تذيل بتوقيع ما . وتختلف العادات من حيث ضرورة اختتامها بعبارة مجاملة من عدمه . غير أننا لانرى ضرراً فى مثل هذا التأدب .

أما المفكرات على اختلاف مسمياتها المتقدمة البيان فالغرض الأصلى منها هو تثبيت بعض نقط الحديث فى ذاكرة المخاطب ويسلمها المبعوث للوزير أثناء المحادثة . وليس فى العادات الدبلوماسية ما يفرض لها شكلا معيناً كما فى

الحالتين المتقدمتين . لذلك يختلف شكلها اختلافاً كبيراً تبعاً للغرض المقصود ولذوق المحرر وتكتب على العموم بأسلوب موجز خال من التنميق ولا يوجه فيها القول الى شخص بالذات ولا تتضمن غير الوقائع ولا تحمل أى توقيع .

وكذلك تختلف المكاتبات الخصوصية فى الشكل تبعاً للموضوع وللغرض المراد تحقيقه ، وتبعاً لدرجة ما بين المتراسلين من المودة . لهذا فهى تصطبغ بمختلف ألوان الاحساسات والعواطف من رفع الكلفة التام الى منتهى الفتور .

ولتعزيز المسعى الذى يقوم به المبعوث بالكتابة أو لزيادة شأنه ينص أحياناً فى المكتوب على أنه مكلف به بأمر من حكومته . وليس لمثل هذا النص كبير فائدة من الوجهة العملية فالأمر بديهى على كل حال . ويمكن وصف جميع هذه الاشكال بالسرية عند الضرورة .

هذا ويجب أن تكون العبارة على الدوام واضحة محكمة ومهذبة . فالمبدأ الدبلوماسى القائل بالحزم فى العمل واللين فى الوسائل «Fortiter in re suaviter in modo» هو اكثر انطباقاً على التبليغات الكتابية منه على المحادثة . ولذا وجب اجتناب كل عبارة جافة فى المحررات . ولقد اندفعت بعض الحكومات أحياناً فى سبيل استعمال الغلظة فى المكاتبة، غير أن هذا أمر يستنكره البعض الآخر ويعتبره مخالفاً لكل قواعد الفن الدبلوماسى . وعلى كل حال فالواجب على المبعوث أن يراعى العادات فيجيب على ما يوجه اليه من الرسائل بنفس الشكل مستعملا نفس عبارات المجاملة . ويجب عليه فى هذا المقام أيضاً ان يعمل على ارضاء جانب الزهو لدى الغير، وأن يترفع عن الصغائر فلا يضن بالألقاب يوجهها الى مراسله متمشياً مع العادات ولو لم يكن هناك ما يبرر ذلك . وليس ترتيب مختلف المواد التى تتكون منها موضوعات الوثائق الدبلوماسية بالامر السهل كما يبدو لأول وهلة . فالقاعدة كما يقول المختصون من المؤلفين تقضى بتحرير مكاتيب ممضاة عن جميع المسائل الهامة وعلى الأخص ما يدخل منها فى دائرة السياسة (وهو الذى يعالج بالكتابة) ، و باستعمال المذكرات الشفوية فى صدد الأعمال القليلة الأهمية .

أما المفكرات فالغرض الوحيد منها هو اثبات أهم النقط مما يدور فى محادثه .

ولكن مخالفة هذه القواعد أمر كثير الوقوع خصوصاً فيما يتعلق بالتمييز بين المذكرات الممضاة والمذكرات الشفوية . فمن قلة الذوق معالجة مسائل الملك الشخصية أو المسائل الدقيقة بغير طريق المذكرات الممضاة او المكاتبات الخصوصية . غير انه ليس من النادر ان يعالج موضوع كبير الأهمية بمذكرة شفوية . ولهذا النوع من المكاتبة ميزة فى نظر مكاتب البعثة اذ يسهل ارسال المكاتبة فى غيبة المبعوث بما أنها لا تحتاج للتوقيع . ويكثر استعمال هذه الطريقة فلا يقتصر على قليل الاهمية من الشئون التى قد لا يعلم بها المبعوث اصلا وانما يتعدى ذلك الى غيره من الشئون الأخرى التى لها بعض الاهمية . وتدل ملفات الاوراق على انه كثيراً ما تكون بعض المكاتبات الخاصة بمسألة واحدة مذكرات ممضاة والبعض الآخر مذكرات شفوية . فكأن أهمية موضوع الرسالة ليست هى التى تحدد فى كل الأحوال شكلها ، بل ان مجرد الرغبة فى ارسالها على وجه السرعة بغير اقلاق راحة المبعوث هو الذى يدعو احياناً لذلك . ويلتزم المبعوث بالطبع من حيث المبدأ بالمذكرات الشفوية الصادرة من البعثة بمثل ما يتقيد بالمذكرة الممضاة . على ان فى وسعه ان يتنصل منها مدعياً عدم العلم بها . ويجب ان لا يحمل ذلك على تفضيل استعمال المذكرة الشفوية ، خصوصاً وأن الامر قد يبلغ من الاهمية درجة يكون من غير المعقول معها ان يدعى المبعوث جهله اياها . وعلى كل حال يحسن بالمبعوث ان يحرص على عدم اسراف مكاتب البعثة فى استعمال هذا النوع من المراسلة .

وتستعمل بعض الحكومات المفكرات للرسائل والتصريحات المتعلقة بالامور السياسية الهامة . ولكن هذا النوع من الاوراق يختلف بطبيعته عن المفكرات التى تكلمنا عنها فيما تقدم اذ يعنى بتحريره ويبسط الموضوع فيه باسهاب ثم يرسل مرفقاً بمكاتبة .

اما المكاتبات الخصوصية فيمكن ان تتناول كل انواع المسائل الا انه يجب

عدم الاسراف فى استعمالها مع قصرها على الحالات التى يكون فيها الموضوع دقيقا او مستعجلا. واذا اريد ان يفض الكتاب بمعرفة الوزير شخصيا أو بمعرفة سكرتير حائز لتمام ثقته وصفت الرسالة بأنها « شخصية ». وكذلك الحال بالطبع بالنسبة للرسائل الموجهة من الوزير للمبعوث .

ونرى أن نشير فى هذا المقام أيضاً الى أن هناك مذكرات تتبادلها مكاتب البعثة فى بعض الجهات مع الوزارة فى صدد مسائل شكلية صرفه .

وأخيرا يوجد نوع من المذكرات يعرف « بالمذكرات المشتركة » تستعمل كما يدل على ذلك اسمها ، عند ما يقوم جملة مبعوثين بمسعى واحد لدى وزير الخارجية . فكل ماذكر فيما تقدم يطبق كذلك على هذه المذكرات . والمتفق عليه عموما هو أن يتبع فى التوقيع عليها الترتيب الأبجدى لاسماء الدول باللغة الفرنسية كما يحصل فى المؤتمرات الدولية . وتقضى العادة أحيانا باتباع ترتيب أقدمية المبعوثين ، فيبدأ بالتوقيع أسبقهم فى الاقدمية وهو الذى يختص بشرف ارسالها للوزير أوتقديمها له شخصيا فى بعض الأحيان. ولما كانت هذه التبليغات تتضمن غالبا الشكوى من أمر معين ولا تحتوى الا فى القليل النادر على ما يسر ، فان مثل ذلك الشرف ليس من الأمور التى يتطلع اليها .

ولا نطيل الكلام الى أكثر من هذا الحد على المراسلات الدبلوماسية بين المبعوث والوزير ولو أننا لم نوف الموضوع حقه بما أسلفنا من ملاحظات . وانما قدرنا الاكتفاء بهذا الايجاز نظرا لوجود مؤلفات عديدة عالجت هذا الموضوع بطريقة علمية وافية .

***

٣ — العلاقات الشفوية والمختلطة

المحادثة الدبلوماسية . — الآن ونحن نتناول العلاقات الشفوية بين المبعوث ووزير الخارجية أوالقائم مقامه عند الاقتضاء، نشير بادىء ذى بدء الى أن هذه العلاقات هى التى تهيىء أحسن الفرص للمبعوث لاستخدام الصفات

التى حبذناها فى الفصل المتقدم.

والغالب أن تجرى المحادثة الدبلوماسية فى وزارة الخارجية فى مناسبة المقابلات الأسبوعية التى يقوم بها وزراء الخارجية عادة أو عند ما تدعو الحاجة لمقابلة خاصة. ونظام الاستقبال الدورى نظام معقول وصالح لتعهد انماء طيب العلاقات. وكثيرا ما تكون المحادثة الدبلوماسية فى غير الوزارة أى فى مناسبة الالتقاء فى المجتمعات. والفرق بين حالتى المقابلة له أهمية من الوجهة البسيكولوجية كما تقدم البيان، لأن المقابلة بالصدفة وعلى غير انتظار يستتر فيها قصد التعرض للكلام فى بعض الموضوعات أكثر مما لو تقابل المبعوث مع الوزير فى زيارة رسمية.

وللمبعوث عند الضرورة أن يطلب مقابلة وزير الخارجية، وقد جرت العادة أن يستقبله الوزير فى نفس اليوم الذى يطلب فيه ذلك. وفى الماضى كانت تطلب المقابلة بالكتابة أو بواسطة أحد السكرتاريين شخصيا، وكذلك الحال حين يدعو الوزير المبعوث لمقابلته. أما اليوم فقد تناول التبسيط هذه الاجراءات، وأصبح يكتفى بالاشارة التليفونية الا فى حالة المقابلة الأولى، اذ يحسن بالمبعوث أن يراعى فيها الرسميات. وليس هذا الشرط لازما فى حالة تعيين وزير خارجية جديد تقضى العادة بأن يؤدى له المبعوث الزيارة الأولى.

والأصل أن يعتبر وزير الخارجية كرئيس للهيئة الدبلوماسية المعتمدة لدى حكومته. فله بناء على ذلك أن يدعو ممثلى الدول الأجنبية فى أى وقت وعليهم أن يلبوا الدعوة فى الساعة التى يحددها الوزير الا اذا حالت دون ذلك قوة قاهرة. وطبيعى أن لا يحدد المبعوث موعد المقابلة اذ هو قادر على التصرف فى وقته كما يشاء، وأن يكون تحديد هذا الموعد متروكا للوزير اذ لا تتوافر له مثل هذه الحرية. وعلى المبعوث أن يقدم هذه المقابلة على كل شىء آخر فيتصرف فى كل ما سبق له الارتباط به، ولا يحاول تعديل الموعد الذى حدده الوزير الا عند الضرورة القصوى. ولا تكون مثل هذه الضرورة الا فى حالة مرض المبعوث أو غيابه ووصول الاخطار اليه متأخرا بحيث لا يتمكن من العودة الى العاصمة

فى الموعد المضروب .

ويستعمل وزراء الخارجية فى الدول الكبرى حقهم هذا كثيرا فيدعون السفراء والوزراء المفوضين لمقابلتهم كلما شاءوا . على ان العادة قد استقرت فى بعض المراكز الموصوفة بالصغيرة على أن لا يستدعى وزير الخارجية الا ممثلى الدول الصغرى . أما ممثلو الدول الكبرى فيزورهم الوزير بنفسه اذا كان لديه ما يبلغه اليهم أو يبعث لهم برسالة مع موظف موثوق بأمانته . ويلوح لنا انه لا يوجد ما يبرر مثل هذا التصرف المنطوى على معنى الخضوع للاقوياء ، ولا تسعنا الموافقة على هذا التمييز الذى لا يتفق مع روح العصر الحاضر ، بل يرجع الى ذلك العصر القديم الذى كان فيه لسياسية المظاهر والأبهة المقام الأول . واذا جازت التفرقة فلا يجب أن تبنى على علو مرتبة او اهمية دولة بالذات بل على اهمية العلاقات القائمة بين هذه الدولة وبين البلد الذى يمثله وزير الخارجية . فكثيراً ما تكون العلاقات بين دولتين صغيرتين على درجة من عظم الشأن تزيد على مثلها فى علاقات دولة صغيرة بدولة كبرى ممثلة لديها . على ان هذا التمييز فى الاعتبار انما هو امر خيالى فى الواقع وتتبين صحة ذلك بالفعل فى التطبيق العملى ، ذلك أن وزير الخارجية يرى فى الجرى على عادة زيارة الممثلين اضاعة لثمين وقته فيقصر زياراته ورسائله على الحد الضرورى . وهكذا لا تتهيأ لمبعوث الدولة الكبرى فرص الالتقاء بوزير الخارجية مثل ما تتهيأ لزميله ممثل الدولة التى تعامل معاملة الند . وغير هذا فهو يفقد ما قدمنا بيانه من المزايا التى يتفوق بها الزائر على المزور .

ولما كان من الواجب منح مثل هذا الامتياز لكل الدول الكبرى ولم تكن هذه الدول فى اى حين مجتمعة فى جانب سياسى واحد ، فانا لا نتبين المصلحة السياسية التى تستفيدها حكومة الدولة الصغيرة من جريها على هذ التمييز .

فالمبعوث كما قدمنا القول يزور وزير الخارجية فى يوم الاستقبال الرسمى أو فى الساعة التى يحددها للمقابلة مرتديا اللباس الذى تفرضه عادات البلد وتجيزه

درجة علاقات الود بينه وبين الوزير . ففى الحالة الأولى أى فى يوم الاستقبال الرسمى ينتظر المبعوث دوره للدخول على الوزير . ولما كان للسفراء حق التقدم على الوزراء المفوضين — وفى هذا محل للانتقاد — فقد يحدث ان ينتظر الوزير دوره ساعة ثم يضطر للتأخير ساعة اخرى بسبب قدوم بعض السفراء خلال هذا الانتظار، وليس فى رأينا ما يبرر ذلك مطلقا . (وللتفادى من مثل هذه الحالة المؤلمة جرى بعض وزراء الخارجية على تخصيص يومين فى الاسبوع للمقابلة ، احدهما للسفراء والثانى للوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال) .

اما فى الحالة الثانية فيجب على المبعوث ان يراعى الدقة فى الميعاد فقد يستقبله الوزير فى الساعة المحددة تماما . على انه يحدث ان يضطر للانتظار كما فى حالة دخول احد زملائه عند الوزير قبيل وصوله . فلا يجب ان يستاء المبعوث من ذلك لان وزير الخارجية لا يستطيع تقدير الزمن الذى تستغرقه المحادثة الدبلوماسية مقدما ، ولا يمكن ان يطالب بقطع هذه المحادثة حين تكون قد بلغت اهميتها ، لمجرد مراعاة شعور دبلوماسى آخر ينتظر الدخول عليه .

وبما أن المبعوث يرمى من زيارته الى تحقيق غرض أو اكثر مما سبق لنا بيانه ، كان عليه أن يرتب الحديث وكيفية تناول الموضوع ، وليس هذا بالأمر البسيط . فاذا أراد أداء مهمة كلفته بها حكومته كان طريق الدخول فى الموضوع ممهداً ، اذ يبدأ بالكلام فى هذه المأمورية الا اذا كان فيها ما لا يرتاح له الوزير ، أو كان مكلفاً بالحصول على بعض معلومات أو بتوجيه ملاحظات بغير ان يلفت النظر الى ذلك لكى لا تقدر للامر أهمية كبيرة . فاذا لم يستطع بدأ الحديث بالتكلم فى مثل هذه الأمور ، فانه يطرق أى موضوع من شأنه أن يثير اهتمام مخاطبه . واذا كان لديه من الأنباء السارة ما يبلغه اليه كان ذلك احسن ما تبدأ به المحادثة ، فيروح ذلك عن نفس الوزير المثقل بالمشاغل ويهيء جواً صالحاً للحديث متشرباً بالود والانشراح .

وفى الماضى كان الحديث يبدأ ببعض عبارات فى التحية والمجاملة وبالكلام

لحظة فى شئون الحياة الاجتماعية ثم ينتقل من ذلك الى المباحثة فى الأعمال ، وكان الخروج على هـذه الطريقة يوصف بقلة الادب . ولقد كان يخيل الى المتحدثين فى سذاجتهم امكان اخفاء أغراضهم بهذه الطريقة .

أما اليوم فيجب اجتناب هذا الأسلوب بتاتاً فى أوربا وأمريكا وعلى الأقل حين زيارة وزير الخارجية فى مكتبه، فان فى ذلك اضاعة لثمين وقته بينما لا يوجد من هو مثقل بالمشاغل مثله . أما فى بعض بلاد الشرق فلا يزال التقدم ببعض عبارات التحية لازماً . وواجب المبعوث فى كل هـذه البلاد هو الحرص على أن يكون مؤدباً وان يعمل ما هو مستحسن تبعاً لعادات البلد ، لأن عبارات التحية اذا اعتبرت سخيفة فى بلد او اتخذت دليلا على النفاق والكذب فقد تكون لازمة من وجهة التأدب فى بلد آخر .

الثقة المتبادلة . — ولكى يستفيد المبعوث من علاقاته بوزير الخارجية كل الفائدة يجب عليه أن يعمل على ايجاد الثقة المتبادلة معه . نعم ان الوزير يعاونه فى ذلك عن طيب خاطر ، ولكن العمل على ايجاد هذا الجو من واجبات القادم الحديث إى المبعوث . وبغير هذه الثقة المتبادلة لا يمكن ان توجد بينهما علاقات خصوصية وثيقة ، وهى العلاقات التى تسمح للمبعوث بالاستزادة من فوائد اتصاله بالوزير علاوة على الحظوة بصداقته .

والصراحة والصدق لازمان للمبعوث فى مكتب الوزير لزومهما له فى غيره . فالكذب مع الزميل مرة قد لا يكون بالأمر الخطير ولا يعرض الى اكثر من فقد ثقته وحده ، وربما كان الدافع له يبرر الاستهانة بهذه النتيجة . أما الكذب مع وزير الخارجية فانه يؤدى الى فقدان المبعوث لثقة واحترام الحكومة كلها نهائيا . وما يصاب به من جراء ذلك فى نفوذه وفى مركزه لا يتعادل فى كل الحالات مع ضئيل ما يحصل عليه من النجاح الموقت بمكره وخديعته . ولما كان الوزير كثير المشاغل فان الوقت لا يتسع له للتحليلات البسيكولوجية والاثر الذى يبقى

فى نفسه من المبعوث فى مثل هـذه الحالة يقتصر على واقعة الكذب وحدها فلا يبحث عن الظروف المخففة لذلك ، و يصبح المبعوث فى نظره ممن لا يمكن الوثوق بهم ولا الافضاء اليهم بشىء مطلقاً .

نعم قد تعرض حالات يضطر المبعوث فيها للكذب كأن يتاقى من حكومته أمراً بانباء الوزير بخبر مخالف للحقيقة لغرض من الأغراض السياسية أو الحربية . فاذا وافق المبعوث شخصياً على هذا التصرف أو كان غير موافق عليه ولكنه لا يرى الأمر من الاهمية بحيث يمتنع عن تنفيذه و يستقيل ، فلا بد له عندئذ من أداء هذه المهمة .

وقد يحدث كذلك أن يقدم المبعوث على ذكر شىء للوزير يعرف أنه غير مطابق للحقيقة علماً منه أنه يؤدى له بهذا خدمة فى ذلك الحين . ولكن هذه الحالات نادرة وكأنما هى الاستثناءات المؤيدة للقاعدة . فلا تلجأ حكومة تحترم نفسها الى مثل هذه الوسيلة الا اذا حملتها على ذلك الضرورة القصوى ، كما أن وزير الخارجية يلتمس العذر فيما بعد للمبعوث عند ما يعرف الظروف التى اضطرته للتصرف على ذلك الوجه . كذلك فى حالة الفرض الدقيق الثانى يكون من الميسور للمبعوث أن يوضح للوزير فيما بعد الأسباب التى أوحت له بذلك العمل . ولا تكفى مثل هذه الحالات النـــادرة لاعتبار المبعوث كذوباً بشرط ان يكون فى الواقع ممن لا يقدمون على الكذب حتى ولا حين توجه اليه الأسئلة المحرجة . وليس معنى هـذا أن يستسلم اعتباطاً لمن يوجه اليه السؤال فيرغمه على الاجابات الساذجة أو المضطربة . فالتظاهر بالذهول مع ابداء الدهشة ، والتأكيدات المبهمة ، والمراوغة فى الاجابة بل والاحتجاج الصريح فى حالة وضوح سوء نية سائله ، كل ذلك يخرج المبعوث من الحرج ويسهل له الامر عدم اعتياده الكذب كما قدمنا القول .

ويجب على المبعوث ان يحرص كل الحرص على ان لا يدخل فى نفس وزير الخارجية ما يحمله على توهم النفاق والخديعة فيــه . وليس من العسير ان يكون

الانسان دبلوماسياً حاذقاً دون أن يوصم بهـذه الوصمة . فمن ذلك ان يجتنب القيام بأى سعى ضد الغير لأن هـذا يفسح المجال للظنون تساور الوزير عنه . وهناك مبعوثون يعملون على الحصول على رضاء وزير الخارجيـة من طريق الوشاية بزملائهم بينما هو يعرف من شأنهم فى علاقاته الخاصة بهم اكثر مما يعرف الواشى. ونتيجة مثل هذا التصرف لا شك سيئة، اذ لا يسع وزير الخارجية سوى احتقار من يرتكب مثل هذه الخيانة فى حق زملائه وهو يحمل سلوكه على شهوة الاستفادة، ويقدر أنه لا يتأخر عن خيانته كذلك اذا وجد له فائدة فى هذا العمل بعد ما يستقيل الوزير مثلا . واذا اشتهر الدبلوماسى بالكذب والدس لحقته شهرته هذه انى ذهب ، وان وافقت حكومة ما على تعيينه ممثلا لديها فانها تبقى رغم ذلك على حذر منه .

أما المبعوث الذى يتمكن من اقناع وزير الخارجية بشرف نفسه وحسن قصده فانه يحظى لديه بثقة لا حد لها ، وقد يكفى اتصاله بالوزير مدة قصيرة لتحقيق هذا الغرض . ولقد وقفنا على حالة كفت فيها كلمة قالها دبلوماسى لوزير خارجية دولة كبرى معادية لبلده عن تصرفات ممثل دولة أخرى منضمة للاولى ، معروف فى الواقع بسوء نيته ، كفت تلك الكلمة ليجيبه الوزير ، وكان يثق به كل الثقة : « اذن سأصدقك أنت لا ذلك الرجل » . وهكذا تمكن المبعوث المذكور فى لحظة — بفضل ما اكسبه اياه اشتهاره بالصدق من القوة — من افساد دسيسة محكمة التدبير ضد بلده . وقد يميل الانسان كثيرا أو قليلا لبعض اساليب التعبير الدبلوماسية أو يكرهها كل الكره بغير أن يكون منافقاً أو كاذباً. فهناك أشخاص يرتاحون الى العبارات الودية الرقيقة توجه اليهم بل والى الثناء على قدرتهم وكفاءتهم، فى حين ان غيرهم يحمل اية عبارة من هـذا القبيل على النفاق والرياء ويفضل الصراحة المطلقة عليها مهما كانت خشونتها . ويرجع هذا الى مزاج كل منهم والى المزاج الوطنى نفسه احياناً ، فاللاتينيون والجرمانيون والانجلوسكسونيون مثلا يختلف احساسهم فى هذا الصدد بعضهم عن البعض . كما يرجع هذا الاختلاف

أيضاً الى الوسط والى المهنة . فالقائد المسن الذى يعهد اليه بمنصب وزير لا يتذوق مثل عبارات المجاملة المشار اليها كما يتذوقها الدبلوماسى من رجال السلك . لذلك يحسن بالمبعوث الجديد ان يتعرف خلق وزير الخارجية ويرتب مسلكه تبعاً لنتيجة تحليلاته لنفسيته .

وبديهى أنه يجب على وزير الخارجية كذلك ان لا يكذب الا عند ما لا يجد وسيلة غير الكذب للتخلص من محدث فضولى . على ان هذا انما هو الاستثناء البعيد الوقوع ، والمراوغة فى الاجابة افضل .

ولا يلبث المبعوث ان يقف من زملائه على ما يعرف به الوزير فى هذا الصدد ، ثم يتمكن مع الزمن من تمحيص اقوالهم بما يتسنى له جمعه مع الوقت من الأدلة المختلفة . ولما كانت الاصطلاحات الرمزية للرسائل يغلب أن تكون معروفة للوزارات الأجنبية ، فمن الميسور لحكومة المبعوث أن توقفه على ما قد يوجد من تناقض بين ما يتحدث به اليه وزير الخارجية وبين ما يرسله الى الخارج من البرقيات التى تيسر حل رموزها .

فاذا انتهى المبعوث الى الاقتناع باستحالة الثقة بوزير خارجية الحكومة المعتمد لديها تصبح مهمته على حالة غريبة من التعقيد ويحتاج عندئذ الى شديد الحرص والتحفظ ، كما يضطر الى تمحيص أقوال الوزير بكل الوسائل قبل أن يبلغها الى حكومته . على ان المبعوث اذا وجه لمثل هذا الوزير خلال الحديث سؤالا صريحاً عما يجب أن يبلغه لحكومته ، فالذى يحدث هو أن يرجع الوزير الى نفسه ثم يحدد عبارته فى صيغة تكون أقرب الى الحقيقة مما كان يقوله من قبل ، أو على الأقل تعبر بالدقة عما يريد أن يحمل الغير على اعتقاده . ويجوز أن يعرض المبعوث على الوزير صيغة البرقية التى يعتزم ارسالها ليوافق عليها ، ولو أن هذه الطريقة غير مستساغه . ولكن جميع هذه الوسائل المصطنعه ليست سوى ملطفات ضئيلة الأثر . واذا لم يسعد الحظ المبعوث بوجود علاقات له بوزير آخر أو برئيس الدولة بصفة أخص ، يكون من شأنها تعويض ما يضيع عليه

فى مثل هذا الاتصال بوزير الخارجية ، وجب عليه أن يقنع به رغم قلة ثمرته .

وبديهى انه لا يمكن مطالبة وزير الخارجية بكشف مكنونات صدره لكل مبعوث جديد كما لا يطالب المبعوث بتصديق كل مايفضى به اليه الوزير. ولكن هـذا الأخير فى علاقاته العادية بالمبعوث — وهى العلاقات التى نحبذ قيامها بينهما — وفى اختياره مايقدر صلاحية التحدث به اليه، يجب أن لايقول أموراً لاأساس لها من الصحة مطلقا (الا فى حالة قرب قطع العلاقات فقد ينكرمثلا العزم على مهاجمة بلد المبعوث أوحلفائه) . ويصدق المبعوث من ناحيته ما يدلى به اليه الوزير من التصريحات القاطعة ولا يذهب فى ذلك الى حد السذاجة ، بل يجب عليه أن يمحص فى نفسه كل ما يسمعه منه . والمجهود العقلى الذى يبذله المبعوث فى هذه الحالة يكون بتناول الأمور بالشك والثقة فى آن واحد . واذا تطلب مثل هذا المجهود فى الظروف العادية كل مهارة الدبلوماسى المحنك فالحال يكون كذلك ومن باب أولى عند ما لا يستطيع المبعوث أن يثق بالوزير . ولا يذهب مثل هـذا المجهود عندئذ عبثاً كما لايكون مجرد خيال ، لانه لا يوجد فى العالم من يكذب دائماً وباستمرار .

وقد تحمل المبعوث فى مثل هذه الأحوال غيرته الذاتية وحرصه على كرامة بلده على مصارحة محدثه بأنه أدرك حقيقة نفسه وكشف القناع عن أكاذيبه . ولو فعل لكان على حق فى ذلك . والعمل على هذا الوجه وان كان واجباً فى بعض الحالات، والقاء مثل هذا الدرس على الوزير وان كان نافعاً له، الا أننا لانشير على المبعوث بالالتجاء الى هذه الطريقة حين يوجد فى مثل هذا الموقف السيئ، فهى لا تكون ناجعة الا اذا كان فى وسع المبعوث أو حكومته حمل الوزير بهـذا على تعديل أسلوبه وسلوك السبيل السوى، وذلك لايتيسر بغير أن يؤدى الى نفور ينضب معه معين الأخبار الذى يستقى منه المبعوث . لابد أن للمبعوث فى أغلب الحالات كل المصلحة لا فى تجنب اشعار الوزير بأنه أدرك خفية نفسه ، سواء بالاحتجاج العنيف والتهكمى أم بالنظرات النافذة ، فحسب ، وانما فى تركه —

ولو مع التظاهر بشيء من الغباء — مخدوعا بما يتوهمه فى نفسه من البراعة وبما يعتقده من نجاحه فى خديعة المبعوث . اذ ربما يحدث عندئذ أن يحمل الوزير سخيف دهائه على زيادة الصراحة فى حديثه مع ذلك الشخص الذى يتوهم انه دونه فى القدرة وانه قليل الخطر . وعلى كل حال فأن المبعوث يستبق بهذا التصرف منبع استقاء الأخبار ، ومهما كان هـذا المنبع مسمما فان وجوده أفضل فى الدبلوماسية من عدمه بالمرة . وبديهى أن يطهر المبعوث ماء هذا المنبع قبل استعماله ، وان يزن مايقوله له الوزير الكاذب بغير الطريقة التى يزن بها أقوال الوزير الصادق .

واذا كان من واجب المبعوث أن يكون شديد الحذر دقيق النظر ، فان من كبير الخطأ أن يبالغ فى ذلك الى حد توهم وجود المحاولات والدسائس تدبر لخديعته دائماً وفى كل مكان ، وهـذا من أكبر عيوب الدبلوماسيين الذين تنقصهم الخبرة . ولقد تترتب على الشك الذى لايقوم على أى أساس نتائج سيئة مثل تلك التى قد تترتب على السذاجة المتناهية فى تصديق كل مايقال كما تقدم . فالمبعوث الذى يضع التقارير متشبعه بروح التشاؤم فى نوايا الحكومة المعتمد لديها فيحمل حكومته بذلك على سبق الحوادث حتى لاتفاجأ بالمهاجمة ، انما يتحمل بعمله هذا مسئولية عظيمة لاتقل عن مسئولية المبعوث الذى يؤمن بمايعطى له من التأكيدات غير الصحيحة فى شأن حياد الدولة بقصد التضليل فيحول دون اتخاذ مثل ذلك التدبير من جانب بلده . فقد يحصل أن لايكون البلد الذى يقيم فيه المبعوث قد عبأ جيوشه كما اعتقد ، أو أن تكون التعبئة التى بوشرت بالفعل لاترمى الى أى غرض عدائى . كما يحصل أن تعبىء دولة جيوشها — كما حدث مثل هذا اثناء الحرب الكبرى — بغير أن تكون لديها فى الواقع نية معاونة أحد حلفائها بالسلاح ولكنها لاتريد اعلان ذلك ، اذ قد يشجع هذا الاعلان الاعداء على مهاجمة حليفتها فتكون قد ارتكبت مايعتبر خيانة حقيقية لها .

فالمبعوث الذى يخطئه التوفيق فى النظر الى المسائل البالغة مثل هذا القدر من الدقة، فى مثل ذلك الظرف الحرج ، يحمل ضميره مسئولية كل مايمكن أن يفقد

من الأرواح والأموال التى لاعدادلها . ومهما بلغ اخلاصه وصدق وطنيته فانه يكون على كل حال قد ارتكب خطأ فى الحكم يجوز أن تترتب عليه بالنسبة لوطنه اسوأ النتائج . وفى مثل هذه الأحوال يكون مايعبر عنه مارتنس « Martens » (بالنظر الثانى) لازما وضروريا . وهو يقول ان الخبرة ودقة الذوق هما اللذان يكسبان تلك الموهبة للدبلوماسى .

الكتمان . — وبعد فان الصراحة من الجانبين لا تكفى لايجاد جو الثقة بينهما بل يجب أن يكونا كتومين . فيحرص المبعوث على أن لا ينقل الى غير من يهمهم الامر مايدور من الأحاديث بينه وبين وزير الخارجية ، واذا صرح أحدهما للآخر بأن الحديث سرى ولم يعترض الثانى على ذلك ، يكون من المتفق عليه أن يحتفظ كل منهما امام الغير بالسرية المطلقة . وهذه العادة مرعية فى كل سلك دبلوماسى ، والالما كانت هناك ثمرة من ندب الدول بعضها لدى البعض رجال ذوى قيمة وخبرة ، بل لكان يكتفى ببعض الشبان الذين يرددون كالصدى ما يبلغ اليهم من التعليمات ، وتكون فيهم ميزة توفر النشاط والصحة بسبب شبوبيتهم . وانما الواقع هو ان الرجلين المحنكين الصادقى الرغبة الواثقين ببعضهما يتمكنان فى خلال مثل تلك الأحاديث من تبديد أشد أسباب سوء التفاهم خطرا . وكم كان من الميسور اجتناب كثير من الحروب التى وقعت لو ان الفرص تهيأت لرجال الدول المتصرفين فى الأمور بالتحدث طويلا بصدر مفتوح ، أو كان ممثلوهم أهلا فى كل حين للقيام بمثل تلك المحادثات السرية . فهى تمكن من معالجة كل موضوع بغير خطر ما دام الطريق ممهدا لذلك . وما أشد ماتكون دهشة الغريب عن السلك لو انه تمكن من استماع المحاورات التى تدور فى مثل هذه المناسبة بين سياسيين كبيرين من فريقين متعارضين . غير ان الشرط الذى لابد منه لتؤتى مثل هذه المحادثات ثمرها هو الكتمان المطلق . وهذا لا يتوافر احيانا فى بعض الأوساط الحديثة التى تنقصها التقاليد الدبلوماسية ، بل و فى كثير من العواصم

المهمة كذلك مع الأسف ، حيث تعلق على الأثر الذى تحدثه الاذاعة أهمية أكبر من التكتم . وفى مثل هذه الأحوال يخشى المبعوث أن تنشر الصحف فيما بعد أقواله السرية مع التحريف أحياناً . وما عليه فى مثل هذه الظروف الا أن يتكلم ويعمل بما يتفق والمقام .

الأعمال العادية والمفاوضات . — لم يكن لنا بد من هذه الجولة التى قمنا بها فى ميدان الاحساسات لان الثقة المتبادلة هى الشرط الاساسى لكل محادثة دبلوماسية ، وبدونها يفقد الحديث كل أهمية له ولا يغدو الا عبارة عن تبادل تبليغات يمكن أن يحصل بالكتابة أو بواسطة بعض صغار الموظفين .

ونعود الآن الى المحادثة الدبلوماسية نفسها ونبدأ بالكلام على الأعمال العادية والمفاوضات التى تحصل بشأنها . واذا كانت عبارة « الأعمال العادية » تشمل جميع المسائل التى تثار بين المبعوث ووزير الخارجية ، فان ملاحظاتنا تنصب قبل كل شىء على النوع السياسى منها . والمسائل التى يتحدث فيها المبعوث مع وزير الخارجية لا تقل تنوعا من حيث الشكل والجوهر عن المسائل التى يعالجها معه بطريق الكتابة .

فقد يكون موضوع الحديث تصريحاً « Déclaration » يوجهه اليه المبعوث بصفة رسمية — كما تدل على ذلك كلمة (التصريح) — وبأمر من حكومته . ويكون على العموم متعلقاً بنوايا هذه الحكومة السياسية أو معبراً عن وجهة نظرها فى حالة خاصة . كما يمكن أن يكون ذلك الموضوع اخطاراً « Notification » يراد به احاطة الحكومة المعتمد لديها المبعوث علماً ببعض الانباء ذات الأهمية — بصفة رسمية كذلك — ومثل هذا يحصل غالباً بمذكرة . أو أن يكون معاتبة « représentation » فى موضع يدعو المبعوث الى الشكوى . أو احتجاجاً صريحاً « protestation formelle » أو اشعاراً « information » كلف المبعوث بتوجيهه لوزير الخارجية أو تبليغاً « communication » بسيطاً

كما يمكن أن لايخرج الموضوع عن مجرد (حديث) . وليس الحديث الدبلوماسى بأقل انواع كلام المبعوث أهمية ، فله كذلك ألوانه فقد (يشير) المبعوث أو (يقص) او (يوحى) الى غير ذلك .

واذا كلف المبعوث بتنفيذ أمر سياسى هام وجب عليه أن يزنه بكل ترو قبل الاقدام على تنفيذه ، فينظر فيه أولا من الوجهة العامة ليقدر مناسبته . وليس هو بالآلة المسخرة وانما هو رجل له قيمته قد هيأته حكمته وخبرته لمثل وظيفته ، ولذلك فانه لايتردد فى السعى لدى حكومته لتعديل أو الغاء المسعى المطلوب القيام به اذا أوحى اليه ضميره بذلك . ثم عليه أن ينظر فى الأمر من حيث الشكل والاختصاص اذ لكل من الدولتين طريقان للمراسلة هما البعثتان الخاصة احداهما بكل منهما لدى الاخرى . والقاعدة ان الدولة البادئة بالمخاطبة فى أمر ما تكلف به ممثلها فى البلد الآخر ، لاممثل هذا البلد لديها ، اذ هو غير تابع لها فى الواقع . ومع ذلك فكثيراً ماتحمل الاعتبارات الشخصية على الخروج على هذه القاعدة . فوزير الخارجية الذى يريد عمل تبليغ غير مستحب ، (كطلب استدعاء ملحق عسكرى أو قنصل) يجد المصلحة فى أن يدعو لديه ممثل الدولة صاحبة الشأن لهذا الغرض بدلا من تكليف مبعوثه بمهمة ليس من شأنها أن تلطف أو تسهل مركزه المتحرج بسبب قيام الازمة السياسية بين البلدين . على ان هناك اعتبارات أخرى بالغة فى الدقة تراعى فى التصرف على هذه الصورة . ذلك ان الوزير يتمكن من تبليغ مايريد شفويا وهذا يساعد على تلطيف العبارة وجعل الطلب فى شكل مقبول . واذا كانت علاقات مبعوث الطرف الثانى برئيسه حسنه ، امكنه أن يسهل لديه قبول الطلب أكثر مما لوقام مبعوث وزير الخارجية صاحب الشكوى بهذا المسعى .

وعلى كل حال فان النظر فى الامر من الناحيتين المشار اليهما فيما تقدم لا يؤدى حتما الى تصرف واحد فى الحالتين . فاذا استنتج المبعوث عدم مناسبة المسعى المراد القيام به ورأى من واجبه العمل على عدول حكومته عنه فان تصرفه

يختلف حين يتعلق الامر بموضوع الاختصاص . فالمبعوث لا يحاول الغاء التعليمات التى تلقاها بسبب الخطأ فى الاختصاص وحده الا فى أحوال نادرة يكون فيها هـذا الخطأ واضحاً كل الوضوح . وكذلك الحال اذا طلب وزير الخارجية وساطة المبعوث فى تبليغ كان من الواجب أن يقوم به ممثل الوزير فى عاصمة بلد المبعوث . فقد يكون السبب ، خصوصاً فى البلاد البعيدة ، هو مجرد رغبة الوزير فى اقتصاد نفقات التبليغ التلغرافى ، وقد تكون كبيرة فى الواقع حين يراد تبليغ رسالة طويلة الى جملة حكومات فى آن واحد .

ومن البديهى أنه ليس فى الامكان وضع قاعدة ثابتة للطريقة التى يتناول بها المبعوث الـكلام فى مختلف الموضوعات التى يريد معالجتها ، فذلك أمر يتعلق بالظروف وبخلق وزير الخارجية نفسه . فنكتفى بالقول أن المبعوث قد يرى من المفيد أن يبدأ بتنفيذ الاوامر التى يتلقاها من حكومته فيذكر بعض العبارات المستحسنة كما قدمنا الاشارة — ثم ينتقل الى المسائل العادية القليلة الاهميـة ، وبعد ذلك يطرق الموضوع الدقيق الذى يريد المناقشة فيه أو يسعى للحصول على معلومات بصدده ، وقد يكون هو أهم اغراض الزيارة . على أن الافضل أن يحمل محدثه على طرق ذلك الموضوع اذا تيسر الامر . ومتى نجح فى تحقيق غرضه الى القدر الذى يتيسر له ، يعمل على إخفاء اهتمامه بهذا الغرض فيستأنف الـكلام فى الاعمال العادية ثم يختم الحديث بعبارة ظريفة ليترك خلفه أثرا حسناً ، لان الاثر الأخير هو الباقى فى جميع الاحوال .

ولما كان فى غير وسع المبعوث أن يقابل وزير الخارجية فى كل حين ، وجب عليه أن ينتهز الفرصة التى تتهيأ له ليضع على بساط المباحثة مختلف المسائل التى يريد معالجتها . ولـكى يتجنب النسيان عند ما تكون هذه المسائل عديدة يمكنه أن يدرجها فى قائمة معه يثبت فيهـا كذلك ما يتلقاه من الاجابات فى صددها . وفى الماضى عند ما كانت المحادثات الدبلوماسية تدور على شكل المحادثات العادية فى المجتمعات كان العمل بالطريقة المتقدمة الذكـــر — وهى تشبه الاساليب

التجارية — يحمل على الامتعاض ، وكانت وظيفة الدبلوماسى تتطلب فى الواقع ممن يتولاها من كبار الاشراف مجهودا عظيما من ناحية الذاكرة . أما اليوم فلم يعد فى الامر ما يدعو الى اجهاد الذاكرة ولو أن المبعوث يحرص على أن لا يدرج أهم المواضيع لديه فى القائمة خشية النظرة الخفية من جانب محدثه . ويؤدى المبعوث مهمته شفوياً الا اذا كانت لديه تعليمات بغير ذلك . وقد يتلو على محدثه أحياناً صيغة الرسالة التى تلقاها ، واذا طلب الوزير صورتها ورفض المبعوث اعطاءها — وهو لا يعطى هذه الصورة عادة الا اذا كان لديه ترخيص بذلك وبعد ان يكون قد صاغها فى شكل مخالف للاصل صيانة لسرية الرموز الوارد بها ذلك الاصل — فان للوزير ، اذا أراد التمسك بالاصول ، أن يرفض سماع تلاوة الرسالة ، بل والعلم بموضوعها من باب أولى . ويرجع ذلك الى التخوف من عدم الانتباه لبعض الفقرات ذات الشأن اثناء التلاوة اومن نسيانها فيما بعد ، فيستنتج المبعوث من سكوت وزير الخارجية قبوله التبليغ بغير تعليق ولا ملاحظة. هذا وللمبعوث ان يطالب بمثل ذلك بالطبع بالنسبة لما يتلوه عليه الوزير من الاوراق .

والواجب ان يتفاهم المبعوث ووزير الخارجية بكل وضوح لان سوء التفاهم مهما كان نوعه هو من الامور التى يجب ان تنتفى تماماً فى المحادثات الدبلوماسية ، لما قد يترتب عليه من النتائج البعيدة المدى ، وما يسببه من تشويش العلاقات بين البلدين ، كما حدث مثل ذلك فى الماضى . لهذا يحسن بالمبعوث ان كان وزير الخارجية مرتبكاً بطبيعته ، ان يعرض عليه فى نهاية الحديث موجز أو نص الرسالة التى يعتزم تبليغها لحكومته ليوافق عليه . ولا يسع الوزير أن يرفض اجابة مثل هذه الرغبة أبدا — ولو أن بعضهم لا يزال الى اليوم يرى فى هذه الطريقة ما يتعارض مع التقاليد — لأن ما يطلبه اليه المبعوث لا يتعدى مراجعة أقواله نفسها وليس هو العلم بمحتويات وثيقة رسمية ، وفى ذلك مصلحة لوزير الخارجية كما للمبعوث . ولهذه الطريقة ميزة أخرى وهى أنها تفسد عند اللزوم ماقد يدبره ممثل الوزير فى بلد المبعوث من الدسائس . هذا ويحسن بالمبعوث من جهة

أخرى، فى حالة ما اذا أطلعه وزير الخارجية على نص برقية يعتزم ارسالها الى ممثله فى بلد المبعوث ، ان يعمل الروية والفطنة قبل ان يصرح بعلمه بها . فكما يجوز أن يكون المراد هو اجتناب سوء التفاهم كما ذكرنا بالنسبة الى الحالة الاولى ، فان من الممكن ايضاً ان ينشر الوزير الرسالة فيما بعد منوها باطلاع المبعوث عليها وعلمه بها . ولما كان عمل الوزير هو عبارة عن اصدار تعليمات بعكس عمل المبعوث الذى يضع تقارير، فان هناك فرقاً بين الموافقة على هذه والموافقة على تلك

وللبعوث أن يفخر بحق بحصوله على كامل ثقة الوزير حين ينتهى هذا الى اطلاعه على الوثائق السياسية الخاصة بوزارته ، فيقف بذلك على كثير من المسائل التى لم يكن ليعلم بها بغير هذه الوسيلة . ولكن معرفة لغة البلد شرط من الشروط الاساسية . فالمبعوث اذا كان يعرف هذه اللغة احدث ذلك بلا شك فى نفس وزير الخارجية احسن الاثر خصوصاً اذا لم تكن من اللغات الواسعة الانتشار، اذ فى ذلك الدليل على اهتمام المبعوث بشئون البلد . وحيث أنه يندر ان يتمكن اجنبى من حذق مثل هذه اللغة ، فالواجب أن يحذر المبعوث من الزج بنفسه فى مواطن الحرج، فلا يقرر مثلا انه علم بفحوى وثيقة محررة باللغة الاجنبية ، تليت عليه اوقرأها بنفسه، اذا لم يكن واثقاً كل الوثوق من فهمه اياها تمام الفهم. ولا يسرف فى الاعتماد على حسن امتلاكه ناصية اللغة الاجنبية فيستعملها فى حديث هام لان علمه المحدود بها على كل حال يجعله فى مركز اقل من مركز محدثه . والواقع ان العادة التى كان يجرى عليها سلاطين تركيا قديماً، وهى توسيط مترجم بينهم وبين السفراء، ولو كانوا يحسنون اللغة الفرنسية ، لم يكن سببها مجرد الرغبة فى التمسك بتقاليد البلاط .

وغيرهذا فانه يجب على المبعوث أن يعنى بان لايقوم اى شك فى ادراك مرمى أقواله فلايدع مجالا للبس بين التبليغ الذى يقوم به باسم حكومته و بأمرها، و بين مايدلى به كرأى شخص له . كذلك يجب ان يميز بين الوان العبارات التى يقولها له وزير الخارجية فان هذا لا يخلو من الفائدة له ولحكومته . على انه

سيتبين فى أغلب الحالات أن ما يقال له ليس هو الاهم بل هو ما أخفى عنه.هذا ومن المهم جدا للمبعوث أن يحتفظ دائماً بالهدوء حتى فى خلال اكثر المناقشات حدة . وللقادر على ضبط نفسه فى مثل هذه المحادثات ميزة على السريع الانفعال تفوق مثلها فى أى مقام آخر . بل ونقول أن الأفضل للدبلوماسى أن يتجرد من العوامل الذاتية وأن يحمل نفسه على عدم التحمس للمسائل العامة رغم ما يتأجج فى نفسه من العواطف الوطنية . كما نقول — متعرضين بذلك لمصادمة حماس الكثيرين — ان أفضل الدبلوماسيين ليس هو الذى ينقاد فى أمور السياسة الى ميول قلبه وعواطفه ، بل هو الذى يقف عند حد التساؤل عما يمكنه الحصول عليه وعن كيفية تحقيق ذلك ، مسترشداً بوحى العقل الهادىء وحده . أما الذى يظهر السخط ازاء كل عمل جائر ، أو ازاء مايقدر بوجهة نظره الوطنية أنه جائر ، فانه لايتيسر له الاحتفاظ بالهدوء ويفقد بذلك مزايا كبيرة . نعم أن مثل ذلك المزاج الهادىء لا يتوافر لدى جميع الناس ، فيجب على من لم يكن حاصلا عليه أن يعمل على اكتسابه مع الزمن . ولكى يصل الى ذلك الهدوء الفلسفى يحسن به أن يقهر نفسه عليه مهما آلمه هذا القهر . وليس معنى ما تقدم أن لا يستوحى الدبلوماسى ميول قلبه ولكن هذا لا يفيده فى أغلب الحالات بل قد يضره وضوح هذه الميول لديه ضرراً كبيراً . هذا الا اذا كان الأمر متعلقاً بموضوع يراد منه تحقيق غرض انسانى لا شأن للسياسة به ولا للاعمال .

والتهكم والسخرية كما قدمنا القول سلاح أقوى من العنف فى الدبلوماسية ، اذ كثيراً ما تكفى ملحة أو فكاهة لتحويل مجرى الحديث ولاجتناب الانفجار وضمان النجاح . ولكن هذه أسلحة لا يجب الاسراف فى استعمالها ، وليحذر المبعوث النكات التى ان دلت على براعته فقد تتجاوز مرمى غرضه .

ولاشك أنه يوجد فى الدبلوماسية مانسميه « بالغضب الدبلوماسى» المتعمد ، وهو اذا لم يكن كله مصطنعاً فانه على الأقل مرتب بقدر معلوم . غير أن من الواجب كذلك أن يستعمل هذا الغضب باحتراس فهو لا يصيب الغرض فى أغلب

الأوقات اللهم الا اذا كانت الجيوش على الأبواب . بل أن لممثل الدولة القوية كل المصلحة فى اخفاء قوته وفى استعمال الهدوء والسكون حتى فى التهديد اذا قضى به الحال . على أن المبعوث لا يتبين الطريقة التى يرى الفائدة فى انتهاجها مع وزير الخارجية الا بعد أن يتعرف خلقه وعقليته . واذا ألممنا ببعض أنواع ذلك الخلق تبين لنا أن الصراحة والطموح والغرور والزهو والخوف والغضب كلها عوامل تؤثر فى تصرفات الانسان فتختلف هذه التصرفات بحسب تأثيرها فى نفسه . ويغلب أن يكون المزاج الوطنى كذلك هو العامل الأقوى فى هذه التصرفات . فهناك أشخاص وأقوام يمكن أخذهم بالشدة وآخرون يتهيجون أشد التهيج عند أية محاولة بالعنف فيكون من العسير التفاهم معهم ، وهم لا يخضعون الا للقوة الغاشمة التى لا يقوى الدبلوماسى على استعمالها .

هذا وبعد أن يقوم المبعوث بذلك التحليل لنفسية الوزير ويتعرف منه الميدان الذى يجول معه فيه يلجأ الى الحذق ليقوده الى هذا الميدان، ومكتب الوزير هو خير مكان يحتاج فيه المبعوث الى مثل هذه المقدرة الدبلوماسية، وهى تعتبر من فضائله .

ولقد قال لاروشفوكو «La Rochefoucauld» « يجب أن لا يجتهد فى خلق المناسبات فى كبريات المسائل بل يستفاد مما يعرض منها » . وهذا هو الحال فى الدبلوماسية غالباً ان لم يكن دائماً . والمسائل تتطور على أشكال كثيرة الاختلاف، فعلى المبعوث أن يحسن انتهاز الفرصة الملائمة لأن الخطأ فى التصرف قد يكون متعذر الاصلاح . وأساليب التصرف المؤدية للنجاح عديدة لا تعينها الا المناسبة، فليس فى وسعنا ان نستعرضها هنا ولا بد لنا من الوقوف عند حد ابداء ملاحظات عامة .

فليس من مصلحة المبعوث أن يعلن كبير ذكائه منذ المقابلة الاولى وأن يكشف عن مقدرته العقلية وعن علمه . كذلك ليس من مصلحته أن يدأب على مصارحة الوزير فى كل مناسبة بأن الحق فى جانبه ، ولا ان يتشبث فى حمله على

الأخذ برأيه مستعملا مثل تلك العبارة الانجليزية التى يضيق لها الصدر وهى : « I told you so » وترجمتها الحرفية (لقد قلت لك كذا . .) ، وهى مستنكرة بحق فى بلاد أهل هذه اللغة . فالمخادعة أفيد للبعوث من الغلظة التى تنم عن أغراضه بينما المخادعة تسترها . والظروف هى التى تعين الحد الذى يجب أن لا يتجاوزه المبعوث فى استعماله المخادعة . كذلك تتوقف على الظروف كيفية تصرفه فى الحديث وما اذا كان يتناول بالصراحة موضوعا معينا أو يتكلم فى أمر أو أكثر فى آن واحد . وعليه ، بقدر مايستطيع ، أن يخفى جهله فى مادة معينة فيعتذر اذا ما سئل بأنه يريد قبل الجواب مراجعة ملف الموضوع الموجود لديه مثلا . وانما يجب أن يجتنب الوقوف فى مثل هذا الموقف المحرج ، وذلك بدرس جميع المسائل التى يمكن أن يتناولها الحديث مقدما . ونكرر هنا ماذكرنا من وجوب الحرص على أن لاتفسد المصالح العامة بسبب التدقيق فى اعتبارات النفوذ وعوامل الزهو ، وأن يكيل المبعوث بمكيال الدقة ما يكره على توجيهه لمحدثه من غليظ القول عاملا فى بعض الأحيان على تلطيف العبارة فلا تبلغ مرارتها قدر ما للموضوع بالفعل ، وبذلك يهون الأمر على محدثه . وعليه أن يتذرع بالصبر عند الاقتضاء فلا يحاول الحصول طفرة على كل مراده ، وأن يجتنب الالحاح واستئناف الطلب لكى لا ينم عن قصده أو يضايق محدثه . ولا شك أن ذا الارادة القوية يتغلب بقوة نفسه على الأضعف منه ، ومثل هذا يحدث بالفعل فى المفاوضات بوجه أخص ، وليس من الميسور التقدم بنصيحة عامة فى الصدد . ومن المؤكد أن هناك حالات ينتهى المبعوث فيها بأعجوبة الى تحقيق غرضه وكسب قضيته بعد الرفض المتكرر من الوزير واليأس التام من النجاح . وقد يصل المبعوث أحيانا الى حمل الوزير على التقدم من تلقاء نفسه بالرأى الذى يحبذه .

أما المفاوضات بصفة خاصة فيفضل المبعوث فيها غالباً البدء بجس نبض مفاوضه باسمه الشخصى دون أن يشعره بمدى ما لديه من التفويض . فمن ذلك أن يذكر له أنه مستعد لأن يعرض على حكومته اقتراحا ما بينما يكون حاصلا

بالفعل على اذنها بقبول ذلك الاقتراح . والأمر فى هـذا لا يخرج بالاجمال عن كونه مساومة كما يحصل فى التجارة ، ولو أنهامساومة من نوع خاص يزيد عن تلك فى الدقة ، فتطبق فى هذا الصدد المبادىء العامة التى تقوم عليها المساومات . فمن هذا أن يدع المبعوث وزير الخارجية يتقدم بالاقتراحات بقدر الاستطاعة وله فى أكثر الحالات كل الفائدة فى أن يقف موقف المستمع لأقواله ، ملاحظا ما فيها من نقط الضعف . هذا مع الاجتهاد فى استبقائه فى حدود الدائرة المقصودة . وعليه أن لا يتعجله أبدا كما عليه أن يجتهد فى الاجابة على اعتراضاته قبل ابدائها وأن يبدأ بالمهاجمة حين يشعر بعزم محدثه عليها . ثم هو لا يتقدم بجميع حججه مرة واحدة بل يحتفظ منها باحتياطى كما يفعل القائد فى القتال . وقد يطلب الكثير أحيانا ليحصل على القليل ، الى غير ذلك .

هذا وقد يتعلق الأمر بموضوع بالغ فى الأهمية ويعرف المبعوث امكان التأثير على وزير الخارجية بواسطة شخص ثالث يتيسر للمبعوث استخدامه فى هذا الغرض ، ويرى من المفيد الالتجاء الى هذه الوسيلة بعمل تحضيرى . ولكن هذا أمر دقيق لا يجب الاقدام عليه الا بمنتهى الحذر .

وكثيرا ما تعرض فى خلال المفاوضات كما فى الأحاديث العادية التى تدور بين وزير الخارجية والمبعوث حالة بسيكولوجية يخطىء المبعوث كل الخطأ اذا أهمل الاستفادة منها . ذلك ان وزير الخارجية — بعد ان يضطر مرارا لرفض طلب يتقدم اليه من المبعوث — يغلب ان ينتهى الى التأذى من اعادة الكرة عليه فيه كلما زاره المبعوث ويميل الى وضع الحد لذلك . وحيث انه لا يسعه قبول ذلك الطلب فانه يفكر فى تقديم عوض عنه اما بسبب ما يشعر به من الميل لشخص المبعوث ولما بينهما من وثيق العلاقات ، أو بقصد التخلص من مضايقته او رغبة منه فى إرضاء دولة المبعوث الصديقة . عندئذ تتهيأ للمبعوث فرصة النجاح فى تحقيق غرض آخر أقل شأناً بالطبع من الاول ، ولكن قبوله يعتبر كسباً كبير القيمة فى أمر سبق رفضه الى ذلك الحين . اذ لا شك أن وزير الخارجية تحقيقا

لرغبته الشخصية التى عبرنا عنها، يسلم فى سبيل الوصول لذلك فى أمر ذى شأن. وليس من النادر أن يحصل المبعوث بهذا الاستبدال على ميزة لا تقل كثيرا عن تلك التى كان يسعى اليها بغير أى امل فى النجاح، ويكون فى مثل هذا النوع الخاص من المساومة السياسية مفاجأة حسنة غير منتظرة.

هذا والمبدأ المقرر فى جميع بلاد العالم هو انه ليس على الدبلوماسى أن يتدخل فى الشئون الداخلية للبلد المعتمد لديه. وتلك قاعدة لابد منها اذ بغيرها يتعذر تصور ما يكون عليه حال الدولة التى تسمح لغيرها بمثل هذا التدخل. (ولا نقصد التدخل الجزئى من جانب دولة فى الشئون الداخليـة لدولة اخرى حين يكون مترتباً على الحرب. فتلك حالة غير عادية، الغرض منها ضمان تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الحرب، وهى مؤقتة على كل حال)

غير أن المبعوث لا يتمكن من أداء مهمته على الوجه الكامل اذا جرى على تطبيق هذه القاعدة بالدقة وانصرف عن الاهتمام بأى موضوع بمجرد أن يقام له الدليل على أنه مما يدخل فى طائفة الشئون الداخلية. ولما كانت عبارة (الشئون الداخلية) عبارة مرنة فى الواقع فان المبعوث الذى يقبلها على علاتها وفى أوسع حدود معـانيها — وسيحاولون حمله على مثـل ذلك بلا شك — يبقى مكتوف اليدين بينما تتعرض للخطر مصالح بلده السياسية الكبرى او المصالح الحيوية لأبناء وطنه، حين تكون الحاجة ماسة لوساطته ومعاونته. فقد يحدث مثلا من الوجهة السياسية ان تزيد الدولة المعتمد لديها فى استعداداتها الحربية بكيفية مطردة او تعبىء جيوشها، ويظن ان هذا الإجراء مقصود به بلد المبعوث او دولة صديقه او محالفة له. وقد يكون الامر اقل خطرا كأن تمنح الدولة امتيازا كبير الشأن للغير يكون فيه ما يهدد مصالح بلد المبعوث الاقتصادية والسياســية. ولنفرض علاوة على هذا ان ما لدى المبعوث من الأنباء عن هذه الامور وان كان مستمدا من مصادر جديرة بالثقة الا انه لم يتأيد بصفة قاطعة. فكل هذه بالبداهة امور من نوع داخلى محض لا تعنى الا حكومة البلد وحدها. ولـكن ألا يجب

أن يهتم المبعوث بها ويجتهد فى التحقق من صحتها ؟ أو ليس من الأولى فى أغلب الحالات لمصلحة حكومتى البلدين أن تصلا الى تسوية هذه المسائل بازالة أسباب سوء التفاهم الذى قد يؤدى الى أسوأ النتائج ؟ وغير هذا فقد يحدث أن تصادر ممتلكات أحد أبناء بلد المبعوث المقيمين أو غير المقيمين فى البلد المعتمد لديه ، بطريقة ظاهرها التحكم ، أو أن يحكم على آخر بالاعدام ويقدر المبعوث أو حكومته وقوع خطأ من القضاء فى الحكم . كما يجوز أن يتهم أحدهم بالتجسس وذلك أمر فيه مساس بالسياسة وبالمصالح الشخصية فى آن . فالتدخل فى هذه الاحوال لا يكون تدخلا فى شئون البلد الاجنبي الداخلية فحسب ، بل يكون فيه اعتداء كذلك على قضائها ، أى على ذلك الحرم المقدس الذى تضعه كل حكومة متمدينة فوق كل مساس أو اعتداء ، والا تعرض نفوذها للضياع . الا أنه على الرغم من كل ذلك لا يسع المبعوث أن يبقى جامداً أمام فقدان أرواح وأموال أبناء وطنه الابرياء فى الظاهر .

فالتدخل لازم اذن ونقول أنه فى الشئون المتعلقة بالمصالح الادارية الخاصة أسهل منه فى الشئون المتعلقة بالمصالح السياسية ، وانما يجب اخفاؤه فى جميع الاحوال . فاذا ما باشر المبعوث مثل هذا الموضوع فانه يصفه بأنه سرى جداً ثم يدفع عن نفسه قبل كل شيء فكرة التدخل فى شئون البلد الداخلية . وهنالك أشكال مختلفة لاخفاء التدخل فيعبر المبعوث مثلاً عن أمله فى تقبل المسعى بنفس روح التوفيق التى دفعت اليه ، أو يقف عند حد الاستعلام عن مجرى الأمور ، أو يقول انه أو حكومته وان لم تكن لديهما رغبة التدخل فى الشئون الداخلية يكونان سعيدين اذا رؤى امكان التصرف فى الأمر على صورة يذكرها . ويكرر التأكيد، اذا اقتضى الحال، بأنه غير مدفوع الا بالعاطفة الانسانية ، وذلك فى حالة السعى ضد اجراء يهدد حياة أو حرية أو أموال أبناء وطنه على الأخص . وللمبعوث أن يضيف أحياناً — ولو أن ذلك لا يكون على العموم الا فى الحالة الأخيرة المتقدمة الذكر — انه انما يتكلم بصفة خصوصية صرفة وان حكومته

لم تأذنه باثارة هذا الموضوع ، لا بل انها تجهل كل الجهل اهتمامه به وانها لاشك سوف لا توافق على تصرفه اذا علمت به . وقد تفيد الفكاهة أحياناً فى تسهيل قبول التدخل . فلقد قال يوماً دبلوماسى أجنبى لوزير روسى كان يتشكك فى صحة جنسية شخص يحتمى بالأول العبارة الآتية : « اذن فكأنما هو لو كان روسياً وبريئاً لما رأيت بأساً فى شنقه ؟ » . فأضحك هذا الجواب ذلك الرجل الكبير وكان له أثره فى انقاذ حياة المتهم . ويجب أن لا تهمل العناية بالشكل حين يترك المبعوث لوزير الخارجية مفكرة عن مثل هذه المسألة ، كما هو الحال فى الغالب ، ويسبق تقديم المذكرة بالضرورة حصول المناقشة الشفوية . وللمبعوث كل المصلحة فى أن يستعمل لمثل هذا الغرض ورقاً بغير عنوان ، وقد يسلم المذكرة على اعتبار أنها شفوية أو خصوصية صرفة .

ويمكنه كذلك علاوة على المفكرة ، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية أو سرية ، أن يترك مفكرة أخرى من حجم أصغر ، يصفها بأنها خصوصية بحتة ، وهى التى يدون فيها كل ما يريد من الملاحظات والمطالب على صورة لا يختفى فيها تدخله . ويطلب الى محدثه عند الاقتضاء أن يلقى بتلك المفكرة فى النار لو قدر أفضلية ذلك . والوزير ان كان يميل الى المجاملة يوفر على المبعوث مشقة ذلك العمل ويدون بنفسه ما يدور فى الحديث من النقط المهمة .

هذا ولحسن التصرف وصواب الحكم فى مثل هذه الأحوال شأن كبير ، وربما أدى الخطأ الذى ينشأ من عدم توافر احدى هاتين الصفتين الى اثارة ما لم يكن يود المبعوث اثارته من المسائل مهما كلفه الأمر . كذلك قد يسبب مثل هذا الخطأ ضياع حياة انسانية ، واذا أدى الى الحرب ترتب عليه ضياع عشرات الآلاف من الأرواح . فالمبعوث الذى يدعوه الحال الى التدخل فى مثل هذا النوع من المسائل يأخذ على عاتقه مسئولية كبيرة ، ولذا يجب أن يكون سلوكه حازماً وماهراً فى آن واحد . كما يجب أن يقدر بالحس — وهذا ليس بالامر الهين — مدى ما يؤدى اليه الحزم من الفائدة ومقدار ما يترتب على الافراط

فى الاهتمام بالموضوع الذى يعنيه من الضرر . ويختلف الحال فى هذا أيضاً تبعاً لشخصية الوزير وتبعاً للوسط ، ولو أن للعلاقات السياسية والشخصية فى هذا الباب بعض التأثير . فالغالب أن تكون البلاد المتأخرة أكثر غيرة على استقلالها وعلى عدالة قضائها الاهلى من البلاد التى لا ينازعها منازع فى حلولها فى الصف الاول من المدنية . وقد يكون بعض الاوساط أكثر ميلا الى الانقياد لعواطف الاحسان من البعض الآخر حيث تسود روح البيروقراطية[1] الجامدة.

فالمجال يتسع للمناقشة فى المسائل السياسية الى أبعد من الحد المقبول عادة اذا تهيأ الوسط الودى ، وتوفر المزاج الدعابى . أما فى الجو الذى تسود فيه روح الجد فلا يطول الحديث الا وتوضع له الحدود . ومن جهة أخرى فقد لا يقبل وزير خارجية دولة كبرى المحادثة فى شأن من الشئون الداخلية ، بينما لا يسع زميله فى الدولة الصغيرة الا الرضوخ لمثل هذه المحادثة . كما يمكن التكلم أحياناً بكل حرية فى موضوع دقيق فى عاصمة كبيرة ، فى حين أن مجرد الاشارة اليه فى عاصمة أخرى ، معادلة لها فى الاهمية ، يؤدى الى صرف المتكلم بسخرية . ومع ذلك فان فى وسع المبعوث فى كثير من الحالات أن يتحدث الى وزير الخارجية فى أى موضوع مهما دق اذا عرف كيف يتخذ الشكل الملائم لتناول هذا الموضوع . والوزير الذى يدفع بغضب كل تدخل من أجنبى فى شئون بلده الداخلية ينتهى الى قبول ذلك بالفعل من المبعوث الحائز لثقته ، اذا وفق هذا الاخير للتغلب على كل ما يحيط بالتصرف فى هذه الشئون من دقيق الصعاب .

وأخيراً نرى ضرورة الاشارة هنا الى المهمة التى يضطلع بها المبعوث المعتمد لدى دولة شبه مستقلة وخاضعة لحماية فعلية أو مستترة من جانب دولة أخرى . فمن البديهى أن الواجب عليه فى هذه الحالة أن يعمل بحسن تصرف مزدوج ، فيراعى عواطف الحكومة التى يمثل بلده لديها ، وقد تكون فى حالة هياج وحنق ، بغير أن يكدر الصفاء مع الدولة الحامية . اللهم الا اذا كانت سياسة حكومته

(١) Bureaucratie — سلطان ونفوذ موظفى الدواوين

ترمى بالفعل الى اثارة الصعوبات لهذه الدولة الاخيرة .

تلقى الاخبار . — ان وزير الخارجية هو المصدر الرسمى الذى يستمد المبعوث منـه الاخبار . وعلى المبعوث فى هذا الصدد واجبان : الاول هو أن يكون دائم الوقوف على الحالة العامة وتطوراتها . والثـانى هو أن يتحرى بعض الحوادث المعينة التى تهم حكومته . فموالاته الاتصال بوزير الخارجيـة تساعده على أداء الجانب العادى العام من مهمته . أما المعلومات المختلفة فيجب أن يتركها للفرص التى تتهيأ له بمقابلة وزير الخارجية لاعمال أخرى . وهذا العمل ولاسيما مايتعلق منه بتحرى المعلومات فى صدد مسائل معينة — وهى مهمة أصعب من الاولى — يستدعى توفر نفس شروط حسن التصرف والمهـارة ، وهى فى هذا ضرورية للمبعوث علاوة على باقى الصفات التى حبذناها فيما تقدم .

ويجب أن لا يتعرض فى هذا الباب بصفة عامة لسياسة البلد الداخلية وأن لا يوجه أسئلة يعرف أن من العسير على محدثه الاجابة عليها ، اذ الاحراج من سوء السياسة على كل حال ، وربما لايقصر الوزير فى اشعاره بذلك . وقد يصرح المبعوث أحياناً ، وهو يوجه السؤال ، بأنه لا يتمسك بالاجابة عليه اذا فضل الوزير عدم الاجابة . وعند ما تتهيأ الفرصة للمبعوث فانه يحيط وزير الخارجية علماً ببعض الأنباء التى تثير اهتمامه مؤملا أن يقابله بالمثل ، ويفيض فى الحديث معه . وعلى العموم يحسن بالمبعوث أن يمر بالأمر الذى يعنيه مروراً بدلا من الامعان فيه حتى لا يميط اللثام عن مقـدار اهتمامه به بغير أن يصل الى نتيجة . والأمر بالعكس طبعاً حين يتعمد التظاهر بالاهتمام لأمر لـكى يخفى اهتمامه الحقيقى بغيره . واذا أراد أن لا يلحظ محدثه اهتمامه بمسألة بذاتها ففى وسعه أن يلجأ الى وسيلة سهلة وهى ادماج تلك المسألة بين مواضيع أخرى . واذا أخذ مذكرات بأقوال الوزير خلال الحديث فلا يثبت الاجابة على السؤال الخاص بالموضوع الأهم الا بعد مضى وقت وحين يجيبه محدثه على سؤال آخر أقل من الاول شأناً ، فيصرفه بذلك عن الالتفات الى الامر الذى ربما كان هو الباعث الأول على الزيارة .

وقد يحتاج المبعوث فى الغالب الى استعمال الدهاء للوصول الى اغراضه ، ولا يمكن عدلا ان يلام على ذلك ، بشرط ان يبقى فى حدود ماتفرضه كرامة الرجل الشريف . اذ لاشك فى ان من المكر ما هو مباح كما ان منه ما ليس كذلك ، وكثيرا ما تكون المناسبة هى التى استدعت الالتجاء الى الدهاء والمكر . ونقول على سبيل المثال ان المبعوث لا يمكن ان يلام اذا استفاد من فرصة زهو محدثه واعجابه بنفسه ، أو من ظرف غضبه أى عند ما يطلق العنان للكلام ويتفوه بما لم يكن ليتفوه بمثله فى غير تلك الفرصة ، ويجد الدبلوماسى الفطين فيه الكثير من المعانى والادلة البعيدة المغزى والاثر . كذلك الحال اذا استفاد المبعوث من حالة نسيان الوزير . ومن المباح تماما للبعوث ان يفشى سرا عمدا — وفى الواقع لايكون فى الأمر افشاء لسبق الاذن للبعوث بذلك من حكومته — فيروى لوزير الخارجية أشياء من شأنها ان تؤدى الى جواب ذى اهمية . كذلك لا يلام المبعوث اذا ابرز وثيقة مفتعلة اعدت خصيصا لتقدم على اعتبارها صورة برقية تلقاها من حكومته أو من غيرها ويراقب ما يكون لذلك من الاثر عند الوزير. وهناك من الملاحظات والعبارات التى تذكر للاستدراج ما لاشك فى اباحته مثل (ان الجرائد تقول كذا) أو (يقال ان الحكومة اعتزمت كذا) أو (سيقترح على الحكومة عمل كذا) أو (أنت تفهم قصدى بلا شك) — حين لا يكون فى الواقع فى اقواله شىء يفهم . أو ان ينصح المبعوث بعمل من الاعمال للتحقق مما اذا كان هذا الذى يشير به قد عمل . وفى الواقع ليس لأحد ان يؤاخذ المبعوث الذى يستعمل مثل هذه الاساليب .

اما التظاهر بمعرفة امر لتبين حقيقته فهو على عكس ما تقدم خطير بقدر خطورة العمل على الاستفادة من ضعف ذاكرة الوزير بتوجيه السؤال اليه مرتين عن امر واحد . واذا سأل المبعوث الوزير عن أمر دقيق فلا يجب ان يكرر السؤال فى الامر نفسه الى وكيل الوزارة عند زيارته له ، عقب مقابلته الوزير ، وقبل ان يكون الوكيل قد تمكن من مقابلة رئيسه . نعم لاشك ان للمبعوث كل المصلحة

فى مقارنة الاجابتين اللتين يتلقاهما من هذين المصدرين، ولكن المبعوث الذى لديه من الخبرة — ان لم نقل من شرف النفس — قدر ما لديه من الدهاء ، لا يقدم على هذا الفعل لعلمه ان مثل هذه الطريقة لاتلبث ان تكتشف ويترتب على ذلك نضوب معين الاخبار .

ويحسن بالمبعوث ان يضع نفسه فى الكثير من الحالات مكان محدثه ويتساءل عما كان يجيب به على السؤال اذا وجه له . فمثلا اذا اراد التحقق من وجود معاهدة ذكر فى نفسه ان الوزير لابد وان يحاول بكل جهد اخفاء الحقيقة ان كانت المعاهدة موجودة بالفعل، والا فربما يرى الوزير المصلحة فى ان يظل السائل على ما توهمه من وجود مثل هذه المعاهدة . وبناء على هذا التروى الذى يمليه عليه صدق النظر فى الامور يزن الرد الذى يتلقاه من الوزير .

واخيرا يحسن بالمبعوث ان يستوثق عند الفرصة من صحة ما يدلى به اليه وزير الخارجية ، ولذلك وسائل مختلفة . منها ان تعاونه حكومته ان كانت على علم بمحتويات البرقيات الرمزية التى يرسلها الوزير الى مبعوثه لديها . كما ان الدبلوماسى القدير يتمكن مع الزمن من الاعتماد على اكثر من مصدر واحد لاستقاء المعلومات . وهكذا يصل فى الغالب الى استنتاج صحة الخبر حين يجيئه من عدة مصادر مختلفة . وقد يحدث ان يكون وزير الخارجية مبالغا فى الصمت لدرجة لا نفيد معها ادلة الاخلاص ولا اية حيلة ، ففى هذه الحالة يكون المبعوث مضطرا لاستقاء اهم معلوماته من مصادر اخرى. غير ان وزير الخارجية فى غالب الاحيان يخاطب المبعوث بصراحة كافية ان جمعت بينهما عواطف المحبة والثقة . وتكون احاديث الوزير فى هذه الحالة احسن المصادر لتقارير المبعوث .

الاحتفاظ بطيب العلاقات بين الدول . — لانزاع فى أن الاحتفاظ بطيب العلاقات القائمة بين الدول وتحسينها عند الاقتضاء هو من أكبر المهام التى يقوم بها الدبلوماسى . وتتهيأ للمبعوث المعهود له بهذه المهمة فرصة القيام بخير عمل يؤديه اذا وجد بين الجانبين سوء تفاهم واسباب ضعف فعمل على اصلاح ذلك ، ومنع

تطور هذه الحالة حتى لا تصبح مضغة فى الأفواه ويستغلها الافاكون من السياسيين مهما علا مركزهم.

ولئن كانت الحروب قد أصبحت فى أيامنا هذه وطنية صرفة، الا انه لا يمكن انكار الدور الذى يقوم به سوء الظن والخبث الانسانى فى اثارة الرأى العام، وهو الذى يسبب المنازعات الحديثة. فليس اقدر من الدبلوماسى فى المركز المهم على افساد مثل هذه المؤثرات المضرة، وذلك بصدق تعبيره عن حقيقة نفسية البلد الذى يقيم فيه، فهو بذلك يعاون على استبقاء السلم اذ لا يزال للعامل الشخصى اليوم أثر كبير فى مثل هذه الشئون.

واذا تمتع المبعوث بثقة الحكومة المعتمد لديها واستعمل ذكاءه وحسن تصرفه فى التعاون معها، فانه يساعد بعمله هذا على الاحتفاظ بطيب العلاقات بينها وبين وطنه. واذا أحس بالميل للبلد الذى دعته وظيفته للاقامة فيه، كان اقدر على أداء مهمته المزدوجة على الوجه الاتم، فيزاول اعماله اليومية ويصرفها ويتعهد فى الوقت نفسه طيب علاقات هذا البلد مع وطنه. والحكومات تدرك تمام الادراك حقيقة شعور الدبلوماسيين، ففى اتينا مثلا يكون «لصديق اليونان» Philhellène ميزة كبيرة على من يعرف عنه غير ذلك. اما الجمهور فانه متى كون لنفسه رأيا عن المبعوث الجديد يصبح من العسير تغيير هذا الرأى فيما بعد.

على أن لذلك استثناءات كبيرة، اذ يوجد مبعوثون من الطبقة الاولى لا تنطوى نفوسهم الا على الكراهية أو الفتور ازاء البلد الذى يقيمون فيه، ولا شك فى أن مهمتهم تكون أكثر صعوبة. فاذا عنى المبعوث بالشكل وتمشى مع العادات، ولا سيما ما كان متصلا منها بالمجاملات، وحرص فى كل الظروف على ابداء علامات حسن الذوق والانصاف، فانه يكون قد أدى جانبا عظيما من مهمته.

وما أسهل ما يصل الشخص الكبير المقام الى كسب ود الجمهور، فلقد رأينا جرائد طوكيو تذكر مرة ممثل احدى الدول الكبرى وتصفه بأنه «رجل عادل

لايفرق بين الناس تبعا لالوان بشرتهم » .

وغير هذا فان المبعوث، حين يقدر فائدة ذلك لوطنه ، يعمل على ايجاد اتصال شخصى بين رئيسى الدولتين و بين كبار رجال الدولة فى البلدين وذلك بتبادلهم الزيارات . وعليه أن لا يغفل فى هذا البـاب جانب الزهو الانسانى ، اذ أن تبادل النياشين فى المناسبات الـكبيرة امر لا يستهان به باعتبار أنه وسيلة ناجعة للتقريب والموادة . وانما عليه ان لا ينقاد فى ذلك الى مطامع نفسه .

وهناك من الدبلوماسيين من ينحازون بغير تبصر الى جانب الحـكومة المعتمدين لديها اما لموافقه ذلك لمزاجهم ، أو طمعا منهم ، أو مفاخرة ، أو انهم يكونون شديدى القابلية للتأثر بالوسط الجديد والذهاب فى ذلك الى ابعد الحدود ، فمثل أولئك لا يلبثون أن يفقدوا كل سلطان لهم فى بلدهم . وعلى العكس من هذا الفريق يوجد آخرون يعملون بباعث من الطمع مختلف فى طبيعته عن الأول ، وبروح مشاكسة فطرى فيهم على أن يفرضوا آراءهم وآراء حكوماتهم وان لم تكن عادلة أو على الأقل عملية . ولما كانت الحـكومات الاجنبية لا يمكن أن ترضى بمثل هذا التصرف الذى لا يقصد المبعوث منه الا تهيئة أسباب النجاح لنفسه ، فان المبعوث يحنق عليها وينكدفع فى مجال المناقشة والمعاتبة بغير روية معها ، ثم لا يلبث أن يتأثر مركزه من هذا السلوك ويفقد كل نفوذ له . أما الدبلوماسى المجرب فيحول بين نفسه وبين التطرف الى أحد الجانبين ، فلا يطمع فى السيطرة على الحـكومة المعتمد لديها ، ولا يتنزل الى حد أن يكون عاملها لدى حكومته (كما هى الحالة غالبا فى الواقع) . وبينما هو يحتفظ باستقلاله الفكرى التام ويقدم مصالح بلده على كل شىء ، يكون فى وسعه ان يؤيد مصالح البلد الذى يقيم فيه اذا تيسر ذلك بغـير اضرار بمصالح بلده . فيبلغ وزير الخارجية ماقد يهمه العلم به من الانباء ولا يبخل عليه بسديد نصائحه اذا تهيأت له فرصة التقدم بها عن خبرة، وخصوصا ومن باب أولى فى الشئون التى لا علاقة له بها اصلا . كما أنه لا يتردد فى أن يؤدى له خدمات بغير مقابل كلما تهيأت الفرصة لذلك ، ولا

يتوانى فى القيام بهذه الخدمات حين تكون ذات قدر وقيمة ، واضعا نصب عينه « أن العطاء مضاعف . لما يكون بطيب خاطر bis dat qui cito dat »

ولا يجب ان يجعل المبعوث هذه المعاملة الحسنة وقفا على مكتب الوزير وانما يفعل مثل ذلك عند الفرصة مع غير الوزير من رجال السياسة ، وعلى الاخص مع زملائه الدبلوماسيين .ولا تتهيأ الفرص فى غير السلك الدبلوماسى لتقديم امثال هذه الخدمات بغير مقابل ، اذ تكثر فيه مناسبات الوقوع فى الخطأ عفواً ان لم تحل دون ذلك كلمة تحذير .

وغير هذا فقد يحدث أن يبدو تعارض بين مصالح الدولتين ويرى المبعوث ، بما له من المقدرة فى الحكم، أن الخطة التى تشير بها التعليمات الصادرة اليه من شأنها ايلام الحكومة المعتمد لديها بغير فائدة أو الاضرار بمصلحة بلده . وذلك أمر كثير الوقوع ، اذ يصعب احيانا فى بلد ما تعرف الروح السائد فى البلد الاخر . فيجب عليه فى مثل هذه الحالة أن لا يدخر وسعا لحمل حكومته على اتباع سياسة اكثر ملاءمة لمصالحها الحقيقية ولمصالح البلد الذى يقيم فيه . وعكس هذه الحالة ممكن الوقوع كذلك ، كأن يكون المبعوث أكثر يقظة من حكومته فيرى من المصلحة اتخاذ وسائل أشد مما أشارت به ازاء الحكومة التى يمثل بلده لديها . نعم أن مركزه فى مثل هذه الحالة يكون حرجا ، ولكنه ليس عليه الا أن يستمع صوت ضميره . على أن امكان وقوع مثل هذه الحالة نادر جدا لحسن الحظ ، لأن وزراء الخارجية لا يخطئون من جانب التناهى فى حسن المعاملة مع حكومات الدول الأخرى .

وبالرغم مما يمكن أن تنطوى عليه نفس المبعوث من طيب النوايا فان عليه أن يستعمل كل فطنته فى اختيار الاساليب التى يتبعها فى أداء الخدمات للحكومة المعتمد لديها، لأن مثل هذه الاحوال قد توقفه مواقف بالغة فى التناقض. فالاغراق فى مديح الرجال والثناء على الاشياء الخاصة ببلد ما، قد لا يكون فيهما على الدوام اداء خدمة . والمبعوث الذى يبالغ فى احاديثه مع احد زملائه فيسرف فى الثناء على الحكومة رغبة فى كسب وضائها ويكون هذا الزميل من فريق

سياسى معارض ، والمبعوث الذى ينشر رسائل المديح فى الدولة سواء فى صحف بلده أو فى غيرها ، كلاهما لا يوفق فى الغالب الى اعترافها بجميله، لأنهما قد يفسدان عليها بالعكس علاقاتها بالدول الاخرى . أما الاحتجاج — ولو كتب بعبارة قاسية — فانه على نقيض ذلك قد يؤدى احيانا لا الى اصابة الهدف فحسب ، بل قد يقوى عند المناسبة مركز البلد الموجه اليه أزاء بلد آخر . اذ يتيسر لوزير الخارجية أن يستند الى هذا الاحتجاج فى رفض مطالب بلد آخر ، مدعيا أنه كان يرتاح لاجابة الطلب لو تعلق الأمر به وحده ، ولكن حكومة تلك الدولة الاخرى هى التى لا ترضى بذلك . وهكذا يحقق مايرغب فيه فعلا من عدم اجابة الطلب . ومن النادر الا يصل الوزير بهذه الطريقة الى ما لم يكن فى وسعه الوصول اليه بكل ادلة الود والميل من جانب الدولة الأولى . وفى هذه الحالة مثال لما يعرض كثيرا فى المسائل الخاصة بالحياد ، ولكن ذلك يعرض كثيرا ايضا فى غير هذه المسائل .

واذا نجح المبعوث فى أن يهيء لنفسه مقاما ومركزا ممتازا وجب الا يقوده الحمق الى المفاخرة بذلك فيروى لكل من يلقاه حديث تكرار دعوته الى البلاط ، وتناوله الطعام عند وزير الخارجية كلما شاء ، فان مثل هذا الحديث يؤذى من كان اقل حظوة منه من زملائه ، ويملأ بالحسد نفوس ممثلى دول الفريق المعارض لبلده ، خصوصا أن كانوا يعتزون بما بينهم وبين حكومة البلد من الود الذى يفوق مابينهـا وبين بلد ذلك المبعوث . وتلك هى احدى الحالات النادرة فى الدبلوماسية التى يكون فيها التواضع لازما بكيفية مطلقة . بل يجب احيانا على المبعوث فوق ذلك أن يخفى بقدر الاستطاعة زياراته العديدة ومقابلاته ، والا عملت الدسائس وسببت المضايقة له وللحكومة المعتمد لديها .

واذا كانت وظيفة المبعوث على مثل هذا الشأن من الاهمية حينما تكون العلاقات الودية قائمة بين البلدين أو على الاقل حين تكون فى حدود الواجب واللياقة ، فان درجة هذه الاهمية تزداد كثيرا لو وجد المبعوث العلاقات سيئة عند

وصوله ، أو اذا ساءت أو تعرضت هذه العلاقات لمثل ذلك اثناء توليه منصبه . فحسن التصرف وضبط النفس هما احسن ما يعتمد عليه المبعوث فى جميع هذه الظروف لمواجهة الحالات المكدرة والعمل على تحسينها ، وما من امر مهما اشتد خطره الا وتيسرت بهذه الصفات معالجته على صورة ودية . ويجب ان يراعى المبعوث هذا الخلق حتى حين يقضى الحال بان يقدم انذارا نهائيا أو ان يتقبل الاعتذارات الرسمية عن اعتداء وقع أو عمل خدش الكرامة الوطنية .

وعلى المبعوث كما تقدم القول ان يجتنب كل مشاحنة شخصية مع وزير الخارجية بل وكل امتعاض بقدر الاستطاعة . واذا عرضت له حالات يرى فيها الوزير فى حالة نفسية بالغة فى العداء ولا يتمكن من تهدئته فيحسن به ان يتركه ولو فجأة اذا اقتضى الحال ، وانما بغير عنف بقدر ما فى الاستطاعة ، على ان يستأنف المحادثة معه فى فرصة اخرى . واذا كان الوزير محتدا بدافع الغيرة على الكرامة العامة أو الخاصة فان كلمة طيبة من المبعوث أو حركة دعابية قد تفيده اكثر من المعاتبة . اما اذا فقد الوزير صوابه وخرج فى معاملة المبعوث عن الاساليب المقبولة فيجب على هذا الاخير ، رغم ذلك ، ان يحاول قبل مغادرة مكتبه ايجاد الوسيلة الملطفة لحدته . فيقوم مثلا الى النافذة كمن يشهد شيئا فى الخارج مشعراً الوزير بذلك العمل انه مستعد لاستئناف الحديث متى عاد محدثه الى الهدوء . اما اذا اخذ الخلاف الشكل الكتابى وتبودلت المذكرات أو المكاتبات المحررة بعبارات قاسية ، فان فى الوسع اذا صدقت رغبة الجانبين استرداد هذه الاوراق واعتبارها كأن لم تكن . ويمكن للمبعوث بحسن التصرف وصدق الرغبة ان يلطف اسباب الخلاف أو يحول على الاقل دون تفاقمها من جراء اتخاذه مظاهر خالية من الكياسة .

واذا وصل المبعوث الى بلد فى حالة نزاع مع بلده فانه لا يحسن به ، سواء فى حفلة استقباله الرسمى أو فى غيرها من المناسبات ، ان يبالغ فى التحدث عن حسن العلاقات بين البلدين ، وانما يقف عند حد التعبيرات البسيطة ثم يبذل جهده مع

الوقت لتأسيس العلاقات الطيبة بالفعل. وكذلك لا يجب ان يقصر المبعوث فى مباشرة علاقاته الاجتماعية حين وقوع الازمات السياسية وطالما لم يمس نفوذ حكومته، ولا ان يتخلف عن الحضور فى المقابلات الرسمية التى يقوم بها وزير الخارجية. فبصرف النظر عما يحدثه مثل هذا التصرف من الارتياح فى نفس خصمه السياسى، فان مصلحة المبعوث ومصلحة بلده تقضيان باستمرار الاتصال الفعلى بوزير الخارجية ولو كان هذا الاتصال متراخيا. واذا تمكن المبعوث من الفصل بين العوامل السياسية والعوامل الشخصية، واستبقاء علاقاته الخصوصية بوزير الخارجية على حالة مرضية، فانه يهيء بعمله هذا الجو الصالح لطيب العواطف فى المستقبل. والمبعوث الذى يستعمل الكياسة فى الاوقات التى يشتد فيها الحرج فيذهب الى استقبالات الوزير احيانا ويبقى معه بضعة دقائق يحدثه فى خلالها عن الجو والمطر، يكون قد تصرف تصرفا حكيما، ولاشك فى ان هذا افضل من النفور. والعمل بالحديث والمكاتبة على ايجاد الجو المتشبع بالميل الشخصى وبالود، والاحتفاظ بهذا الجو مفيد على كل حال وميسر للمناقشات فى الاعمال فى المستقبل. لذلك ليس اسوأ من خطأ المبعوث فى قطع كل اتصال له بوزير الخارجية فى مثل تلك الظروف.

واذا لم ير المبعوث، عند قيام أسباب الخلاف الجدية بين البلدين، فائدة فى التذكير بها فى كل حين، فانه يجب عليه أن لا يغفلها مرة واحدة فى أحاديثه مع وزير الخارجية، باعتبار أنها مما لا يرتاح الوزير لاستماعه، وترك الامر لحكومته تتصرف فيه على ما تجرى مع ممثل البلد الاخر لديها. واذا وجد المبعوث راحته الشخصية فى هذا العمل فان ذلك لا يدل على شىء من الشجاعة الادبية أو من الوطنية. بل يجب بالعكس أن تكون الثقة المتبادلة بين المبعوث ووزير الخارجية كبيرة لدرجة تسمح لهما بالتحدث فى كل الشئون مهما بلغت خطورتها عند ما تقضى المناسبة بذلك. ولكى تتحقق الفائدة من مثل هذه المحادثة يجب أن يكون الطرفان قادرين على الاحتفاظ بهدوئهما الى النهاية، ولو أن ذلك يصبح

متعذراً عند ما تبلغ العلاقات بين البلدين منتهى التوتر . ويدل تاريخ الاتفاقات التى تمت فى ربع القرن الاخير دلالة بليغة على أن حل الخلافات المتأصلة من قديم العصور يمكن أن يفتتح عهد ثقة ومودة بين البلاد التى لم يكن يجمع بينها شىء الا الحقد . وقد كان التحالف بين دولتين يعتبر فى الماضى أبدياً حين تكونان بعيدتين احداهما عن الاخرى لا يفرق بينهما نزاع على مصلحة بسبب عدم وجود أية مصلحة مشتركة بينهما . والواقع فى أيامنا هذه أيضاً أن الامر يسهل على المبعوث المقيم فى بلد بعيد لا يحسد بلده على شىء ، اذ ليس بينهما أى شأن يسبب المنازعة . فالمبعوث ان كان حائزاً للصفات اللازمة أمكنه أن ينشىء لبلده فى مثل هذا البلد مركزاً خاصاً . على أنه من الصحيح أيضاً فى أيامنا هذه أن تعارض المصالح السياسية والاقتصادية لم يعد يسبب الاصطدام حتما . بل أن تسوية الخلاف بالاتفاق العادل بين الامم يمكن أن تؤدى الى التفاهم والى الاحترام المتبادل بعد ذلك النزاع الذى كان يفرق بينها .

والمهمة التى تقع على عاتق المبعوث باعتباره رجلا صادق الرغبة ، ودور الوساطة الذى يقوم به أحياناً ، لا يقفان عند حد علاقات بلده بالبلد المقيم فيه . بل عليه بالعكس أن يوسع دائرة مساعيه الطيبة بحيث تتناول علاقات البلد المعتمد لديه بالدول الاخرى ، ولا سيما تلك التى تجمع بينها وبين وطنه العلاقات الودية . فقد يحدث كثيراً أن يجمع بين بلدين شعور المودة ولا يفرق بينهما سبب من أسباب الخلاف ، بينما لا يكون الحال كذلك بين كل منهما وبين بلد ثالث ، اذ يكون هذا الاخير صديقاً لاحدهما وعدواً للآخر . فيكون من واجب المبعوث أن يظل يراقب علاقات البلدين المتنازعين وعلاقات زميله الذى يمثل أحدهما بوزير الخارجية ويدون كل علامات التحسن أو التفاقم فى هذه العلاقات ، وهكذا يتمكن من معرفة ما اذا كان هنالك محل لتدخله وكذلك من معرفة الوقت المناسب للقيام بهذا التدخل . وهذه مهمة لا شك بالغة فى الدقة تستدعى حسن التبصر من المبعوث حتى لا يجر على نفسه لوم الطرفين لدخوله فيما لا

يعنيه ، رغم كونه هو الوحيد القادر فى الغالب على القيام بهذه المهمة قياماً حسناً ، بسبب تمتعه بثقة الطرفين .

ونقول أخيراً أن الكياسة لازمة حتى حين تقضى الضرورة بقطع العلاقات الدبلوماسية بل وفى حالة اعلان الحرب ، سواء فيما يدور من المحادثات أو ما يتبادل من المكاتبات الاخيرة . فليس فى اجتناب العنف حين يسلم المبعوث اعلان الحرب الى وزير الخارجية ما يخل بالكرامة ، وكذلك الحال اذا ما ودعه بعبارة ودية . وهو يحسن صنعاً — عند المناسبة — اذا كتب مذكراته الاخيرة الخاصة بحماية مصالح أبناء وطنه ، وببعض الشئون الجارية الاخرى ، بنفس الصيغة والعبارات التى كان يستعملها فى العادة ، لان مثل هذه التصرفات الطيبة قد يساعد على جعل حال أبناء وطنه الذين يبقون فى البلد المعادى أكثر احتمالا ، وتحول دون شدة اكفهرار الجو بين البلدين . كما أنها تخلف للمبعوث ذكرى الرجل المؤدب وقد تؤتى هذه التصرفات ثمراتها فيما بعد عند استئناف الحياة العادية بين البلدين .

٤) علاقات المبعوث بموظفى وزارة الخارجية

اذا طرأ على وزير الخارجية ما يمنعه من استقبال المبعوثين الاجانب فانه ينيب عنه الموظف التالى له مباشرة ، وهو فى الغالب وكيل الوزارة . لهذا كان من الواجب أن يعنى جد العناية بانتخاب من يعهد اليه بهذا المنصب . هذا وعلاقات المبعوث بوكيل الوزارة لا تختلف عن مثلها مع وزير الخارجية . وقد جرت العادة فى كثير من البلاد على أن يعالج المبعوث المواضيع الادارية العادية وغير المهمة بصفة خاصة ، بالاتصال برئيس الادارة المختصة بالموضوع أو أن يوفد أحد السكرتاريين اليه لهذا الغرض . بل ربما يصل الامر فى بعض الجهات الى أبعد من ذلك فيوجد فيها اتصال مستمر من هذا النوع بين سكرتاريى البعثة وبين صغار الموظفين فى الوزارة . والميزة الكبرى فى هذه الطريقة العملية هى أنها تساعد على سرعة

الانجاز اذ يغلب أن يكفى القصير من الحديث بين الشخصين المكلفين بالعمل، واللذين يجيدان معرفتـــــه ، للوصول الى حل أصلح وأسرع من طويل تبادل المذكرات . فنى هذه الطريقة اذن مصلحة على كل حال . ولما كانت العادات كبيرة الاختلاف فى هذا الصدد تبعاً للبلاد ، فالواجب على المبعوث أن يتمشى معها وأن يقصر علاقاته بموظفى الوزارة على الحد الذى تسمح به العادات الجارية . والحال فى الوزارات التى توزع فيها الاعمال بين الادارات المختلفة على قاعدة المناطق، يدعو المبعوث لان يتصل كثيراً برئيس الادارة الذى يدخل بلده فى اختصاصه . ومن الممكن فى هـذه الحالة كما فى غيرها أن لا يقتصر الحديث على الموضوعات الادارية وانما يتناول المسائل السياسية أيضاً .

فموظفو الخارجية قادرون اذا شاءوا على مد المبعوثين بمعلومات كبيرة النفع ، ويساعد على تحقيق ذلك وجود العلاقات الشخصية والاجتماعية بين المبعوث وبينهم . اما اذا كانوا غيورين على واجبهم فانهم يراعون منتهى الحرص فى مثل هذا النوع من الاحاديث اذ ليس ما يلزمهم بالاسترسال فيها بل ربما لا يعود عليهم ذلك الا بالخسارة . فنى مثل هذه الحالة تتهيأ للبعوث فرصة الدلالة على حسن الذوق وشرف النفس، اذ يستمر على تعهد العلاقات الطيبة معهم بينما هو لا يسعى بالتملق ، ولا بغيره من الوسائل ، للحصول منهم على معلومات ليس من واجبه أن يطالب بها الموظفين الاصاغر . بل عليه أن يتوقع كذلك نقل حديثه الى المراجع العليا . على أنه ليس ما يدعو الى كبير التحفظ حين تكون الدولتان مرتبطتين بروابط المودة او التحالف . وعلى كل حال فما دامت مثل هذه العلاقات باقية فى حدود الواجب واللياقة كان للبعوث منها فائدة ، اذ هى تعاونه ايضا على التقريب بين البلدين . واذا هى لم توصله الى الحصول على معلومات سرية فانها تمده بأكثر من نبأ لا يخلو من الفائدة ، وتساعده على زيادة تعرف نفسية الوسط الذى دعى للمعيشة فيه مؤقتا وللقيام بوظيفته فى دائرته .

الفصل الرابع

العلاقات ومصادر الاستعلام الاخرى

ننتقل الآن الى الكلام مع الايجاز على العلاقات التى يباشرها المبعوث فى محل عمله مع غير وزارة الخارجية . ونبدأ بالاشارة الى أن هذه العلاقات لاتحقق من أغراض الدبلوماسية الا أحدها وهوتفقد الأخبار دون الغرضين الآخرين . فاذا كان تعهد طيب الصلات برئيس الدولة وبالرجال الرسميين وبالجمهور على العموم نافعاً لاستبقاء العلاقات الحسنة القائمة بين الدولتين ، فانه لا يحدث الا استثناءً أن يقوم المبعوث بمفاوضات أوأن يعالج مسائل مع غير وزارة الخارجية . واذا حدث ذلك فلا يكون الا مع رئيس الدولة أو مع الوزراء الآخرين ، كما فى حالة المفاوضة على عقد معاهدة تجارية تدخل نصوصها فى اختصاص دوائر معينة.

وينطبق جانب كبير مما أوردناه فى الفصل المتقدم على ما سنتعرض له الآن من علاقات المبعوث الأخرى، وحسن ادراك القارئ يفدينا من التكرار الكثير.

الملوك . رؤساء الدول . الامراء . — لقد كانت مباشرة الشئون الدبلوماسية فى الأزمان السالفة — وعلى الأقل فى دور الفصل النهائى فيها — تحصل بين المبعوث وبين الملك المعتمد لديه . أما اليوم فلم يعد مثل هذا العمل من شأن رئيس الدولة وخصوصاً فى البلاد الدستورية ، واذا تدخل الملك مباشرة فى أمور السياسة الخارجية كان ذلك بصفة استثنائية محضة . ومثل هذه الأحوال يقع على صور مختلفة . فمن ذلك أن يريد الملك تعزيز مركز وزير خارجيته بنفوذه فيحاول التأثير على المبعوث فى اتجاه معين ، مؤيداً بهذا العمل حكومته بكل لألاء التاج بمثل ما يؤثر على البلاط وعلى الحكومات أثناء رحلاته فى الخارج .

كذلك يحدث أن يكون عدم الثقة بالوزارة القائمة هو الذى يحمل الملك

أو رئيس الدولة على التدخل . وذلك أمر لا يجيزه الدستور غالباً ولكنه يقدم عليه لعلمه أن السلطة التشريعية ستقره عليه فيما بعد . ويمكن أن يكون عدم الثقة نسبياً أو مطلقاً . ففي الحالة الاخيرة لا تكون للملك أية ثقة فى الوزارة أو على الاقل فى وزير الخارجية الذى اضطرته مصادفات الانتخابات البرلمانية لان يعهد له بالسلطة . وبناء على اطمئنانه الى أن استشارة الشعب من جديد ستهيىء له فرصة الخلاص عاجلا من هذا الوزير ، فهو يتدخل ليحول دون افساد علاقات البلد الخارجية ، ويباشر بنفسه ادارة الاعمال الهامة ، ويتحدث فيها مباشرة مع المبعوث . ومن البديهى ان مثل هذه الحالة المنافية للدستور كل المنافاة لا يمكن ان تكون طويلة الامد . والامر يختلف اذا كان عدم الثقة نسبياً اذ فى هـذه الحالة يغلب أن يكون الامر متعلقاً بمعاهـدة سرية . ولمـا كان القانون يخول للملك — ولو اسمياً — حق اعلان الحرب وعقد الصلح ، فانه يقدر اعتمادا على ذلك أن له الحق فى اخفاء نص المعاهدة وكل ما يتعلق بآثارها فى المستقبل — مثل التجديد وغير ذلك — وأن لا يطلع عليها الا الحائزين لتمام ثقته . وليست كل الاحزاب البرلمانية ولا كل رجال الدولة السياسيين الذين يتقلدون السلطة حائزين على هذه الثقة بدرجة واحدة . على أن القارىء سيرى فيما يلى أننا لا نعتقد وجود ما يبرر المعاهدات السرية فى العصر الحاضر .

وأخيراً يحدث كثيراً أن يرغب المبعوث ، لسبب جدى وفى حالة بذاتها ، فى الالتجاء الى الملك على اعتبار أنه تابع له قبل أى غيره اذ هو معتمد لديه شخصياً ، ويقبـل الملك ، هذا الالتجاء . واذا كانت الحالات المتقدمة الذكر كلها حالات استثنائية ، فانه يحدث كثيراً أن يتحدث الملك بل ورئيس الجمهورية مع المبعوث الحاصل على ثقتهما فى كل ما يهمهما من الشئون الجارية العادية . وكذلك الحال أيضا فى الغالب بالنسبة لامراء البيت المالك .

وحيث لا تزال توجد فى أيامنـا هـذه بعض الملوكيـات المطلقة فليس من النادر أن نرى الملك يحتفظ لنفسه بحق الاتصـال بالمبعوثين ، واذا ندب وزير

خارجيته لهذا الغرض فلا يكون ذلك الا بقدر ما يشاء هواه .

والاتصال برئيس الدولة وبالامراء أمر بالغ منتهى الدقة ويحسن بالمبعوث أن يلاحظ فيه قبل كل شيء ما تقضى به المراسم . ونقول (قبل كل شيء) لأن هذه المراسم تحتمل التعديل فى بعض الاحوال . وفى الواقع أن المبعوث اذا راعى القيام بما تقضى به الواجبات لامثال هؤلاء الاشخاص ولاسيما امام الغير، بغض النظر عما قد يكون بينه وبينهم من صلات الود الخاص، فان الامر يختلف فى محادثاته الخصوصية معهم. وتقضى المراسم أن ينتظر المبعوث الى أن يقترب منه رئيس الدولة بل وأى فرد من أعضاء العائلة المالكة ، فلا يتقدم هو الى ناحيتهم. وليس له الحق فى أن يبدأ الحديث معهم فى موضوع سياسى بل عليه أن يترك لهم أمر التعرض لذلك. وكل ما فى هذا الباب يرجع الى هؤلاء الاشخاص أنفسهم وما يميلون اليه من التشدد أو التسامح فى شئون المراسم، كما يرجع الى ما بينهم وبين المبعوث من علاقات المودة الشخصية . ولا شك أن المبعوث مهما كانت حظوته يمتنع عن التعرض للملك أو لرئيس الجمهورية الكبرى فى الطريق أو فى اجتماع عام ليحادثه فى أمر من الأمور ، ولكن الحال يختلف فى الاجتماعات الخاصة فى البلاط أو فى غيره . والمراسم أقل شدة فى الغالب بالنسبة لافراد العائلة المالكة. ولا يجب أن ننسى ان هؤلاء الاشخاص فى عصرنا الحاضر يفضلون المحادثة الطبيعية الممتلئة بالحياة على الحديث الذى يجيزه لهم التدقيق فى التمسك بالمراسم . وليس من النادر أن تكون كبرياء الامراء بل والملك نتيجة الحياء فيهم، ولذا فان المبعوث ذا الفطنة لايتردد ، بعد أن يختبر الحال، فى أن يبدأ بالحديث أميراً بل ويتقدم للقائه فان هذا الامير يقدر له جميل اخراجه من الحرج والضيق، وخصوصاً ان كان ذلك الامير شاباً . ومن تهيأت له فرصة الوجود فى بعض دوائر البلاط لا ينسى ولا شك ما يراه من ضجر بعض الشبان من الامراء وهم يحاولون عبثاً وجود ما يتحدثون به الى جميع الحاضرين ، وذلك فن ليس بالسهل ، كما يذكر نظراتهم البادية فيها أدلة الشكر عند ما يجيء دور تشرف أحد الشيوخ من الوجهاء

بمحادثتهم فيترك المراسم جانباً ويدير الحديث بهدوء يعيد لنفوسهم الاطمئنان والثقة.

على أنه يجب أن لا يخطىء المبعوث فى النظر ويحمل ما يبدو له من ظاهر الأمير على الارتباك أو الخرق حين لا يكون هو الا الترفع أو الشعور بعاطفة السمو المشروع الذى يضع الملك فوق بقية الناس . ذلك لأنه يوجد من الملوك ورؤساء الحكومات من لا يرضون من المبعوث بمثل تلك الجرأة فى المعاملة ، كما أن منهم من يجتنبون التكلم فى غير الأمور التى تدخل فى اختصاص محدثهم . والأمراء فى أيامنا هذه ، رغم ما تشربت به نفوسهم من الروح الديمقراطى ، لا يتذوقون رفع الكلفة المتنافى مع العادات ، ان لم نقل التقصير ازاءهم فى واجب الاحترام . على أن لا مصلحة للمبعوث فى أن يعامله الأمراء بغير كلفة ، لأنه اذا كان فى فتورهم ازاءه ما يضر به ، فان كثرة الود منهم قد تضره كذلك بما تخلق من مناسبات الاختلاف فى الرأى ، أو ينتهى المبعوث بأن يصبح أسير أهوائهم بينما يثير ذلك من ناحية أخرى غيرة من هم أقل حظوة منه لديهم . ثم لا يلبث أن يحل به عدم الرضاء فيستبدلونه بغيره ، وليس فى كل ذلك ما يقوى نفوذه فى مركزه .

ولا شك أن للمبعوث كل المصلحة فى أن يوجد بينه وبين رئيس الدولة والأمراء طيب العلاقات سواء فى الظروف العادية أو حين يضطر بصفة استثنائية لمباشرة بعض الشئون العامة مع رئيس الدولة متخطياً فى ذلك الوزارة . كما أنه يجب أن يعنى بالالتفات الخاص الى الأميرات من بنات وطنه المتزوجات فى البلاط المعتمد لديه . وهو يحسن صنعاً اذا راعى التوسط فى ذلك دائماً ، لأن الابتعاد بسبب التواضع أو قلة الاهتمام خطأ كالتصدر للفت النظر . ولا يجب أن يغيب عن بال المبعوث أن عقلية الملوك الخاصة وعقلية الأمراء تتطلبان معاملة خاصة ، فليس الأمراء أحسن ولا أسوأ من بقية الخلق وانما هم غيرهم على كل حال . فلا ينخدع حين يوجه اليه الملك بعض العبارات الرقيقة فيظن أنه أحدث فى نفسه أثراً حسناً . ولا ينسى أن هؤلاء الاشخاص — ونقصد الامراء

أكثر مما نقصد رؤساء الجمهوريات — ينقادون فى أحاديثهم الى العواطف الشخصية أكثر من الميول السياسية . وحيث أنهم فى الواقع ليسوا من أهل « المهنة » بل هم من الهواة — مع استثناء القليلين الذين برزوا من بينهم — فانهم يمتعضون من أى فلتة فى القول ، ويحنقون لكل خذلان دبلوماسى فى الحديث أكثر من وزير الخارجية .

والعطف الذى يبديه الامراء فيبوحون خلاله للمبعوث — خصوصاً اذا كانوا من الشبان قليلى الخبرة — بكل ما يخطر لهم بغير تمييز ، انما هو عطف سريع الزوال لا يلبث أن ينقلب الى السخط الشديد . وهذا هو أيضاً نصيب المبعوث الذى يفاخر فى كل مكان بما يناله من عطف الملك ، أو الذى يوقعه سوء الحظ — سواء بفعله أو بغيره — فى سوء التفاهم مع مثل ذلك الشخص العالى المقام . اذ فى هذه الحالة يجد ملكا البلدين أن شخصه لا يستحق تعكير الصفاء بين البلاطين .

هذا ولا فائدة من الافاضة فى صدد المزايا التى يجدها المبعوث فى حسن علاقاته بالبلاط أو بدار رئاسة الجمهورية . فقد تكون فى ذلك مصلحة متبادلة اذ يتمكن المبعوث من الوقوف على أحسن المعلومات عما يدور من الشئون بطريقة أقل « دبلوماسية » من الطرق العادية ، كما يجد رئيس الدولة أحياناً فى شخص المبعوث مستشاراً ثمين القدر . وتقضى التقاليد بأن للسفراء وحدهم حق طلب مقابلة رئيس الدولة فى أى وقت . على أنه لا يوجد ما يبرر التفريق بينهم وبين الوزراء المفوضين فى المعاملة فى مثل هذا الشأن الهام ،بل يلوح لنا بالعكس أن من الواجب تمتع كل مبعوث بهذه الميزة . والواقع أنه لا فرق فى هذا الصدد من الوجهة العملية، لان السفير الذى يتقدم بطلب المقابلة بصفة رسمية ويستقبله الملك مكرهاً بحكم التقاليد — اذ لا يسعه أن يفعل غير ذلك — هو فى الواقع فى مركز أسوأ من مركز الوزير الذى يطلب الاذن بالمقابلة تلفونياً — لانه مصرح له بذلك — فيجاب طلبه ويستقبل بارتياح وحسن قبول .

ومجمل القول أننا لا نجد نصيحة نزود بها المبعوث حين يكون لديه حديث سياسى مع الملك أثمن من دعوته للتأمل ملياً فى العبارات الآتية التى نقتبسها من كتاب المسيو « كاليير Callières » الذى تقدمت له الاشارة وهى :

« لو أننى كنت فى مكان الامير بسلطانه واعتقاداته وأهوائه فما هو الاثر الذى يمكن أن يحدثه فى نفسه ما سأقوله له ؟ » . فهذه الكلمات الحقة والتى كانت صالحة منذ قرنين لا تزال فى الغالب كذلك فى العصر الحاضر .

رئيس مجلس الوزراء . والوزراء . وغيرهم من كبار موظفى الدولة . — ان زيارة المبعوث لرئيس مجلس الوزراء هى احدى الزيارات الرسمية الاولى التى يقوم بها عند وصوله لمركزه ، ثم تكون علاقاته به بعد ذلك خاضعة لما تقضى به العادات ولما ينشأ بينهما من الميل المتبادل . وفى الغالب لا تتجاوز هذه العلاقات تبادل بعض الزيارات التى تفرضها المجاملة أكثر مما تستلزمها الاعمال ، ولو أن المبعوث يلجأ بالبداهة الى التحدث اليه كذلك سواء فى مكتبه أو فى المجتمعات ، فى صدد المصالح المشتركة بين البلدين . ولا يلجأ الى مخاطبة رئيس مجلس الوزراء فى موضوع خاص الا اذا كان هناك سبب استثنائى كما لو كان الامر مستعجلا جداً وكان يهم هيئة الوزارة كلها ، أو كان وزير الخارجية غائباً . وكذلك الحال اذا تعذر على المبعوث اقناع وزير الخارجية برأيه فى أمر ما ، فانه يحاول بذل آخر مجهود لديه بالسعى فى ذلك لدى رئيسه .

واذا كان مثل هذه الحالات استثنائيا على وجه العموم ، فليس الامر كذلك على الدوام . اذ يحدث أن يكون رئيس مجلس الوزراء رجلا عظيم القدر يوجه كبير العناية لعلاقات بلده الخارجية ، فتنشأ فى مثل هذه الحالة بينه وبين مختلف البعثات الدبلوماسية علاقات اتصال خاصة . وعندئذ يعتاد المبعوث التردد عليه كثيرا الا أنه يجب أن يعنى بمعالجة الظواهر فلا يهمل الطريق الرسمى الذى يؤدى الى وزارة الخارجية ، ويستمر على احاطة هذه الوزارة علما بكل الشئون ، مستخلصا

منها البعض الاكبر أهمية والاجدر بالعرض على رئيس مجلس الوزراء ليتحدث اليه فيه . وبهذه الكيفية يكون أمام المبعوث طريق مزدوج فى مجال عمله الدبلوماسى . فاذا راعى ما لا بد منه من دقة التصرف كان له فى ذلك أكبر مزية وتهيأت له منه أحسن الوسائل لتمحيص المعلومات . غير أن وزير الخارجية الذى لاتخفى عليه مثل هذه العلاقات، لا يرتاح لها دائماً، خصوصاً حين ينتزع منه رئيس الوزارة اختصاصه بسبب عدم الثقة أو قلة الاحترام ، أو بسبب علمه أن أيام الوزير فى الحكم معدودة . فمن واجب المبعوث أن يضع كل ذلك موضع التقدير، وبينما يسير مع رئيس الوزارة على الطريقة التى رسمناها فيما تقدم لمسلكه مع وزير الخارجية، فانه يحرص على استبقاء العلاقات السليمة مع هذا الوزير. وليس معنى هذا أن يسرف فى اظهار دلائل الولاء لذلك الذى سيقال من منصبه غداً ، فيسىء بذلك لنفسه فى علاقاته بمن سيعتمد عليهم وحدهم بعد ذلك .

أما علاقات المبعوث بباقى أعضاء الوزارة فهى متنوعة وتختلف بحسب المناصب والظروف من مجرد تبادل البطاقات الذى قد لايحصل الا بعد مضى زمن طويل على وصول المبعوث، وغداة المقابلة بالصدفة فى اجتماع عام ، الى المعاونة الحقيقية فى الاعمال التى تزينها أحياناً المودة الشخصية . ذلك لأن من المقبول فى بعض البلاد — ولو أن ذلك أمر استثنائى بالبداهة — أن يتصل المبعوث فى الشئون الهامة التابعة لدائرة اختصاص معينة بالوزير المختص بهذه الشئون مباشرة ، مع احاطة وزير الخارجية علما بذلك بل وبغير هذا الاجراء . ويحصل مثل هذا الاتصال كذلك فى بعض الاحيان بين موظفى المصالح المختصة وموظفى البعثة ، وانما فى المسائل الاقل أهمية ، مثل الاتصال الذى يكون بين الاخيرين وبين الدوائر الصغرى فى وزارة الخارجية .

ولما كان مثل هذا التصرف غير جائز فى بعض الجهات ، وجب عندئذ العدول عن مباشرة الاعمال بهذا الشكل ، اللهم الا اذا عرض أمر استثنائى فيطلب من أجل الاتصال بشأنه ترخيص وزير الخارجية . ولقد وقفنا على حالات كان

فيها وزير الخارجية لا ينظر بعين الرضاء الى أية علاقة ودية تنشأ بين زملائه الوزراء وبين الممثلين الاجانب ، وذلك اما لغيرته على مركزه أو لتحرزه ، واما لاعتباره أن ظهوره بهذا المظهر أمر يفرضه عليه الوسط . وتقع مثل هذه الحالة على الاخص فى الدول الاوتوقراطية التى اذا عمل استثناء فيها لاحد الوزراء فلا يكون الا لنفوذه الشخصى الكبير، أو لتمتعه بحظوة خاصة لدى الملك لدرجة تتعذر معها الحيلولة دون تمتعه بمثل هذه الحرية فى التصرف، أو لأن له بوزير الخارجية علاقات صداقة شخصية أو سياسية .

ونقدر أن من الفضول فى القول الافاضة فى بيان المزايا التى تعود على المبعوث من مثل علاقاته هذه مع القائمين بالامر ونضم اليهم كبار رجال الدولة والبلاط ككبير الامناء ، والقائد الاعلى للجيش والبحرية ، والنائب العام، ورئيس ديوان المحاسبة ، وكذا كبار رجال البرلمان كرئيسى المجلسين . على أنه يجب على المبعوث أن يباشر هذه العلاقات بكل دقة وتحفظ والا وصف بأنه دساس أو ذهب ضحية احدى الدسائس

أبناء وطن المبعوث ذوو المراكز الرسمية . — يحدث أن يوجد بين موظفى البلد الذى يقيم فيه المبعوث من هم من أبناء وطنه . ويستحق هؤلاء أن نتناولهم بالذكر هنا بصفة خاصة .

نعم أن التقاليد الدستورية تحرم اليوم من وجهة المبدأ استخدام الاجانب فى مصالح الدولة بتاتاً، غير أنه يحدث أن تطلب بعض الدول الناشئة والتى لم تتقدم بعد كثيرا ، معاونة بعض الدول الكبرى لتنظيم أحد فروع حياتها العامة أو جيشها أو بحريتها . فترسل الدولة الكبرى حين تجيب هذه الرغبة بعثة من الضباط أو الخبراء أو بعض الافراد من الاكفاء الى البلد المشار اليه . وبديهى أن يكون رئيس وأعضاء هذه البعثات على علم بالكثير من المسائل التى يمكن أن تهم المبعوث نظرا لاتصالهم اليومى بزملائهم الوطنيين . فللمبعوث اذن كل المصلحة فى انماء العلاقات الطيبة مع هذا الفريق من أبناء وطنه ، وهم الى حد ما

جزء من الجالية . على أنه يجب عليه أن يقنع بما يسمح لهم اخلاصهم ووفاؤهم للحكومة التي تستخدمهم بالافضاء به. وانما يحدث أيضاً أن تكون البعثة العسكرية اداة للتدخل السياسى تحت ستار تلك التسمية ، فيطلب منها فى هذه الحالة أن تتعاون معاونة وثيقة مع البعثة السياسية . وهذه حالة خاصة لا نرى محلا للتعرض لها .

السياسيون المعتزلون ورجال المعارضة . — ولا نبالغ مهما شددنا فى توصية المبعوث بايجاد طيب العلاقات بينه وبين كبار الموظفين المعتزلى العمل فى الدولة المعتمد لديها ، حين يكونون من الشخصيات ذوات الكفاءة والمقام الرفيع والخبرة . فالمبعوث الذى يوجه كل عنايته فى حفلة ساهرة الى أقوياء الساعة ، ويهمل السفير الذى اعتزل العمل بحجة عدم المقدرة عليه من الوجهة الصحية — وذلك ما لا يطابق الحقيقة دائماً — وتكون له به معرفة قديمة أو تعرف به فى تلك المناسبة ، لا يفطن الى أنه ربما ارتكب بفعله هذا خطأ لا يمكن اصلاحه ، وأنضب ينبوعاً قد يحتاج اليه فى المستقبل .

أما المبعوث الذى يجرى على عكس ذلك ويحوط هؤلاء الاشخاص بالود ، فيغلب أن يجدهم على استعداد لقبول تقربه منهم . ذلك لان فى زيارات المبعوث لهم ودعوته اياهم الى دار البعثة ارضاء لهم ورفعاً لشأنهم الاجتماعى ، وهو ذلك الشأن الذى ربما يكون قد نال منه الاعتزال . كذلك ترتاح نساؤهم الى الاقبال على هذه العلاقات التى لم تكن منتظرة منهن ، ولا يلبث المبعوث فى أغلب الحالات أن يتبين أن جهده فى هذه السبيل لم يذهب سدى . فيجد ذلك الصديق الجديد على استعداد للتحدث معه بصراحة لا يخشى معها أن يكشف عن ذات نفسه لرجل من أخص صفات وظيفته الكتمان . وهو لا يتقيد بمثل ما يتقيد به الموظفون الموجودون فى الخدمة من ضرورة كتمان الاسرار الرسمية . هذا فضلا عما له من صدق النظر وطويل الخبرة فى ماضيه وما لا بد أن يكون بينه وبين بعض الدوائر الهامة من الصلات ، بل وبين بعض الاوساط الحكومية فى غالب الحالات .

وقد يكون له من نفوذه الشخصى أحياناً ما لا يخشى معه الافاضة فى القول اذ لم يعد أمامه ما يطمع فيه . وبجمل القول أن المبعوث يجد فيه الرجل الذى يستفيد من خبرته ويكون له منه مصدر ثمين لاستقاء المعلومات .

غير أنه يجب التمييز هنا بين السياسى الذى اعتزل العمل واستمر وفياً لحكومته ، وبين من دفعه الاستياء الى موقف المعارضة الصريحة كثيراً أو قليلا . فالواجب على المبعوث أن يتبين ذلك الفرق الاساسى بين الحالتين ثم يعمل طبقاً لما يتضح له ، فقد يكلفه الخطأ فى ذلك كثيراً . اذ يحدث فى الواقع أن ينقل ذلك الشخص أحاديث المبعوث الى الدوائر العالية مدفوعاً الى ذلك بمجرد عاطفة الولاء ، أو يكون متطلعاً الى منصب سام فيأمل بذلك العمل الحصول على ثقة تلك الدوائر . ومع صرف النظر عن المحرضين الذين يتعمدون الاتصال بالمبعوث بقصد تعرف أسراره ، فاننا نوصيه بشدة الحذر .

هذا وقد يجد المبعوث من السياسى المعتزل ، الذى استمر حائزاً لثقة الحكومة ، واسطة صالحة لايصال بعض الانباء الى الدوائر المختصة ، مما لا يريد المجازفة بالتحدث فيه بنفسه . فمن ذلك أنه لو شاء معرفة رأى الحكومة فى موضوع دقيق من مثل التقريب بين الدولتين أو ارتباطهما بعقد وفاق وتفاهم ، فهو لا يجد وسيطاً أحسن من الدبلوماسى المعتزل من أهل البلد الذى يقيم فيه ، والذى لا يزال يجمعه بوزير الخارجية طيب العلاقات . فيختار لمهمته هذه رجلا ذا قدر ورأى وثقة واختبار ، وله علم متين فوق ذلك بالعادات الدبلوماسية ، ولو لم يكن له مركز رسمى .

وكثيراً ما يختلف تقدير وزراء الخارجية لمثل هذه العلاقات فيشعرون ازاءها بمختلف الاحساسات ، متسائلين فى داخل نفوسهم عما اذا كانت الانباء التى تصلهم بهذا الطريق ووسائل التمحيص التى تتهيأ لهم بها ، تتعادل مع خطر افشاء الاسرار الذى قد يرتكبه ذلك الموظف المعتزل . على أنه لم يعد من الميسور لهم فى أيامنا هذه التدخل فى أمر علاقات المبعوث بمثل ذلك السياسى ،

حتى ولو كان من المعارضين لهم معارضة ظاهرة . فهم لذلك يلتزمون الوقوف اذا اقتضى الحال عند حد الحيلولة بين هـذا الموظف المعتزل وبين معرفة الاسرار الهامة . ذلك لأنهم لايراعون موضوع حسن العلاقات مع البلد الآخر فحسب، بل يراعون البرلمان والصحافة والرأى العام على الاخص،حيث يجد رجل السياسة المعارض ، بل وأى شخص مستاء بسيط ، صدى لاتهاماته . فالمبعوث الذى يتصل بمثل هذا الرجل يجب أن يكون اكثر دقة فى التصرف وأشد احتراساً مما يفعل فى الاحوال المختلفة التى عرضنا لها فيما تقدم . فاذا راعى ذلك وجد فيه مصدراً جيداً للمعلومات ، بل ربما كان هو أحسن مصدر يستطيع المبعوث وجوده . ذلك لأن رجل المعارضة ، معتزلا كان أو غير معتزل ، يقدر مزايا اتصاله بالمبعوث حق قدرها ، بل ويؤمل أن يجد منه معيناً له — وهذا أمر خيالى فى الغالب . لذلك فهو لا يتحذر فى كشف ذات نفسه اليه ، واذا كان بطبيعته قليل الوفاء والاخلاص فانه يفضى اليه أيضاً بأهم المسائل السرية التى يتيسر له معرفتها . نعم قد يفعل الرجل الوفى المخلص مثل هـذا العمل أيضاً لاعتقاده أنه يخدم بذلك قضية الحق فى نظره ، ولكن حفيظة نفسه لها أثر على كل حال فى اقدامه على مثل هذا العمل .

أما أعضاء البرلمان من حزب الحكومة ومن المعارضين وغيرهم من الاشخاص البارزين فى عالم السياسة ، فاننا لا نتعرض لموضوع علاقاتهم بالدبلوماسى مهما بلغت صلات المودة بينهم وبينه ، لان كل أو بعض ما قدمنا ينطبق فى الواقع عليهم ، ومن السهل أن يستخلص القارىء منه ما يتعلق بهم .

زملاء المبعوث فى الهيئة الدبلوماسية . — أما علاقات المبعوث بالممثلين الدبلوماسيين المعتمدين مثله لدى رئيس الدولة نفسها ، وكذلك ان شئنا التوسع علاقاته بأعضاء بعثاتهم ، وبالسيدات من عائلاتهم ، فهى علاقات من طبيعة خاصة . ذلك أنهم (زملاء) كما تقضى بذلك التقاليد وعادات الحياة . واذا كانت الهيئة الدبلوماسية لا تقوم فى الواقع بعمل رسمى بتلك الصفة الا فى النادر — ولو أن ذلك يحدث أحيانا بدليل وجود وظيفة (العميد) — فان هـذا لا يمنع من

كونها هيئة اجتماعية صغيرة، يتساوى أعضاؤها فيما يتمتعون به من الامتيازات، ولهم — فيما عدا أمور السياسة — مصلحة واحدة. ومن شأن ذلك أن يوجد بينهم نوعاً من التضامن تترتب عليه حقوق وواجبات من نوع خاص، ويزداد هذا التضامن فى البلاد النائية حيث يتألف من الهيئة الدبلوماسية ما يشبه العائلة الكبيرة. وفوق هذا فان دبلوماسيي العالم يؤلفون فى مجموعهم جماعة فى دائرة تكاد تكون مقفلة الحدود، ومن قضى فى السلك بضع سنوات لا يبعد أن يجد فى كل مركز جديد يحل فيه زملاء سبقت له معرفتهم، وتربطه فى الغالب بهم صلات المودة الصحيحة.

وأول ما تمتاز به هذه الصلات هو نوع من المودة الخاصة يبلغ أبعد الحدود فى علاقات الحياة اليومية، بينما تختفى وراءه الاختلافات السياسية الصعبة التذليل. وتمتاز هذه الصلات فى الحياة العملية بأن الزملاء، وهم من مهنة واحدة ويسعون الى غرض متشابه وهو تفقد المعلومات، لا يسرفون فى اعطاء ما يحصلون عليه من المعلومات الا لمن يعاملهم بالمثل. وهكذا لا تلبث أن تنشأ بينهم طريقة (الاخذ والعطاء).

فى هذا الوسط المنعزل تتيسر المقابلة كثيراً دون أن يكون فى ذلك ما يلفت النظر، هذا فضلا عن أن قلة ما لدى الدبلوماسيين من مشاغل فى بعض المراكز، وما لهم من عادات مقررة تقضى بها التقاليد، يجعلهم يشعرون فى وسطهم الخاص بحرية أكثر من التى يجدونها فى الأوساط الأخرى خصوصاً فى البلاد المتأخرة، حيث تبدو لهم تلك الأوساط غير مألوفة. وكل هذا يجعل الزملاء يقضون أكثر أوقاتهم معاً فى اجتماعات خصوصية أو فى أندية الرياضة البدنيـــة.

ويسهل اتصال الزملاء الذين يمثلون بلاداً متوادة أو متحالفة بعضهم ببعض أكثر من اتصال غيرهم ممن يفرق بينهم تعارض السياسة. واذا كان التحفظ فى الاتصال فى هذه الحالة الاخيرة هو المثل الأعلى الذى ينشده أولئك الزملاء

وحكوماتهم فليس ذلك بالقاعدة المطلقة ، والواقع أن الدبلوماسى بينما هو لا يهمل الاتصال بمن يحتاج اليهم بسبب الأعمال يميل بعاطفة الاستقلال الطبيعية الى الانقياد لميله الشخصى واستحسانه فى اختيار أصدقائه من بين أفراد الهيئة الدبلوماسية عموماً . هذا ويقرب تشابه الأصول الاجتماعية والعقلية والاذواق بين الزملاء بمثل ذلك التقريب الذى توجده بينهم السياسة ، ولذلك يحدث أن تنشأ علاقات ودية وشخصية متينة للغاية بين دبلوماسيين ينتسبان الى بلدين لا رابطة بينهما ، بل ربما كانا متعاديين، وقد شوهدت فى الحياة الدبلوماسية قبل الحرب أمثلة عديدة لذلك . ولاعجب فى أن يرى الانسان دبلوماسياً من رجال احدى الدول المتمدينة الكبرى يستسيغ الاتصال بزميل من نوعه ، ولو من فريق معارض ، مفضلا ذلك على قضاء وقته مع ممثل البلد الأقل مدنية من بلده ، الذى لاتجمعه به غير جامعة السياسة ولا يمكن أن يفهم أحدهما الآخر ، بل بالعكس يفصل كل شىء فى الحياة العادية بينهما حتى أساليب المعاشرة . على أن ما يتصف به الدبلوماسى من الشهامة وكريم الخلال يضعه بلا شك فوق كل التأويلات فيما يتعلق بميوله الخاصة فى اتصالاته . وهذه حالة كثيرة الشيوع وكل فرد من أهل السلك لايراها الا طبيعية . أما الغريب الذى لاخبرة له فانه لاشك يدهش حين يرى أشخاصاً تجمع بينهم اليوم أوثق روابط المودة يصبحون فى الغد — وعلى علم منهم — خصوماً فى أشد حالات العداء .

غير أن هذا العلم نفسه هو الذى يمكنهم فى الواقع من توثيق علاقات الود الصادق بعضهم ببعض بصفتهم الشخصية ، دون اضرار بمصالح دولهم . فهم يطوون فى أعماق نفوسهم ما يجب أن يبقى منطوياً ، ويتذرعون بالقليل أو الكثير من الحذر تبعاً للظروف ؛ وهكذا نرى أولئك الزملاء التابعين لامم لا توجد بينها أية صلة، بل ومتعادية، ينصرفون معاً باتفاق تام بينهم الى مشاغل متنوعة لا علاقة لها بمهنتهم ، ويكنون فى صدورهم عواطف محبة صحيحة بعضهم للبعض، هذا بينما هم يبعدون بالحذر العادى من أحاديثهم كل سبب للاصطدام ، بمهارة

تكسبها الخبرة . وتلك حالة بسيكولوجية غريبة بلاشك، وهى حالة ذلك الامتزاج الفريد فى نوعه بين الشك والاخلاص فى آن واحد . ذلك لانه يوجد فى الحقيقة جانب من الاخلاص فى المعاملة يفرضه على الزملاء ما يجمع بينهم من الروابط فى ذلك العالم المنعزل ، حيث تتغلب عاطفة خاصة أحياناً على الخلافات العامة ، خصوصاً فى البلد الغريب ولفترة من الزمن على الاقل .

نضيف الى ما تقدم ، تبرئة لنفسنا ولكى لا يشك أحد فى اخلاصنا أو فى حكمنا، أنه توجد حالات يتمكن فيها المبعوث الذكى من الحصول من زميل له أقل ذكاء على معلومات لم يكن من مصلحته الافضاء بها . واذا تناولنا الموضوع من جانب آخر نقول أنه لا يوجد مبعوث ينظر بعين الارتياح الى ازدياد المودة بين أحد سكرتارييه وبين زميل له من فريق سياسى معارض، خصوصاً اذا كان هذا الاخير يفوقه فى الذكاء والخبرة .

هذا وقد يجد المبعوث لنفسه فائدة فى ايجاد علاقات له بسكرتارى زملائه مع بقائه وفياً مخلصاً . نعم أن الهيئة الدبلوماسية بعيدة بلا شك عن أن تكون مدرسة للفضيلة ، وانما الذى نؤكده رغم ذلك هو أن من يريد التمتع بالاعتبار فى داخل هذه الهيئة ، لابد له من السير على قواعد الشرف المعمول بها فى العالم المتمدين كله ، وذلك أمر ميسور رغم غرابة الوسط المحيط به وتنوعه . ولا بأس من أن يستفيد المبعوث عند المناسبة من سخافة زملائه — بل ان ذلك من واجبه — وأهل المهنة بالطبع هم أخر من يلومه على ذلك . غير أنه اذا اعتاد استعمال الخبث غير المشروع لخدعهم بكيفية مستمرة ، فانه لا يلبث أن يرى الينابيع كلها تجف حوله، لا بل ويسوء مركزه فى وسط الهيئة الدبلوماسية . وقد يجر عليه ذلك أسوأ النتائج ويطبعه نهائيا عند جميع زملائه فى العالم بطابع الرجل السيء الطوية . على أن مثل هذا السلوك يمجه كل رجل ذو نفس أبية .

والمبعوث فى البلد الجديد لايلبث أن يتمكن من تقسيم زملائه من وجهة أعماله الى ثلاث طوائف يختلف بعضها عن البعض : الأولى طائفة ممثلى الدول

المحالفة والمصادقة لوطنه وهم الذين تجمعه بهم علاقات العمل الكثيرة ، ويمكنه أن يحادثهم بصدر مكشوف، مؤملا منهم المقابلة بالمثل من حيث طيب المعاملة . وتأتى بعد ذلك طائفة الزملاء الذين لا يجذبه نحوهم أى ميل سياسى وقد يكونون منضمين الى جماعة من الدول معارضة لبلده ، ولكن شخصيتهم البارزة ومركزهم الاجتماعى يجعلان منهم مصدراً كبير الفائدة للمعلومات. وأخيرا يلاقى المبعوث غير أولئك زملاء من الذين — وان حسنت معاملتهم — يمثلون بلادا لا شىء يجمع بينها وبين بلده، ولا فائدة له منهم من وجهة استقاء المعلومات، لانهم هم أنفسهم لا يتزودون منها بطريقة صالحة اذ هم قليلو الاتصال بالعالم السياسى.

فمعاملة المبعوث للزملاء من هذا الفريق الاخير هينة عليه اذ يقف معهم عند حد طيب العلاقات الشخصية بغير أن يطمع فى شىء من وجهة المعلومات من ناحيتهم، وبغير أن يمدهم بشىء منها كذلك . فكأنهم من هذه الوجهة لا وجود لهم فى اعتباره . وكذلك الحال بالنسبة للزملاء من الفريق الثانى الذين لا يميلون لاعطاء الاخبار ، وهذا لا يمنع المبعوث بالبداهة من أن يتصل بهم بعلاقات المودة الشخصية .

أما بالنسبة لزملائه من ممثلى الامم المصادقة ومن باب أولى المحالفة ، فالأمر يختلف تمام الاختلاف . اذ من الطبيعى أن توجد بينهم معاونة وثيقة، سواء فيما يختص بما يمثلونه من المصالح المشتركة أو المتشابهة لدى الحكومة المعتمدين لديها أو فيما يختص بتفقد الاخبار . ووجود هذه المعاونة فى الظروف العادية هو من صالح الحكومات نفسها اذ تهيء لها طائفة عديدة من المدافعين عن القضية الواحدة ، وعدداً من المخبرين ذوى القدر والقيمة . واذا أخلص زميلان فى تبادل المعلومات التى تهمهما سوياً فانهما ينتهيان الى تقسيم المهمة بينهما الى حد ما، وفى هذه الحالة لا يكون لدى أحدهما سر سياسى ذو شأن يخفيه على الآخر. وهما لا يتبادلان معلوماتهما واستنتاجاتهما فحسب، بل وقد يتناول هذا التبادل بالطبيعة فى بعض الأحوال ما يتلقاه كل منهما من حكومته من

التعليمات ، وما يصل اليه من التبليغات من جهات أخرى ، لا بل ويتبادلان رسائلهما كذلك . وليس أنجع من هذه الوسيلة لتمحيص المسائل ، بيد أنه يجب أن يحرص كل منهما على أن لاتبقى أوراقه عند زميله احتراماً للمبدأ ودرءاً لخطر فتضاح سرية الاصطلاحات الرمزية . ولا تتناول تلك الثقة بالطبع شئون الامراء الخاصة ولا المسائل السياسية التى لا تهم الا أحد الطرفين وحده .

وبديهى أن المعاملة بالمثل هى الشرط الاساسى لمثل هذه العلاقات، فهى التى تحدد مدى ما يمكن أن يصل اليه المبعوث فيها بغير اضرار بمصالحه . ويجب أن لا يعنى الزميلان كثيرا بواهى اعتبارات الكرامة الذاتية ، وأن يتبادلا تبليغ كافة الانباء المهمة بغير ابطاء ، أى حين تكون للمعلومات قيمتها مهما كلفهما الامر . هذا على أن يراعى كل منهما ازاء الآخر شديد الكتمان فلا يذكر مصدر الرسائل التى يبلغها بتلك الطريقة الا اذا اتفق الطرفان على ذلك، وعند ما يكون ذكر المصدر مفيدا . ولا يجب أن يدأب أحد الطرفين على التحفظ فى ارائه رامياً الى اصابة هدفين فى آن ، هما الاستفادة من زميله ، والتفوق عليه فى كسب احترام الحكومتين ، اذ أن هذين الغرضين متعارضان . واذا شعر المبعوث بأن زميله لا يبلغه كافة الانباء الهامة، أو أنه يتأخر عمدا فى هذا التبليغ ليحفظ لنفسه أكبر النصيب فى الفخر — والحكومات المتحالفة تتبادل كذلك الانباء الهامة — فأنه لا يسعه الا سلوك سبيل التكتم ثم يزن مايفضى به الى زميله فلا يعطيه الا بقدر ما يبديه له هذا الزميل من الثقة . على ان الاتصالات الدبلوماسية التى يحصل فيها تبادل تبليغ كل ما يسمح العمل بتبليغه بغير اية انانية هى فى الواقع نادرة كل الندورة . ومع ذلك فهى المثل الأعلى الذى اذا لم يتيسر ادراكه بسبب ما يحمل عليه الزهو الانسانى من الطموح الى اصابة جانب من النجاح ، يكون من الواجب على الأقل بذل الجهد من الجانبين لايجاد درجة من الثقة تكفى لسد حاجات العمل ، التمسك بهذه الدرجة متى تم بلوغها .

وهذه الطريقة لا بد منها لتحقيق الفائدة من العمل الدبلوماسى فى البلد

الذى توجد فيه مصالح متشابهة لعدة دول يراد الدفاع عنها . والحكومات جميعها توافق على اتباع هذه الطريقة من الوجهة العملية . اما من الوجهة النظرية فانه لا توجد حكومة تؤيد رسميا استعمال هذه الطرق التى تقترب أحيانا من حدود الخيانة العظمى . لأن المبعوث الذى يسترسل فى العمل بها كثيرا قد ينتهى به سوء الحظ أو سوء التصرف الى تبليغ وثيقة لزميل محالف لم تكن حكومته لترضى باذاعتها بغير تعليمات صريحة منها فى صددها . على انه لا يتعرض فى غالب الاحيان، عند ما يصل امر هذا الافشاء الى علم وزارته، الى أكثر من التوبيخ ، ولا توجه اليه تهمة افشاء اسرار الدولة . وفى ذلك ما يذكره على الدوام بشدة الحرص وامعان النظر الضروريين فى مثل هذه الأحوال .

والحرص أشد لزوماً عند ما يتعلق الامر بزميل ينتسب الى بلد تكون ميوله للبلد المبعوث فاترة أو معادية . ومن البديهى أن لا تكون فى مثل هذه الحال معاونة فعلية واسعة النطاق ولا موادة سياسية . غير أن المبعوث الذى يجتنب التكلم فى السياسة بتاتاً مع زميل له من هـذا النوع خشية المسئولية ، يكون سقيم التقدير لمسئوليته وواجبه . ذلك لان مثل هذه المحادثات هى أحسن الوسائل للاذاعة كما أنها توسع للمبعوث دائرة النظر، وتوقفه أحياناً من خلالها على أشياء بالغة فى الاهمية . فقد يحدث مثلا أن يكون مبعوث الدولة المعارضة واقفاً على دقائق السياسة الداخلية للبلد الذى يقيم فيه كلاهما . فاذا كان بينهما ميل متبادل وثقة فأن هذا الاخير يكون على استعداد للافاضة مع المبعوث فى هـذا الشأن وغيره مما لا يمس علاقاتهما بالذات، وليست المعلومات التى يحصل عليها المبعوث بهذه الكيفية خالية من الفائدة بذاتهـا ، فضلا عن انها قد تكون أحياناً ذات تأثير غير مباشر فى العلاقات الخارجية . والمبعوث الذى يثق من علم بعض الزملاء وخبرتهم فى مجال معين، يحسن به عند التزاور معهم أن لا يبعد بهم كثيرا عن ذلك المجال فتتوافر له بهذه الوسيلة المصادر العليمة بمختلف الموضوعات . كذلك يحدث أحيانا — ولو أن ذلك نادر الوقوع مع ممثل الدولة ذات المصالح المعارضة

وأكثر ندورة مع أحد دبلوماسيي الفريق المحايد — أن يثير اهتمامه ودهشته وقوفه على وجه ثالث لموضوع ذى أهمية حيوية لحكومته . وبالطبع يجب عليه من ناحيته أن يجد البضاعة الفكرية ليقدمها مقابل ما يأخذه من محدثه. على أن هناك حالات استثنائية يكون فيها هذا الاخير قانعاً ومرتاحاً للفرصة التى سنحت له للمباهاة بعلمه الخاص أمام الزميل الجديد ، فلا يتقاضى شيئاً مقابل ذلك . كما توجد حالات يكون فيها الزميلان منتسبين الى فريقين متعارضين ولكنهما يقيمان فى بلد ليس لبلديهما فيه أية مصلحة سياسية — كما كان وزيرا النمسا والمجر وروسيا فى احدى بلاد أميريكا الجنوبية — فى هذه الحالة يكون فى وسعهما ان يوجدا بينهما تعاونا وثيقا، وأن يتبادلا الاخبار دون ان يكون فى ذلك أى اخلال بواجباتهما .

وهنالك زميل يجب على المبعوث أن يؤسس معه أطيب العلاقات بصفة خاصة ، وذلك الزميل هو الذى يمثل فى بلد المبعوث الحكومة المعتمد لديها هذا الأخير. ذلك لان هذين الزميلين انما هما حلقتا الاتصال بين بلديهما وكلاهما مكلف بمعالجة موضوعات واحدة ، فمن مصلحتهما أن يتعاونا معاً ولو أن طبيعة الاحوال تجعل اتصالهما ببعضهما بعيد الوقوع ، واذا تقابلا كان ذلك فى مناسبات متباعدة . غير أن هذا الاتصال مفيد على كل حال لحسن سير الامور وهو يهىء للمبعوث عند الفرصة مصدراً جيداً للمعلومات ، لان ذلك الزميل يمتاز بمثل ما يمتاز به المبعوث من الوقوف على عقلية البلدين .

فالمعلومات التى يتيسر للمبعوث الحصول عليها من زملائه كثيرة ويجد منها مكملا كبير القيمة لمعلوماته الاخرى . وانما يجب عليه أن ينقدها ويجردها من مؤثرات النظر الشخصى التى لا تخلو منها ، وهى المؤثرات المنتشرة فى مثل هذه الدوائر، والتى سبق أن تكلمنا عنها . وهناك بجانب ذلك مزية كبرى تقدمت الاشارة اليها وهى تيسر مقابلة المبعوث لزملائه فى أى وقت دون أن يكون فى ذلك ما يلفت النظر ، والامر بالعكس بالنسبة لغيرهم من الاشخاص . ولا

يجب أن يعطى المبعوث للتقاليد فى أمر زيارات زملائه كبير أهمية ، وفى وسعه أن يجد الكثير من الاعتذارات اذا اقتضى الحال لقيامه بالزيارة حين تكون واجبة له على زميله . فمن ذلك أن يكون سكنه بعيداً أوأن يكون زميله متقدماً عنه فى السن أو اكثر مشغولية أو أضعف صحة . ولقد أشرنا فى مواضع عديدة فيما تقدم الى تفوق مركز الزائر على المزور.

علاقات المبعوث بالكنيسة. — يحسن بالمبعوث، متديناً كان أوغيرمتدين، أن يرعى العلاقات بينه وبين الكنيسة سواء كنيسة البلد الذى يقيم فيه أم كنيسة بلده أم كنيسة البلدين فى حالة اتحاد الدين . فكبار رجال الدين والقسس القائمون بالشعائر فى الكنائس يرتاحون لمثل هذا الالتفات فى هذا الزمن اللاديني. واذا لم يقف المبعوث فى اتصاله بهم على أمور معينة فان هــذا الاتصال يساعده على تعرف نفسية الشعب الذى يعيش فى وسطه ، ومعرفة النفسيات لازمة فى الواقع للدبلوماسى لزومها للقسيس . وغير هـذا فان لبعض كبار رجال الدين صلات لا يستهان بها ، ولدى القسيس الكاثوليكى على الاخص ، علاوة على دماثة الخلق ، ذكاء وحيلة يجب أن يقدرهما الدبلوماسى .

العلاقات الخصوصية — النساء — المصادر العرضية للمعلومات . — كذلك قد تكون علاقات المودة مع بعض الأفراد غير الرسميين ذات نفع للمبعوث كمصدر للمعلومات . غير أن مثل هذه العلاقات نادر مع الرجال بسبب جو الشك والتخوف الذى يحيط بالدبلوماسى ، وانما يسهل نوعاً على المبعوث أن يوجد لنفسه علاقات اجتماعية أوثق اتصالا ببعض كبيرات السيدات اللواتى يتردد على دورهن (صالونات) رجال البعثات الاجنبية ، حتى ولو لم تكن لازواجهن صفة رسمية . وأخيراً توجد العلاقات الغرامية وهى ان لم يكن لها ذلك الشأن الكبير الذى ينسب اليها فى العادة والذى كان لمثلها فى الأزمنة السالفة ، فأن لها بلا شك بعض النفع فى عصرنا الحاضر .

وخاصية مثل هذه العلاقات أن قامت فى الحقيقة على الود المجرد عن الغرض ،

هى أنها تعاون المبعوث كثيراً على دراسة نفسية الوسط الذى يعيش فيه . ذلك لان حديث أصحابه وصاحباته انما يعبر بكثير أو قليل من الدقة عن كل ما يقال لهم بالصراحة ولا يقال له فى الغالب — وهو الدبلوماسى — الا لاغراض خاصة فى غرفة الوزير . فيتمكن بهذه الوسيلة من معرفة الامة التى تضيفه على حقيقتها ، ويقف على مجرى الميول السياسية التى تنطوى عليها نفوس أهلها بكيفية أكثر دقة وأكبر حيوية من قراءة الصحف . والمبعوث الذى يتصل بشخص ذكى ذى نفوذ فى بلده ، يتحدث اليه بالصراحة ، بعيد عن أن يخطىء فى الحكم على مدى الحركات الوطنية أو المحلية مثل زميله الذى لا يبرح مكتبه ، وقد يتمكن فيما بعد من أن يتحرى أهميتها بنفسه . وتلك هى الفائدة التى لمثل هذه العلاقات .

أما ما يروى عن تلك الاسرار السياسية التى تكشف عنها للدبلوماسى صديقة محبة من نساء الوسط الوطنى الراقى ، فما هو الا حديث خرافة . وقد انقضى زمن (دبلوماسية السرير) لان المحظيات وكبيرات المتبذلات (Cocottes) لم تعد تسيرن السياسة . نعم قد تعطى زوجة أو خليلة أحد كبار الموظفين لصديقها من رجال الهيئة الدبلوماسية نبأ له شأن . ولكن هذه أحوال فريدة ، ومثل تلك الصلات يثير من الشبهات فى الغالب ما لا يجعلها طويلة الامد . على أن الرجل المهذب لا يرضى بالاستفادة ، بمثل هذه الوسيلة الوضيعة ، من عاطفة غرامية يبثها الا فى حالة ما اذا أعطته صاحبته وثيقة رسمية أو بعض بيانات لاشك فى حقيقتها ، وهذا مالا يحصل أبداً . ذلك لان رجل السياسة العصرى لا يفضى الى زوجته باسراره ولا الى خليلته من باب أولى . واذا كشف للأولى عن بعض دخائل السياسة فأنه يكون لديه مايحمله على الاعتقاد بانها فوق كل خيانة زوجية ، لا بل ويثق من أنها لاتذيع السر ولا تخطىء فى القول . ولذا فان نتف الاحاديث التى تلتقط مما يدور فى وسط العائلة ، وتنقل غير مفهومة ومشوشة الى العاشق على لسان خليلته أثناء مقابلة خفية ، لا يجد فيها فى الغالب أية فائدة . بل ربما عملت على تضليله وكان ذلك مقصوداً من الجهات المختصة .

ويحدث أن تخدم المصادفات المبعوث فتمده بمعلومات ذات قيمة . فمن ذلك ان يقابل شخصاً فى جمع معين ، أو يرى اثنين يتناولان العشاء فى مطعم على مائدة واحدة لم يكن يتوقع أن توجد بينهما صلة . فلمثل هذه المصادفات معان كثيرة يدركها من يحسن الملاحظة والاستنتاج . ومن ذلك أيضاً أن يسمع من عامل يشتغل عنده بالصدفة أن رئيسه كلفه بنقل أثاث وزير الخارجية فى يوم معين ، فيتمكن المبعوث بمقارنة التواريخ من استنتاج صحة استقالة الوزير التى كانت متوقعة من بعض الادلة الاخرى .

العيون والجواسيس والمخبرون السريون . — يعتقد الغريب عن السلك أن الكذب والتجسس هما العمل الاساسى الذى يشتغل به كل دبلوماسى ماهر . غير أن الذى يحمل على الدهشة هو انه بالرغم من هذا التصور يظل صاحبه يبدى عظيم الاحترام للسلك . على أننا نرجوا أن يكون القارىء الذى تمشى معنا الى هذه النقطة ، قد تبين الحقيقة بالنسبة لتلك الشهرة وهى شهرة الخبث المتناهى . على أنه من العبث محاولة انكار وجود الوسائل غير الشريفة والرشوة وقيامها للاسف بدور عظيم فى العلاقات الدولية ، وسيظل الحال كذلك طالما قامت هذه العلاقات على أساس (الانانية المقدسة) عند الامم . لذلك لا نرى أنفسنا فى حاجة للافاضة فى بيان الاهمية التى تعلقها حكومة ما على حصولها على سر له شأن من الاسرار السياسية أو على الاخص الحربية ، كنص معاهدة أو رسم قلعة أو خطة تعبئة دولة منافسة . ولكن يجب أن يكون الخبر صحيحاً وعن أمر معين ثابت ، وهذا ما لا يكاد يحصل أبدا . والغالب أن المخبرين السريين الذين يسعون للحصول على المال بكل وسيلة ، لا ينقلون الا أحاديث فارغة واشاعات غير صحيحة ربما بالغوا فيها عمداً ، أو اخترعوها اختراعاً ، ليقدموا منها بضاعة خلابة تعجب المشترى ، أو على الاقل تثير اهتمامه . وفوق هذا فان عدم وجود علاقات حقيقية لمثل هؤلاء المساكين بالدوائر المختصة ، يجعل الاخبار تجيئهم بطريق النقل عن شخص عن آخر وثالث ورابع ، وهم ليسوا

على درجة من الادراك السياسى أو القدرة على النقد تمكنهم من استخلاص نتف الحقيقة التى قد تحتويها هذه الاخبار . فهم لا يعنون بهذا النقد أبدا ، وكل همهم ينحصر فى الاستفادة من الأجر الذى يعطى لهم . وكثيراً ما يحدث أن يبيعوا بضاعتهم المحضرة بكيفية توافق كل الاذواق الى دولتين متنافستين . ولم يكن من النادر فى الماضى — فى بلاد البلقان — أن يستأجر نفس العيون من النمسا والمجر ومن الروسيا فى آن واحد . وقد وقفنا بنفسنا على أكثر من مثل لذلك كما وقفنا أيضاً قبل الحرب على تقرير سرى مطول يصف بالتفصيل ما يزعم أن ألمانيا تنظمه فى الهند من ثورة . ومن السهل ادراك ما تسببه مثل هذه التقارير من العناء لمن يتلقاها ، فهو مضطر قبل كل شىء الى تمحيصها من مبدئها الى نهايتها ، والا كانت النتيجة تضليله والتشويش عليه .

ولا شك أن الخوف من تعريض الممثلين الرسميين للفضيحة والنميمة المترتبة على الاتصال بمثل اولئك الاشخاص ، علاوة على الاعتبارات المتقدمة الذكر ، هو الذى يحمل الحكومات على أن تعهد بمثل هذا العمل فى الغالب الى هيئة منظمة خاصة تابعة للوزارة مباشرة ، مقدرة أفضلية هذا الاتصال المباشر عن توسيط المبعوث بينها وبين هذه الهيئة . ومن رأينا وجوب اتباع هذه الطريقة بصفة عامة ، لان لدى المبعوث من العمل ما هو أفضل وأولى من اشتغاله بمشترى الوثائق وتنظيم التجسس ، على أن حكومته أن تكلفه بتمحيص الاخبار التى تتلقاها من هذا النوع . كما أن هناك استثناءات فى هذا الصدد أيضاً ، خصوصاً عند الازمات أو عند ما يكون الامر متعلقاً بنبأ مستعجل جداً . فاذا وصل الى علم المبعوث فى مثل هذه الظروف خبر مهم ، ويكون لديه من الاسباب ما يحمله على ترجيح صحته ، فالواجب أن لا تحمله اعتبارات الضمير على رفض قبوله . وانما يكلف أحد من يثق بهم من مرؤوسيه بالاتفاق على الموضوع مع المبلغ ، ويبعث بالوثيقة أو بالخبر الى حكومته بأسرع الوسائل وآمنها . ولكن مثل هذه الحالة لا يكون الا فريداً وحين يقدر المبعوث أن واجب الوطنية يجب أن تنتفى ازاءه

كل الاعتبارات الادبية وجميع ما يتعرض له شخصياً من الاخطار ، حيث أنه لا توجد حكومة تحترم نفسها ترضى بأن يشتغل الدبلوماسيون المعتمدون لديها بأمور التجسس . ويرتاح المبعوث اذا تخلص من هذا الموضوع واستأنف عمله اليومى . ولكن هذه الحالة تختلف بالطبع عن حالة تكليف المبعوث بايجاد علاقات متصلة له بأشخاص من ذلك النوع . فاذا جاء أحدهم الى دار البعثة فى الاوقات العادية مقدماً لها خدماته ، فالواجب أنه يرفض المبعوث مقابلته ويدعوه للاتصال مباشرة اذا شاء بوزارة الخارجية أو بوزارة الحربية فى بلده . وهو اذا فعل ذلك لا يتجنب تلويث نفسه فحسب ، بل والوقوع فى شرك منصوب . وتخوفه من الوقوع فى مثل ذلك الشرك يقضى عليه بشدة الحرص خصوصاً حين تتوتر العلاقات الدبلوماسية ، اذ فى مثل هذه الحالة تجد الحكومات التى تلجأ لهذه الطريقة مصلحة لها فى خفض شأنه بأيقاعه فى مثل ذلك الشرك ، كما أن بعضها يعمد الى ذلك لمجرد الرغبة فى التخلص منه .

ولهذا الموضوع صورة أخرى تختلف اختلافاً محسوساً عما تقدم ذكره ، وهى أكثر ندورة فى أيامنا هذه ولا توجد الا فى البلاد المتأخرة فى المدنية . نقصد بذلك أولئك الرجال ذوى النفوذ — وهم أحياناً من كبار الموظفين — الذين لا يترفعون عن العمل على زيادة مواردهم بما تمنحه بعض الحكومات الاجنبية مقابل أداء بعض الخدمات . فأمثال هؤلاء المأجورين الذين كانوا كثيرى الانتشار فى الماضى، لايزال لهم اليوم بعض الوجود . وتتنوع الخدمات التى تطلب الى هؤلاء المبلغين السريين ، ولكنها ليست فى أغلب الاوقات من نوع اعمال التجسس العادى . فيكتفى منهم وزير الخارجية الذى يستخدمهم باستعمال نفوذهم فى غرض معين ، أو بتقديم تقارير دورية على الحالة العامة . ومع ذلك فانه توجد حالات يطلب فيها أكثر من ذلك الى هؤلاء المخبرين الذين لا يحمد سلوكهم على كل حال . واستخدام أمثالهم ليس أمراً هيناً بالنظر الى المركز الذى يشغلونه، فهم ينقدون مثلا بعض المال باسم التوزيع على الصحف ،ولو أنهم

لا ينفذون هذا الشرط بحرفه .

نعم يجوز أن لا يخلو مثل هذه الخدمات فى بعض الظروف من الفائدة ، غير أن الافضل أن لا يكلف المبعوث بالتدخل فى أمر الاتفاق مع أولئك الاشخاص أو على الاقل يخفف عنه ذلك بقدر الامكان . فيقوم بالامر من أو له وسيط آخر يستدعى عند الضرورة خصيصاً من العاصمة .

ويعرف الكثير من البعثات نوعاً آخر من المبلغين من درجة أقل شأنا وأكثر تواضعاً ، مثل ذلك الصحفى الذى يتردد على دار البعثة بكيفية دورية . ولا ينتظر بالطبع من مثل هذا المبلغ ، مقابل ضئيل الأجر الذى يتقاضاه ، أن ينقل للبعثة أسرار الدولة ، بل يقتصر الحال معه على نقل بعض الانباء المهمة . وقد تكون منه فائدة ان كان نشيطاً ومتدخلا ، هى على الاخص اجتناب وقوع بعض الحوادث الهامة بغير العلم بها .

وأخيراً هناك ضباط وعسكريون يقومون بدافع الوطنية بالتجسس لمصلحة وطنهم فى البلد الذى يوجد به المبعوث . فكلما ابتعد مثل هؤلاء عن الظهور فى دار البعثة كان ذلك أفضل .

التدخل فى سياسة البلد الداخلية . — لقد عرضنا الى أحد جوانب هذا الموضوع فيما تقدم الا أننا نستسمح القارىء فى أن نقول كلمة فى ختام هذا الفصل عن تدخل المبعوث فى السياسة الداخلية للبلد المقيم به . ولا نقصد ذلك المجهود المشروع الذى يبذله لكسب الرأى العام لناحية بلده ، وانما نقصد التدخل فى الشئون الداخلية . ولقد كان مثل ذلك التدخل كثير الوقوع فى الماضى غير أنه أصبح اليوم نادراً ، وليست الدول الكبرى وحدها هى التى لا تحتمله أصلا وانما الدول الثانوية كذلك . ومع هذا فان هناك استثناءات لذلك خصوصاً فى البلاد التى لم تتقدم كثيراً فى المدنية ، وقد يحدث مثل هذا التدخل فى أوقات الأزمات والحروب فى بلاد من ذات الشأن الكبير فى العالم .

فاذا كان من واجب المبعوث أن لا يتدخل مطلقاً فى السياسة الداخلية

للبلد الذى يقيم فيه لداعى المصلحة أو بباعث الميل والهوى، فأن الوطنية تدعوه أحيانا للاقدام على ذلك. ومن الجلى أنه لكى يكون مثل هذا التدخل مثمراً يجب أن يكون فى أغلب الأوقات موشى بالذهب. فالمبعوث لا يدفع المال للصحف فحسب، بل ويؤثر على الناخبين أيضاً، ويجوز كذلك أن يؤثر أحيانا على بعض كبار الرجال بالنقود. ولكننا نجتنب التوسع فى صدد هذه التصرفات غير المقبولة، والتى لا يبررها فى نظرنا الا الحرص على منع وقوع الاعتداء على بلد المبعوث أو الرغبة فى كسب حليف له. ويجب أن لا يدهش المبعوث الذى يقوم بهذه المهمة اذا رأى الحكومة المعتمد لديها تطالب حكومته باستدعائه.

أما تدخل المبعوث فى الشئون الداخلية فى أحوال قائمة بذاتها وفى خلال اتصاله بوزير الخارجية، فقد عرضنا لذلك فى فصل سابق.

الفصل الخامس

علاقات المبعوث الاخرى (تابع ما قبله)

الصحافة والدبلوماسية

التشابه بين الصحافة والدبلوماسية . — يوجد بين الدبلوماسية والصحافة شيء من الصلة يقرب بينهما ، لا لأن الصحافة ، وهى أحد العوامل ذات الشأن الاول فى الحياة الحاضرة ، تعتبر من الادوات القوية التى تستخدمها الدبلوماسية العصرية فحسب ، بل ولأن عمل هاتين الهيئتين متشابه بعض التشابه . والواقع أنهما تؤديان كلتاهما وظيفة الاخبار وتشتغلان بأمر العلاقات بين الدول ، عاملتين على التأثير فيها وتوجيهها فى الاتجاه المقصود . وقد صدق الدبلوماسيون عند ما وصفوا الصحفيين بأنهم « زملاء » لهم .

ومع ذلك — ولايؤاخذنا الصحفيون — فان الذى لاشك فيه هو أن الدبلوماسية تفوق الصحافة كثيراً من ناحية الاخبار . نعم توجد لذلك استثناءات كبيرة ، وبعض المقالات الرئيسية فى الصحف جدير بأن يفخر به أقدر السفراء لو أنه صدر عنه ، كما أن بعض التقارير الدبلوماسية يقوم من أوله لآخره على الخطأ . ولكن التقرير الدبلوماسى بصفة عامة يحتوى على بيانات أوسع وأدق ، وينتهى الى نتائج محكمة من حيث سلامة المنطق أكثر من مقال الجريدة . وليس فى هذا ما يدعو للدهشة لان واضع التقرير قد يكون من الموظفين الذين قضوا زهرة العمر فى مزاولة هذا العمل ، ومضوا فيه العديد من السنوات ، حين لم يكتسب الصحفى فى الغالب شيئاً من مثل خبرته . وغير هذا فان من النادر أن تكون للصحفى مثل العلاقات التى للدبلوماسى مع الدوائر المسيطرة . وبينما الاخير قادر على التخصص فى عمله وقصره على البلد الذى يقيم فيه ، فان الحال يختلف بالنسبة للصحفى

المضطر رغم ارادته للكتابة فى أكثر الموضوعات تباينا . ومع ذلك فان مراسلى كبريات الصحف فى الخارج اكفاء لمهمتهم على وجه العموم .

كذلك يوجد ظرف آخر يؤثر تأثيراً سيئاً على نشاط رجل الصحافة دون الدبلوماسى وهو ميل الجمهور ، أو بعبارة أخرى ثورة فكر الجمهور العصرى بالنسبة للاخبار الرنانة الكبيرة التأثير ، وربما كان هـذا الميل آتياً من القارة الاميركية . فالصحفى العصرى مضطر لاذاعة ما من شأنه اثارة اهتمام أو حساسية الجمهور بغير ابطاء فلا يتسع لديه الوقت لتمحيص الاخبـار . على أنه اذا لم يكن الخبر صحيحاً تيسرت معالجة ما فى ذلك من الضرر بالتكذيب الذى يتألف منه ومن الخبر الأول مادة لنبأين رنانين بدلا من نبأ واحد . وليس الحال كذلك فى الدبلوماسية .

وللصحافة فيما يختص بالعلاقات بين الدول ميدان أوسع مما للدبلوماسية . فالصحافة قادرة على التأثير على كل فرد من قرائها ، بينما الدبلوماسية لا تصيب — مباشرة على الاقل — الا دائرة ضيقة الحدود . وبينما تعمل الصحافة على كسب الرأى العام كله الى جانب رأيها تقف مهمة الدبلوماسى قبل كل شىء عند حد اقناع محدثه ، مثله فى ذلك مثل المحامى . وأخيراً فللصحافة ميزة التمتع باستقلال اكبر من استقلال الدبلوماسية ، اذ هى قادرة على الأسهاب فى القول بغير أن تتقيد أو تتعرض للخطر ، بينما توزن وتناقش كل عبارة أو سطر يصدر عن الدبلوماسى . والجرائد قادرة على ذكر الكثير من الاشياء بغير ان يؤخذ من ذلك دليل على ضعف بلد ما ، فى حين أن كلمة التشاؤم التى تصدر من رجل السياسة المزاول العمل تعتبر انتصاراً أدبياً للبلد المزاحم ، وهو فى أيام الحرب ، يعادل الانتصار بالسلاح . وهـذا يمكن الصحافة من أن تظل متشربة الى حد ما بروح انسانى حتى فى زمن الحرب ، فى حين أن الظروف الحاضرة لا تسمح للدبلوماسى بذلك بغير اخلال بواجباته الوطنية . وليس معنى هذا بالبداهة أن المراقبة على الصحف فى زمن الحرب تكون فى غير محلها .

فللصحافة فى أيامنا هذه قوة اكبر من قوة الدبلوماسية فى الاحتفاظ بطيب

العلاقات بين الامم وانمائها أو تحسينها أو افسادها بل وتسميمها عند ما تكون الحرب قائمة بينها ، وكذلك فى جعل أساليب الحرب أكثر انسانية . على أننا نرجو أن يسمح لنا بالشك فى أن صحف العالم كله عملت باستمرار بكيفية سلبية خصوصاً أثناء الحرب الاخيرة . ولكن هذا أمر لا يتصل فى شىء بموضوع بحثنا البعيد عن كل نزعة وطنية خاصة . ولذلك نقتصر على الاشارة الى انه اذا كانت الجيوش الرومانية قد فتحت العالم كله، فانها لم تكن فى حاجة لان تقدم لها يومياً بيانات مفصلة لأعمال وحشية تثير فى نفوسها عاطفة الشجاعة والاقدام .

ولقد انقضى الزمن الذى كانت الدبلوماسية تتجاهل فيه الصحفيين، وبالعكس اصبح المبعوث اليقظ يعمل على ايجاد العلاقات المتصلة سواء بصحافة بلده أو بصحافة البلد الذى يؤدى فيه وظيفته . وهو لا يقصر فى ارشاد الفريقين ، وفى العمل عند الضرورة على توجيههما فى ناحية معينة . وعلاقاته بصحافة البلد المعتمد لديه تسمح له بابداء آرائه الشخصية فيها بكيفية مستورة تماماً أو بعض الشىء .

صحافة بلد المبعوث . — ويجد المبعوث اداة الاتصال بصحافة بلده فى أشخاص مراسليها فى الخارج . فهو يستقبلهم ان كانوا جديرين بالثقة ، وعند ما يستعرض الحالة السياسية معهم يعمل على تسييرهم فى الاتجاه الذى ترغب فيه حكومته . وللثقة فى هذا الصدد شأن كبير بالطبع لان المبعوث اذا تحدث معهم بكل أو بعض الصراحة ، فلا يكون ذلك الا بصفة سرية وهو مطمئن الى عدم نشر شىء مما يقوله الا ما يأذن بنشره . هذا وليس كل الغرض من صلته بهم — فى غير الاحوال الاستثنائية — هو اعطاء الاحاديث أو الايحاء بمواضيع المقالات ، بل أن فائدة هذا الاتصال تكون فى مراجعة الاخبار التى لديهم ومدهم عند الضرورة بأخبار أخرى من شأنها أن تنير الحالة . وليست للمبعوث مصلحة فى أن تنشر صحافة بلده مقالات يسهل ادراك أنها صادرة عنه ، ولا أن تتجاوز الحد فى التكلم عن شخصه . فتلك ليست مهمتها ، وربما كفت عبارة غير موفقة لأن تضره حين لا تفيده عشرة مقالات مدبجة وجيدة التحرير . ومثل هذا يثير

غضب السلطات العليا اذ هى تعلم حق العلم ان الدبلوماسيين الذين تذكر الصحف كل أعمالهم وحركاتهم ليسوا بعيدين عن هذا العمل . على أن الذين يحاولون الترقى بهذه الوسائل ليسوا هم أفضل الدبلوماسيين .

وهناك أمر يجب أن لا يغيب عن بال المبعوث الذى لديه من الخبرة أكثر مما لدى رجل الصحافة ، وهو منع هذا الاخير من الاساءة الى القائمين على تنفيذ السياسة التى يرتاح لها الاثنان فى البلد الذى يقيمان فيه ، بكتابة المقالات المستفيضة بالثناء عليهم فى صحافة بلده . وحسن التقدير وحده هو الذى يحدد المدى الذى يجب أن لا يتجاوزه الثناء على أولئك الوسطاء ، ليكون لهم منه جزاء مستحق . والخطأ فى اصابة الغرض المقصود بذلك المديح يحرج مركز الاشخاص المشار اليهم ويجعل قيامهم بمهمتهم النافعة صعب التحقيق .

صحافة البلد المعتمد لديه المبعوث . — واذا كان المبعوث بطبيعة الحال مستعداً للتحدث بصراحة مع أحد ممثلى صحف بلده الكبرى — وهو فى الغالب من أبناء وطنه ومع فرض وجود الثقة المتبادلة — أكثر منه مع ممثلى صحف البلد الذى يقيم فيه ، فانه على عكس ذلك ، حين يريد أن يقوم بعمل مباشر فى الصحافة ، يكون أقل تحفظاً فى محل اقامته مما يكون فى بلده . فقد تعرض فى الواقع ظروف يرى من حسن السياسة فيها أن ينير الرأى العام فى البلد الذى يؤدى فيه وظيفته ، لا بل ويفصح عن مصدر ما ينشر لكى تكون للايضاحات المقدمة منه ما تستحقه من الاعتبار . وهو لا يلجأ فى مثل هذا بالطبع الا للجرائد ذات المكانة المحترمة . فمن هذا أن ينشر أحيانا بلاغا قصيراً باسمه أو باسم البعثة فى صدد موضوع معين ، ويغلب أن يحدث ذلك فى أحوال التكذيب . ومن المستحسن عند ما يتعلق الأمر بموضوع ذى شأن أن يطلب المبعوث اذن حكومته فى ذلك مقدماً اذا اتسع الوقت . وقد يكون ما ينشر عبارة عن حديث يؤدى الى نفس الغرض المقصود . وقد يذكر اسم المبعوث فى بعض الاوقات ، وفى غيرها تكتفى الجريدة بالاشارة الى أنها استقت الخبر الذى

تورده من (المصادر المختصة) أو تستعمل عبارة أخرى مشابهة لهذه لا تدع مع ذلك مجالا للشك فى مصدر الخبر. ويجب أن يعنى المبعوث دائما بالاطلاع على نص الحديث قبل نشره . وقد يكتفى المبعوث بالايحاء بموضوع مقال من غير أن يظهر بذلك ، ،هذه الطريقة هى التى تفيده أحسن الفائدة حين يريد اذاعة نبأ وارتقاب الاثر الذى يحدثه فى الرأى العام .

ويجب أن لا يسرف المبعوث فى علاقاته بصحافة البلد الذى يقيم فيه ، كما أنه ليس من صالحه أن يتكرر ذكر اسمه لا كمراسل عرضى بل ولا فى قسم الانباء الخصوصية . كذلك يجب عليه بنوع أخص أن لا يدخل فى الجدل مع أية صحيفة ، لان الصحفى وهو من أهل المهنة ، ويعرف كل دخائلها، يقهر الدبلوماسى فى الغالب فى هذا المجال. وهو قادر على استئناف الرد والاسترسال فى النضال بينما تكم فم الدبلوماسى مصلحة الدولة أو سر المهنة .

واذا قابل المبعوث حملات احدى الجرائد بالسكوت الذى لا يفلح أى جهد فى اخراجه منه ، يكون قد راعى الكرامة فى تصرفه بعكس ما لو زج بنفسه فى الميدان. وفوق هذا فأن السكوت يؤدى غالباً الى اجهاد الخصم ، وهكذا تنتهى الحملة . نعم توجد ولاشك أحوال تجب فيها المقاومة ، غير أن المبعوث يجد الخير فى السكوت فى أكثرها . ولا بد لنا من توجيه النصح له بالتزام الهدوء وضبط النفس ازاء ما يوجه من الحملات لبلده أو لمليكه ، وما دام المقال لا يتضمن قذفاً بالغاً فى الغلظه فيحسن أن يسكت عليه وأن لا يلجأ فى شأنه لوزير الخارجية كما هى العادة الجارية فى مثل هذه الاحوال ، وهى عادة غير منتجة أصلا ، خصوصاً فى البلاد المتمدينة حيث الصحافة حرة . ذلك لان الوزير لا يتمكن فى الغالب من اتخاذ أى تصرف ازاء مثل هذا المسعى الذى يضايق عندما يتكرر كثيراً ، ويؤذى طيب العلاقات القائمة . غير أن لكل شىء حداً ، ويحسن بالمبعوث أن يوجه نظر الوزير الى الحملات البالغة فى الشدة على الاقل .

والكلمات مهما اشتدت غلظتها ليست هى التى يجب أن يقف عندها نظر

المبعوث فيما تحمل به الصحف عليه . بل عليه أن يلتفت الى الاغراض من توجيه الحملات ضد بلده . والغضب ليس هو الوسيلة الصالحة لمقاومتها ، وفى الانقياد له تحقيق لأغراض الخصوم ، بل هنالك من العلاج ما هو أنجع . فاكتساب المكانة الوطيدة لدى صحافة البلد أجدى من الرد على القذف والدخول فى الجدل و المناقشات .

اعانة الصحافة : — تتعدد وسائل تحقيق هذا الغرض وتختلف طرق مد الصحف بالاعانات ، غير أنه يمكن جمعها فى طريقتين واضحتين : الاولى هى الاعتماد على صحيفة معينة وامتلاكها ، سواء بالشراء أو بالتأسيس . والثانية هى مد احدى الصحف الموجودة بالاعانة . ففى الحالة الاولى يعهد المبعوث بالامر الى رجل موثوق به لكى يظهر بصفة المالك للصحيفة . وفى الحالة الثانية تكون الاعانة على شكل أجور تدفع للصحيفة مقابل نشر مقالات خاصة ، أو على شكل مبلغ سنوى يدفع بطريقة منتظمة . ويلوح من بادىء الامر أن الطريقة الاولى أفضل لان أمر الصحيفة كله يكون فى يد مالكها ، فينشر فيها جميع ما يريد متى شاء ويرتب ادارتها طبقاً لرغبته . وبذلك يتفادى من التعرض للاتهام العادى برشوة الصحف ، كما هو الحال عند اعطاء اعانات لجريدة موجودة . ومع هذا فانه يجوز فى حالة مشترى جريدة موجودة من قبل أن يؤول هذا العمل كذلك من الوجهة الادبية تأويلا يجعل الذين لهم مصلحة فيه ينادون بالفضيحة .

غير أن للطريقة الاولى عيباً كبيراً من ناحية أخرى ، ذلك أنه سواء أكانت الجريدة منشأة حديثاً أم مشتراه فلن يكون لها فى الرأى العام مثل تأثير الصحف الكبرى الموجودة من قبل . بل أنها لو عملت بحسن الادارة على أن يكون لها مثل ذلك الشأن فأن تلك الصحف تبذل كل ما فى وسعها لتحول دون ذلك ، ولديها من الوسائل القوية ما ليس لدى الاولى . وفى الواقع أن الجريدة المنشأة حديثاً تحتاج الى مجهود يفوق حد الوصف لكى تبرز الى عالم الوجود ، كما أن الصحيفة الموجودة من قبل وتغير مالكها لا يكون حالها أحسن من الاولى ، لان الاتجاه

الجديد الذى تأخذه أو مجرد التعديل الذى يطرأ على داخليتها ، من شأنه أن يكشف سر الامر . ولا تسلك كبريات الصحف مع الزميلة الجديدة ولا ازاء الاتجاه الجديد سبيل الرحمة أو الاشفاق. واذا كان المدير او المحرر السابق هو نفسه الذى يقوم بالعمل فيها فيظهر فى لباس جديد ، فان تلك الصحف تعمل كل ما وسعها لتنغيص عيشه ومضايقته .

والعيوب المتقدمة الذكر كبيرة لدرجة يستحسن معها فى أغلب الاوقات ، وعندما يتيسر الامر ، الاكتفاء بالقليل من النجاح والتأثير لحد ما على احدى الصحف الكبرى التى لم تكن ميولها طيبة الى ذلك الحين نحو سياسة بلد المبعوث ، وهذا يكون بدفع اعانة يفضل أن تكون دورية . ذلك لانه لايمكن فى الواقع تغيير اتجاه تيار الرأى العام دفعة واحدة ولا الكف عن الحملة على بلد يعتبره معادياً — خطأ كان ذلك او صواباً — كما لا يمكن من باب أولى حمله على محبة ذلك البلد . ولا ترضى صحيفة ذات شأن مهما كان الثمن ، بالعدول فجأة عن سياستها المتبعة من قبل سواء بباعث من احترامها لنفسها او لمجرد المصلحة التجارية. ذلك لانها لو فعلت لفقدت العديدين من قرائها فى الحال . وكل ما يمكن ان تقبله — خصوصاً اذا كان تغيير الاتجاه يتفق مع عقيدتها الخاصة — هو تخفيف حملتها على البلد المقصود والاشارة على زميلاتها بالعدول عن المهاجمة الصحفية الموجهة لذلك البلد ، بل وقد تدس أحياناً فى طي مقالاتها بعض العبارات الودية نحوه ، وهذا كل مايمكن أن ينتظره منها المبعوث بصفة موقتة . وكثيراً ماتتحقق له المصلحة عندئذ بسلسلة مقالات فاترة تنشرها جريدة كبيرة الشان أكثر مما تتحقق بالمجهود الذى تبذله جريدته الخاصة التى لن يقرأها شخص يحترم نفسه ، والتى ستزدرى لانها جريدته . وفتور الصحيفة الكبرى يبدأ بتهدئة الرأى العام ويمهد السبيل مع الوقت لاتخاذ اللهجة الأشد حماسة التى تفتح عهداً جديداً لعلاقات أحسن من السابقة.

ولا يبلغ مركز الصحيفة المعروفة بانتسابها للمبعوث مثل تلك الصعوبة

حين تكون العلاقات الودية قائمة بين الدولتين، او تكون ميولهما طيبة نحو بعضهما فقط . فهى والحالة هذه لا تعبر عن رأى مناقض للرأى السائد، فلا تخشى مثل المهاجمات التى تهاجم بها لو كان الحال غير ذلك ، وفى هذه الحالة وحدها لا توجد فى الغالب أية حاجة لمنح اعانات .

ويجمل القول ان الاذاعة القوية الواسعة المدى تقتضى استعمال الطريقتين المتقدمتين معاً حين يتوافر المال اللازم لذلك . وهكذا تكون لدى المبعوث صحيفته التى يوحى اليها بكل ما يريد نشره من المقالات، كما أنه يمد بالاعانة فى نفس الوقت صحيفة أو أكثر لتوجيهها فى الاتجاه المرغوب . وقد تكون الاعانة ظاهرة أو مستترة بالاشتراك فى عدد كبير من النسخ مثلا .

ويختلف رأى الجمهور فى موضوع اعانة الصحف اختلافاً بيناً تبعاً للبلاد . فتوجد بلاد لا يمكن التفكير فى التأثير فيها على كبريات الصحف ولا يتطرق الشك فيها الى ناحية الاخلاق . كما توجد غيرها من المعتبرة من كل الوجوه فى طليعة البلاد المتمدينة تنتشر فيها اعانة الصحف دون أن يرى أحد فى ذلك أية غضاضة . وانما تنتشر هذه الطريقة كثيرا فى البلاد المتأخرة . والغريب فى هذه البلاد ان الخصم السياسى لا يسكت عليها أملا فى الاستفادة من مثلها فى ظرف آخر، بل نراه لا يتردد فى القاء صواعق غضبه الحق على من استفاد منها ، مخصصاً بعض هذه الصواعق لذلك الذى ينال بالاغراء من الفضيلة العامة .

وقد يصل هذا الاستنكار فى بعض هذه الاوساط الى حد الغلظة ، على أننا لا نرى مايبرر ذلك على الاطلاق فى أى بلد . ذلك لأن الرجل الذى يبيع صحيفته أو يأخذ أجراً على خدماته باعتباره صحفيا يجوز أن يفعل ذلك مع حسن القصد . والامر عندئذ لا يخرج عن أنه صفقة يعقدها الصحفى لا يمكن أن يوجه له من أجلها أى لوم . أما اذا باع عقيدته ايضا فمن البديهى أن يستنكر منه ذلك ولو أنه من وجهة النظر الاخلاقية البحتة لم يرتكب خطأ خطيرا ما دام قد دل

بعمله على أنه لا خلاق له . وما دام الغرض من الاتفاق لا يتنافى مع الآداب ولا يتعارض مع مصالح الوطن — والقوانين قائمة للاشراف على ذلك — فلا يجب اعتباره تدبيراً بقصد سيء . كذلك نقدر أنه ليس ما يستوجب لوم المبعوث حين يستعمل مثل هذه الوسيلة للاذاعة عن بلاده والعمل على نصرة قضيتها ، فليس الامر الا مجرد اتفاق يجتهد المبعوث فى احاطته بالكتمان لا صيانة لاسمه من انتقاد الجمهور فحسب ، بل لأن الاعانة كلما استترت كلما كانت أجدى وأنفع . وهى لو عرفت — فى مبدأ الأمر على الاقل — لترتب على ذلك نقصان عدد قراء الصحيفة .

وبديهى أن الأمر يختلف حين تكون الصحيفة منتسبة الى موظف حكومى ويكون هذا الموظف هو الذى يراد اكتسابه . ولكن الاشتغال بالصحافة يتعارض مع الوظائف الحكومية غالباً فى البلاد الدستورية العصرية .

كذلك يختلف الحال عند وقوع الحرب على الحدود اذ تتجه عندئذ جهود المبعوث للوصول الى حياد الدولة التى هو معتمد لديها ، أو للحصول على معاونتها ، ولا يمكن استنكار عمله لتحقيق أحد هذين الغرضين . واذا كانت السلطات المختصة أو الرأى العام لا ترضى بذلك العمل ، فما عليها الا أن تجد الوسيلة القانونية لكم فم الصحافة .

الصحافة كمصدر للمعلومات. — وقد تؤدى الصحافة للمبعوث خدمات جليلة باعتبار أنها مصدر للمعلومات . وهو يستفيد منها أولا بطريق الاتصال الشخصى ، أذ فى الغالب يمده الصحفيون من أبناء بلده وزملاؤهم فى البلد الذى يقيم فيه وكذلك من يترددون عليه من مراسلى الصحف الاجنبية الكبرى ، بمعلومات ذات شأن تمتاز بصدورها عن أهل المهنة . غير أنه يجب على المبعوث أن يحسب حساب الخطأ الممكن فهو فى مقال الجريدة أقل أهمية منه فى التقرير الدبلوماسى .

غير أن قراءة الجرائد الكبرى على الأخص هى التى تزود المبعوث يومياً بمعلومات هامة . وطبيعى أنه لا يقوى على القيام وحده بهذا العمل فيكلف

غيره بجزء منه . فهو يجد فى الصحف الرسمية والشبيهة بالرسمية صحيح المعلومات عما يدور فى مجلسى البرلمان، اذ هى تنشر ملخصات أعمال الجلسات ، وكذلك عن نوايا الحكومة بما تذيعه من البلاغات ، كما أن الصحف الاخرى تجيئه بأنباء مختلفة يجب على كل حال أن يراجعها للتحقق منها . والرجل الخبير يدرك من المقالات المنشورة فى صحيفة معينة ومن اسم الكاتب ومن الاسلوب مصدر الايحاء بها ، ويقف على حقيقة نوايا الحكومة . والمقالات الرئيسية التى تنشرها احدى الجرائد فى بعض البلاد تعبر بكيفية صحيحة عن أقوال وآراء وزير الخارجية . أما الصحف التى تنطق بلسان الرأى العام نفسه فقراءتها توقف المبعوث على التيارات التى تسيره والتطور الذى يحدث فيه وما يرمى اليه من المطامع والآمال. وليس لدى المبعوث الجديد أحسن من الصحافة وسيلة لتعرف نفسية الوسط ، كما أنها هى خير وسائل التمحيص لمن كون لنفسه فكرة عن ذلك الوسط . ذلك لان هناك من الاشياء الكثيرة ما لا يقوله رجل الحكومة الرسمى مطلقاً ، واذا قاله للمبعوث فلا يكون ذلك الا بعد أن تحل علاقات التعارف والمودة بينهما محل تلك العلاقات الابتدائية التى لا تتجاوز الرسميات ، حين يكون فى وسع المبعوث عشية وصوله أن يقف على هذه الشئون من الصحف .

وقراءة الصحف العديدة أو على الاقل القاء النظر على عنوانات ما ينشر فيها من الموضوعات فيه عون كبير لذاكرة المبعوث ، لان مجرد استعراض هذه الموضوعات ، سواء أكانت الاخبار المنشورة صحيحة أم غير صحيحة ، يحول دون وقوع أى حادث ذى شأن بغير أن يقف عليه ويأخذ مذكرة به . فالنظرة اليومية التى يلقيها على الجرائد تمكنه من حصر كل الموضوعات التى له مصلحة فى دراستها . أما ما لا ينشر فى الجرائد فيكون بطبيعته سرياً ومهماً لدرجة لا يخشى معها نسيانه بعد أن يعلم به . لذلك لا يجد المبعوث فى غير الصحافة مثل هذه المفكرات الحية .

وأخيراً نقول أن مطالعة الجرائد ليست على أهمية واحدة فى جميع البلاد

لان الصحافة فى بعض البلاد أقوى منها فى البعض الآخر، والامر فى هذا يرجع للروح الوطنى والعادات والاخلاق . وانما يمكن القول بصفة عامة أن الجرائد تقوم بدور كبير الشأن لا فى البلاد التى تتمتع فيها بكامل الحرية فحسب ، وهذا بديهى ، وانما فى البلاد التى تسود فيها عادات دستورية حقيقية كذلك . ففى مثل هذه البلاد يذاع كل حادث بغير ابطاء ، فيتمكن المبعوث فى الصباح من قراءة النص الرسمى للخطابة التى ألقاها أحد أعضاء الوزارة فى العشية فى احدى الولائم ، وقد تتضمن هذه الخطابة برنامجاً كاملا أو على الاقل تصريحات ذات شأن .

فالاستمرار فى مطالعة صحف الاحزاب السياسية الكبرى والمقارنة بينها قد يكفى لمد المبعوث بالمادة اللازمة لوضع التقارير المرضية ، بشرط توافر صدق النظر وسلامة الحكم لديه . على أنه لا يجب الاخذ جدياً بهذه النصيحة .

الفصل السادس

المبعوث وحكومته

١ — العلاقات الشخصيـــــة

لقد رأينا أن أهم العلاقات فى صلة المبعوث بوزير خارجية البلد المعتمد لديه هى العلاقات الشخصية . أما فى اتصاله بحكومته فالعلاقات الكتابية هى بالضرورة صاحبة المكان الأول . ذلك لأنه لا توجد علاقات شخصية بين المبعوث وحكومته سوى تلك التعليمات الشفوية التى يتلقاها قبـــل سفره ، والمحادثات التى تدور بينه وبين وزير الخارجية وبينه وبين مديرى الادارات المختلفة فى الوزارة . ولهذه المحادثات فائدة كبيرة فى رسم الاتجاه العام للمبعوث وفى انجاز الأعمال العادية الجارية .

كذلك يحدث أن يستدعى المبعوث أو يغادر مركزه من تلقاء نفسه ويقصد وزير خارجيته وذلك فى حالة وقوع أمر مستعجل يرى من الأسهل معالجته شفوياً . ولكن هذه الحالات ، وكذلك حالة ايفاد رسول موثوق به ، انما هى حالات استثنائية ونادرة الوقوع جداً ، ولا سيما اذا كان المركز الذى يقيم فيه المبعوث بعيداً .

ونشير أيضاً الى المحادثات التليفونية التى يتصل بها المبعوث فى بعض البلاد بوزارته ، ولكن هذه المحادثات ينقصها ذلك الاتصال الشخصى المباشر ، وهو على جانب كبير من الأهمية حين يتعلق الامر بمسائل سرية .

٢ — العلاقات الكتابية

اعتبارات عامة . — أن التقارير المكتوبة والتلغرافات التى يرسلها المبعوث الى حكومته تتناول وفقاً للمهمة المعهود بها اليه موضوعات مختلفة . فهى

تتعلق اما بتنفيذ أمر بذاته أو متصل بمحادثات ومفاوضات جارية . واما بوقائع وحوادث خاصة ، أو تتضمن آراء وتعليقات على هذه الحوادث أو نصائح يقدمها المبعوث فى حالة خاصة أو فى مجرى السياسة بصفة عامة .

فى الحالتين الاوليين يكون عمل المبعوث على شىء من السهولة نسبياً ، فهو يبلغ ماقال وما فعل وما تلقاه من الاجابة وما وصل الى علمه من الحوادث . اما حين يقتضى الحال ابداء رأى وعلى الاخص عند ما يتقدم بالنصيحة ، فان مهمته لا تكون على مثل تلك السهولة .

فالواجب على المبعوث أن ينفذ بدقة وبغير ابطاء كل ما يتلقاه من أوامر حكومته ، فلا ينقص منهـــا أو يزيد عليها شيئاً . وقد تلقى اللورد نورمانبى «Lord Normanby» سفير بريطانيا العظمى فى باريس من المستر بالمرستون — على أثر الانقلاب الذى حدث فى سنة ١٨٥١ — تعليمات «بأن لا يحدث أى تغير فى علاقاته بالحكومة الفرنسية» فذهب يردد هذا الامر بنصه فى كاى دورسى « Quai d'Orsay » — وزارة الخارجية الفرنسية — دون أن يكون لديه اذن بذلك . فهو قد تطرف فى التصرف اذ اعتبر ما جاءه خاصاً بمسلكه الشخصى كأنه رسالة من حكومته فقوبل ذلك بكبير الاستياء .

هذا واذا لم يكن المبعوث موافقا على فحوى أمر تلقاه من حكومته ، أو على مجرى السياسة التى كلفته بتنفيذها ، فى وسعه أن يبذل جهده فى اقناع حكومته بوجهة النظر التى يرتاح لها ضميره ، فاذا لم يفلح فى مسعاه كان لا بد له من أن يرضخ أو يستقيل . على أن هناك حالات يكون من الواجب على المبعوث فيها — بالنظر للاستعجال الكبير — أن يعدل التعليمات الصادرة اليه ، ويرى أنها مبنية على الخطأ ، ثم يحصل بعد ذلك على اقرار حكومته لتصرفه . بل وقد يقع على وجه الاستثناء الخارق للعادة وحين لا تكون فى الامر مصلحة سياسية أو حين تتعرض المصلحة السياسية للضرر اذا نفذت التعليمات بحرفها ، أن يأخذ المبعوث على عاتقه تعديل تلك التعليمات بل وتجاهلها تماما . ونقدم الواقعة الآتية كمثال

نوعى لهذه الحالة وقد حدثت بعد أن انتهت الحرب العظمى وقامت دول جديدة، على أثر انكسار أوروبا الوسطى ، ولم يكن قد اعترف بعد بهذه الدول الجديدة قانونا. ذلك أن احدى الجمهوريات الجديدة عهدت الى دبلوماسى قديم بتمثيلها فى عاصمة بلد محايد ، وقد قبل هذا البلد ترشيحه باعتباره ممثلا فوق العادة دون أن يعترف له بالصفة الدبلوماسية . فأبلغ ذلك الدبلوماسى حكومته أنه لا يسعه مطلقا أن يطالب بالامتيازات الممنوحة للممثلين ، وذلك أمر لم يكن هو الاهم فى تلك الظروف. ويلوح أن وزير الخارجية أدرك حقيقة الموقف تماما ثم عدل واراد أن لا يضيع مثل هذه الفرصة الجميلة السانحة — وكانت هى الاولى — ليعلن استقلال بلده فى الخارج . فأعد كتاب اعتماد رقيقاً نسخت صيغته من أحد كتب القانون الدولى وأرسله إلى المبعوث ومعه التعليمات الخاصة بحفلة الاستقبال الرسمية التى يقدمه فيها ، وحمل الرسالة للمبعوث رسول خاص أوصلها اليه فى بلد أجنبى عشية اعتزامه السفر الى مركزه الجديد . فلم يداخل المبعوث أى شك بالنسبة لقلة الأمل فى نصيب مثل هذه (المهاجمة الدبلوماسية) من النجاح ، اذ لا ينخدع بالأمل فى ذلك الا قليلو الاختبار . وهكذا كان المبعوث بين أمرين : أما أن يعود القهقرى ويسعى لدى حكومتـه لحملها على العدول عن رغبتها فى المطالبة بتلك المراسم ، وأما أن يسافر الى محل عمله وهنالك يتدبر الامر . وفى الواقع كان يوجد سبيل ثالث لمواجهة الموضوع ، وذلك ما أقدم عليه المبعوث . فقد أغلق حقائبه وسافر الى مركزه ، وبمجرد أن وصل توجه الى وكيل الوزارة وهو أحد زملائه السابقين . وبعد أن جس النبض أدرك عدم وجود أى أمل فى تقديم خطاب الاعتماد بصفة رسمية ، فاتفق معه على أن يتسلم وكيل الوزارة هذا الخطاب ويخفيه فى مكتبه واعداً بكتم السر ، وعند مقابلة المبعوث لرئيس الدولة للمرة الاولى لم تحصل الاشارة الى ذلك الخطاب . فالمبعوث بهذا العمل (قدم) خطاب اعتماده وأبرق لحكومته بما دار فى المقابلة الرسمية . ولقد حال بتصرفه هـذا دون تأجيل المفاوضة فى أمر سياسى كبير مستعجل مدة أيام أو أسابيع كانت تدور

خلالها المناقشة فى صدد مسالة المراسم المضحكة، لو أنه عمل على تنفيذ التعليمات. كما أنه حال دون حدوث توتر فى العلاقات بين الدولتين كان من شأنه أن يصعب تلك المفاوضات. فالمصلحة السياسية كانت فى هذه الحالة واضحة كل الوضوح، وهذا يبرر تقديمها على كل اعتبار شكلى آخر، وعلى الاخص فى وقت كان فيه نصف القارة الاوروبية فيما يشبه حالة الغليان. غير أن مثل هذا السبب القوى الذى يحمل على مخالفة الاوامر لا يقع بالبداهة الا نادراً جداً فى الدبلوماسية، ولا يعرض أبداً فى الظروف العادية.

هذا ويجب أن لا يخطىء المبعوث أبداً فى تقاريره الى حكومته لا فى الوقائع التى يبلغها ولا فى الاتجاهات السياسية العامة التى يحبذها. واهمال التبليغ كلية أفضل من ارسال ما ليس مؤكداً بصفة قاطعة. وليس الدبلوماسى ملزماً بأن يبلغ بصفة دورية وفى ساعات معينة أنبـاء ذات شأن وأهمية. وما تقاريره الا مستندات رسمية تستخلص منها نتائج ثم تصلح فيما بعد لتدوين التاريخ، وهذا ما لا يجب عليه أن ينساه أبداً. ومعنى ذلك أنه اذا كان النبأ الذى يصل الى علمه ذا شأن فلا يكتفى بمجرد كونه مستقى من مصدر طيب، بل عليه فوق ذلك وعند الاستطاعة أن يمحصه لدى المصدر الاصلى نفسه. وانا لنذكر حادثة علم فيها سفيران ليلا من كبير أمناء البلاط نبأ وفاة رئيس مجلس وزراء إحدى البلاد، وهو من كبار رجال السياسـة. على أثر اعتداء وقع عليـه فى احدى مدن الاقاليم، فأبرق كل منهما الخبر الى حكومته ونشر النعى فى اليوم التـالى فى جرائد العاصمتين، حين كان النبأ غير صحيح. ولقد كان فى الامكان أن يتصل السفيران تليفونياً بديوان الرياسة من أجل التحقق من ذلك، ولـكن مصدر الخبر جعلهما يتقبلانه بغير مراجعة ولا تمحيص، ولم يفكرا فى ذلك الا فى اليوم التالى.

وقد يحدث أن يبلغ المبعوث الى حكومته جانباً من الاشاعات المتداولة مع الاشارة الى أنها من هذا النوع. فقد يعبر تواتر الاشاعة فى وسط ما عن الميول التى تسود فيه بكيفية بليغة، غير أنه لا يجب الاسراف فى استعمال هذه الطريقة

لأن موالاة قراءة الانباء المكذوبة قد تؤدى فى النهاية الى الاعتقاد بصحتها ، خصوصاً اذا كانت مما يرتاح له السمع .

كذلك يجب على الدبلوماسى أن يبلغ حكومته بدقة ووضوح تام جميع العبارات التى يفضى له بها الأشخاص الرسميون ووزير الخارجية بصفة أخص، كما يبلغها أقواله الخاصة . ولا يجب أن يحاول فى تقريره اصلاح عبارته اصلاحا خفيفا حتى ولو كان ما قاله فى الحديث قد جاء متأخراً وأعوزته فيه سرعة الخاطر . اذ هو يعلم ، كما بينا فيما تقدم ، أن حكومته تجد فى التبليغات التى تجىء اليها بطريق ممثل الدولة المعتمد هو لديها أحسن الوسائل للتمحيص والمراجعة ، كما ربما تقف على الحقيقة من طريق حل البرقيات الرمزية الأجنبية .

ولا يجب أن يغفل المبعوث ذكر مصدر المعلومات عند ما يتيسر له ذلك ، فلهذا البيان بالبداهة أهمية كبرى . غير أن وزير الخارجية وهو عالم بالسلك وبنظام العمل فى الوزارة ، حيث تتداول التقارير أيد كثيرة وتقع تحت نظر العديدين، ثم تبلغ الى البعثات الاجنبية والحكومات المصادقة ، لا يطالب مبعوثيه بذلك البيان الا اذا كانوا مستعدين لاعطائه من تلقاء أنفسهم . ذلك لان فى اذاعة المصدر خطراً كبيراً ، وهذا ما يجعل المبعوث يقف فى أغلب الاحوال عند حد ذكر ما اذا كان المصدر رطيباً أو موثوقا به كل الثقة ، مع اضافة كلمة يكون فيها تعيين للوسط الذى تلقى فيه الخبر ووصف ذلك بالسرية عند اللزوم . أما اذا شاء الوزير ، فللمبعوث أن يوقفه على المصدر بكتاب خاص . واذا أراد الوزير أن يحرص معاونوه على حسن اداء الواجب فانه لا يلح كثيرا فى هذا الصدد ويترك الامر لتقديرهم . واذا طلب مبعوث أن لا يتداول أحد تقاريره السرية بصفة خاصة ، فالواجب أن يعمل الوزير طبقا لرغبته .

واذا كانت معرفة قائل الشىء مهمة فى الدبلوماسية كما فى الحياة العامة ، فان معرفة الكيفية التى قيل بها هذا الشىء ليست أقل أهمية . اذن فعلى المبعوث أن يفصل الظروف التى دار فيها الحديث اذا اقتضت ذلك أهمية الموضوع وأن يعين

ما اذا كان المتكلم جاء لزيارته أو هو الذى قام بالزيارة ، أو أن المقابلة قد حصلت في مكان آخر . وعليه كذلك ان يثبت الاساليب والتعبيرات مثل : (صرح « déclarer » وأبلغ « communiquer » وأشار « mentionner » وقال « dire » وقص « conter » وأفهم « faire entenre » وأشعر « donner l'impression » الخ) فلكل منها معناه الخاص فى لغة الدبلوماسية . كما يوضح ما اذا كان التبلغ رسميا أو سريا أو شخصياً وما اذا كان قد جاء عفوا أو غير ذلك . ثم يعلق على التبليغ الذى تلقاه برأيه فيما يعتقده بالنسبة لصحته من عدمه ، ولكن ليس للوزير أن يطالب المبعوث بالافصاح عن اعتقاده الخاص فى كل الاحوال .

أما العبارات التى قالها المبعوث نفسه ، فالاجدر به أن لا يذكرمنها الاما كان لازما لاثارة الموضوع ، وامداد رئيسه بما يستند اليه من الحجج فى محادثاته ، ليحول بهذا دون وقوع التناقض بين عبارتيهما . غير أن بعض المبعوثين يندفعون بباعث من حب الذات الى أبعد ذلك الحد ، فترى نصف تقاريرهم وقفا على مدح أنفسهم وبراعتهم . كما أن هناك من الوزراء من يطالبون بالوقوف على كل أقوال ممثليهم مدفوعين بحب الانتقاد وتوجيه الملاحظات ، وكلا الفريقين ينقصهما فى هذا العمل الجد اللازم .

ويظن بعض الدبلوماسيين أن مهمتهم تنتهى اذا ما سردوا الوقائع بالدقة وأوردوا أحاديثهم بالامانة فلا يتقدمون برأى مطلقا الا اذا طولبوا بابدائه . وانا لا نقرهم على هذا التصرف ونعتقد بالعكس أنه اذا كان من المهم سرد الحوادث ذات الشأن ، فمن الاهم تقديرها قدرها الحقيقى ، وهذا ما يطالب به رجل الرأى والخبرة . أما مجرد سرد الوقائع فيضلل من يريد أن يكون لنفسه رأيا وهو بعيد عنها . والغالب أن يرتاح وزير الخارجية للتقرير المعقول الذى ينير له وجوه الرأى أكثر من ارتياحه الى ما يزف اليه من الانباء الرنانة ، أو ما يدعى بأنه من الاسرار الكبرى . وهو بلا شك لا يطالب المبعوث بالتنبؤ وانما له أن يطالبه ببسط الحالة العامة وتقديرها وبيان الميول الغالبة وما يتوقعه من التغييرات.

المختلفة والاحتمالات الممكنة فى مجرى سياسة البلد الذى يقيم فيه ، بناء على ما يلاحظه من المقدمات . ولامبالغة فى نظرنا فى مثل هذا الطلب بل نحن نرى بالعكس أن المبعوث الذى لا تتوافر لديه الاهلية للقيام بذلك العمل — فى المركز المهم على الاخص — يكون قد أخطأ السبيل فى اختياره السلك ، لان ذلك التقدير الشخصى هو المجس الذى به تعرف قيمته . والواقع أن المبعوث الذى يخطىء فى الشئون الاولية الكبرى ، ولا سيما من وجهة معرفة شعور الدولة المعتمد لديها ازاء الدولة التى يمثلها ، لا يكون لسوء الحظ اداة غير مفيدة فحسب ، بل ومضرة أكبر الضرر بوطنه .

وتختلف أساليب بسط الوقائع ، مهما كانت صحيحة ، عن بعضها اختلافاً بيناً . وفى الواقع لا فائدة من عمل السفير مهما كان مخلصاً وصبوراً ومجتهداً اذا كانت تقاريره تدل بوضوح على أن البلد الذى يقيم فيه لا توجد لديه أية نية عدائية ضد وطنه ، ثم يجىء التاريخ فيما بعد فيثبت عكس ذلك تماماً . فما كان أجداه بأن لا يخط حرفاً .

والواجب أن يجد المبعوث من صدق النظر والتجربة ما يحول دون الخطأ فى تقدير مجرى الحوادث ، كما يجب أن لا يهمل استعمال النقد فى كل شىء . واذا هو لم يبالغ فى تقدير أهمية مركزه الى اكبر من حقيقته . فلا يجب أن يقع فى الخطا من الجانب المقابل لذلك (وهو الاكثر انتشاراً فى السلك) بالمبالغة فى ذم وتحقير كل ما يتعلق بهذا المركز . وليعلم ان هذه المبالغة تنتهى بالاساءة الى طيب العلاقات بين البلدين ، وليحكم فى الامور بالروية والهدوء بغير ان يعتاد المدح او الذم .

ونقول عرضا أنه ليس من النادر أن يبدو فى هذا الصدد من جانب الدبلوماسيين تناقض يبلغ أشد درجات الغرابة . مثال ذلك أن يعتبر أحد المبعوثين مركزه وعمله فى الدرجة الاولى من حيث الاهمية ، وفى الوقت نفسه يكتب الى حكومته (متصورا أنه يدل بهذا على تفوقه ويكسب ارتياح دوائر الوزارة) بأن

ذلك البلد من أحط البلاد . هذا بينما هو يقترح عقد محالفة مع ذلك البلد ، ويعد هـذا العمل من الأمور المرغوب فيهـا جدا لمصلحة بلده (وبالطبع لمصلحة مستقبله هو نفسه ان لم يكن لارضاء عاطفة زهوه) .

ويجب أن تحتوى تقارير المبعوث على ما يمثل الوقائع والحالة الفكرية بكل صدق مهما كانت غير سارة . فيمتنع عن تصوير الحالة بالصورة التى تريد أن تراها عليها حكومته ، أو عن اهمال ذكر الوقائع التى تشوه هذه الصورة من باب أولى . والمبعوث الصالح لا يعالج أمور الدبلوماسية بكيفية « عائلية » ولا يفكر أبداً فى ارضاء أصحاب النفوذ فى الوزارة فى كل حين . واذا كان لا بد له من التملق فليحتفظ به للاجنبى الذى يريد استمالته . والتقارير التى لا تمليهـــا العقيدة بل تبعث عليهـا المطامع الشخصية الحقيرة قد تكسب كاتبها نجاحاً موقتاً ، ولـكنه يدفع ثمن ذلك غالياً اذا اندفعت حكومته فى مجازفات كـبيرة ، اعتماداً على ما فى تقاريره من التشجيع .

ولا نعتقد أن معنى ذلك وجوب قيام المبعوث بتبليغ كل شىء الى وزارته . نعم يجب أن لا يخفى عنها الحوادث السياسية الهامة ، غير أنه يمكنه اغفال المسائل المتعلقة بالشكل أو بالمراسم ، وكذلك المسائل الشخصية ، فان منها ما لا تكون له بالفعل أية صبغة سياسية فى ذاته . فقد يحدث خلال محادثة للمبعوث مع وزير الخارجية أو فى البلاط أن يتفوه شخص فى ثورة الغضب بعبارات غير لائقة ازاء رئيس المبعوث أو ازاء شخص آخر أكبر منه مقاماً . وقد يصل المبعوث فى مثل هـذه الحالة — والحق فى جانبه — الى تسوية المسألة بالترضية العلنية الـكاملة ، وعندئذ لا تكون له أية فائدة — ان لم تكن هى الفائدة الشخصية — فى الابراق بتفاصيل الأمر الى حكومته . نعم يختلف الحال اذا كانت هنـاك اهانة مقصودة وبالتالى اهانة سياسية ، غير أن مجرد حصول المبعوث على الترضية يدل على أن الحادث كان نتيجة الانفعال العادى . ولما كانت مهمة المبعوث هى تعهد طيب العلاقات فيجب أن لا يعمل على زيادة توترها باعطاء الاهميـة لحادث لا يقع

مثله الا فى أوقات الازمات ، وهو مهما بلغ ايلامه لا يخرج عن كونه من الأعمال الصبيانية ، كما لا يجب أن يجازف بفعل ما من شأنه أن يؤدى الى نتائج سياسية خطيرة . بل الواجب ان يسكت ثم يروى الحادثة بتفاصيلها فيما بعد عند ما تهدأ ثورات النفوس ، واذا لم يرتح ضميره لذلك ففى وسعه أن يبلغ الامر الى وزير الخارجية أو الى أى موظف كبير فى الوزارة بكتاب خاص ، ولا يبلغه بالطبع الى الشخص الذى تمسه الحادثة .

هـذا ونعتقد أنه لا يجوز حرمان المبعوث من حق الادلاء بوجهة نظره السياسية فى تقاريره الى حد ما . فهو اذا رأى الخطة التى تجرى عليها حكومته لا تتمشى مع مصالحها الحقيقية — دون أن تنطوى على خطر عاجل الوقوع يبعثه على طرح موضوع الثقة — فان من واجبه السعى بتقاريره لتحويلها الى الاتجاه الذى يرى فيه الضرورة والمصلحة . وبغير أن يهمل ذكر الحوادث السياسية الهامة أو أن يبالغ فيها ، يمكنه ان يذكر ما اذا كان قليل او كثير التفاؤل أو التشاؤم حسب الظروف . واذا تعلق الامر بخطر محتمل الوقوع يقدر أن وزيره لا يعيره الاهتمام اللازم ، فانه يقوى عباراته فى وصف ما يشعر به من التشاؤم . وعليه ان يعنى على العموم بدرجة التحمس فى تقاريره ، واضعاً نصب عينيه ذلك الأثر الذى ستحدثه عند تلاوتها ، وان لا يتوهم امكان تغيير ميول حكومته دفعة واحدة . وهو اذا توصل الى تحقيق ذلك على صورة جزئية فيما يختص بالسياسة التى تهمه دون غيرها — وليس له فى الواقع ان يطمع فى اكثر من ذلك — كان هذا نتيجة السعى بالروية والصبر . فاذا حاول استعمال العنف لقلب الاشياء كانت فى ذلك مجازفة قد تفسد الامر وتؤثر على سمعته كدبلوماسى ماهر بل وكوطنى صميم . أما اذا استعان بالصبر فانه يجنى فى بعض الاحيان ثمار نصائحه الحكيمة ، ويتلقى الامر ذات يوم وعلى حين غرة بسلوك المسلك الذى حبذه منذ عهد بعيد . وقد تكفى بضعة أسابيع لاحداث مثل هذا التحول ، وللمبعوث الحق فى ان يهنأ عندئذ بهذه النتيجة .

ولقد اسدى كاليير «Callières» النصح فيما مضى للدبلوماسى بأن لا يكتب الا مايجوز أن يطلع عليه الناس جميعاً . أما اليوم فلم يعد أحد يصادر حملة الرسائل فى البلاد المتمدينة ، ولا خطر فى أن يعهد المبعوث اليهم بتقاريره لايصالها ، كما يستخدم البريد لارسال المكاتبات غير السرية أو التقارير المصطنعة والمعدة خصيصاً لخدع المتجسسين (ولقد ابتكرت وسائل كثيرة لصيانة ملف الرسائل الدبلوماسية المرسل بالبريد وضمان عدم فضه بغير أن يظهر على الأقل أثر ذلك ، ولكن جميع هذه الوسائل لم تسفر عن شيء من النجاح المطلوب) .

ومع هذا فان من البلاد ما يتيسر للبعثات الدبلوماسية فيه ارسال رسائلها بطريق البريد دون أن تخشى فضها . ولكن الحذر واجب بالبداهة ، وهو أشد لزوما فى صدد الرسائل التى لا يتوقع قليل الخبرة امكان مسها بحال كالبرقيات والأوراق المكتوبة بالرموز ، اذ أن هذه الرسائل تقرأ بسهولة فى الغرف السوداء . والواقع أن بعض البلاد ، ومنها مايعتبر فى المكان الأول من حيث النظام والمعارف الفنية ، يدل على منتهى الاستهتار وكبير السذاجة فى اختيار وترتيب طريقة الرموز ، حين لا ينتظر مثل ذلك أبدا من جانبه .

ومثل ذلك التخوف — اذ الأمر غير مؤكد — يجعل المبعوث فى حيرة حين يكون لديه تبليغ مستعجل لحكومته . ولكنه لا يتسع لديه مجال الاختيار وما عليه الا أن يرسل تقريره بالتغراف مؤملا أن يكون الرمز المستعمل غير معروف . ونقول « المستعمل » لأن الحرص يقضى باتخاذ جملة رموز . واذا لم يكن الأمر مستعجلا فمن الأفضل ارجاء ارسال التقرير ليحمله الرسول التالى ، ويراعى ذلك على الأقل فى صدد الأخبار الدقيقة خصوصاً اذا اقتضى الحال ذ ر أسماء فى التقرير . وينطبق ما تقدم ذكره على التقارير التلغرافية والتقارير المكتوبة ، ولكننا سنميز هنا بين النوعين وسنرى أن التميز فى هذه الحالة ليس شكلياً فقط كما قد يظن ، ولكنه تمييز من ناحيتين مختلفتين ، بالنسبة للموضوع وللطريقة العملية ، من نواحى معالجة الشئون الخارجية فى وزارات الخارجية .

فالعادة أن ترسل التقارير — وخصوصاً المهم منها — على يد رسول خاص ومن النادر أن يوجد أكثر من رسول واحد فى الأسبوع . فاذا ما وصلت الى وزارة الخارجيـة سجلت أولا ثم عرضت على الموظف المختص بفحصها . وقد تمضى نحو العشرة أيام قبل أن يصل التقرير الى وزير الخارجية ، ولو كان واردا من بلد غير بعيد ، أوقبل أن يتمكن الوزيرمن الالمام بموضوعه من التلخيص الذى يقدمه له الموظف المختص ، لأن كثرة عمله تحول دون قراءة مثل هذه التقارير المطولة فى الحال . وبديهى أن مثل هذا البطء لا يتفق مع السرعة التى يمتاز بها العصر الحاضر . لذلك فاننا نرى عمل الدبلوماسية الحديثة اليومى يؤدى بالبرقيات الرمزية دون غيرها ، وليست التقارير الا ملحقات تكميلية وتتمة لا بأس من ارجاء فحصها الى حين يتسع الوقت ، كما انه لا يمكن انتظار وصولهـا لاتخاذ القرارات السريعة التى يقتضيها الحال . ويعرف هذه الحالة الخبيرون بالسلك حتى أن المبعوث يرسل أحيانا « تلغرافا بالبريد أو مع رسول » أى أنه يكتب رسالته بصيغة تلغرافية ، ولو أنها ليست كذلك ، راميا بهذا الى سرعة تقديمها الى الوزير شخصياً بمجرد وصولها .

التلغرافات . — واذا لم يكن من المهم فى نظر أقلام وزارة الخارجية أمر الساعة التى ترسل فيها التلغرافات من البعثات الدبلوماسية ، سواء أكان ذلك ليلا أم نهارا ، الا اذا كان الأمر خاصاً بخبر يمكن أن يصل قبل انتهاء النهار ، فان المهم هو أن تصل البرقيات فى الصباح الباكر لكى يتيسر تقديمها للوزير بعد حل رموزها فى ساعة غير متأخرة من النهار . فيقوم عندئذ بالمداولة مع زملائه فى موضوعاتها ثم يستدعى بعد ذلك مبعوثى الدول الأجنبية للتكلم معهم فى الأمر اذا اقتضى الحال ، موزعا ساعات يومه بحسب ما تقتضيه الظروف ، ثم يستأنف مداولاته فى الليل بناء على ما وصل اليه فى هذه الأحاديث المختلفة . وبعد ذلك ترسل التعليمات الى البعثات الدبلوماسية بالبرق وفى ساعة متأخرة من الليل أحيانا . ونتيجة هذا الترتيب أن المبعوث حين يعلم بنبأ مهم فى ساعة متأخرة من الصباح

كما هو الغالب ، أو بعد الظهر كما هو الاغلب ، بل وفى الليل ، تكون لديه عادة بضعة ساعات يتمكن فى خلالها من تحرير برقياته . غير أنه يغلب أن يضطر لاتخاذ قرارات هامة فى مدة من الزمن قصيرة نسبيا .

ونعرض الآن للجانب الشكلى والفنى لهذا الموضوع فنقول انه يجب ان تكون التلغرافات السياسية وغيرها موجزة وواضحة قبل كل شىء ، واذا اقتضى الايضاح التطويل فلا يجب العمل على اختصارها حتما ، فما هى بالتلغرافات الخصوصية . واحياناً يرى المبعوث من الضرورى ، قبل التعرض للموضوع ، ان يذكر فى كلمات قليلة بالحالة البسيكولوجية ، لأن الاحالة على الرسائل السابقة لا يلتفت اليها كثيرا ولا تحدث نفس الاثر . هذا ومن جهة اخرى فان تأجيل سرد جميع الظروف الى البريد أمر غير ميسور ، لانها وان كانت تكميلية الى حد ما ، فقد يكون من بينها ظرف يعتبره البعض قليل الاهمية حين يرى فيه البعض الآخر معنى كبيراً لحدوثه فى وقت معين ، ويدخل هذا الظرف كعامل من العوامل فى حساب التقديرات السياسية . ومثل هذا يحدث أحيانا حين يكون الامر خاصا بموضوع مكدر لحكومة المبعوث ، فقد يبدو أحد التفاصيل فى هذه الحالة غير ذى أهمية للمبعوث بينما يكون كبير الاهمية لحكومته ، بل ربما وجدت فيه منقذاً لها من حرج شديد .

والقاعدة أن تبلغ بطريق التلغراف جميع الشئون التى لها بعض الأهمية ولذلك وجب ترك الأمر لحسن تقدير المبعوث . فاذا كان الموضوع أطول من أن يبلغ بهذه الطريقة بعث بملخص تلغرافى عنه ثم يرسل التقرير بعد ذلك بالبريد . والعادة فى الغالب أن يردف التلغراف بتفصيل كتابى مكمل له .

ولما كانت أجور المخاطبة بالتلغراف باهظة فان بعض الوزارات يميل الى الاقتصاد فيها على كل حال ، ولكن هذا اقتصاد سيء يعادل فى آثاره سوء السياسة . والمبعوث الذى تضايقه الوزارة بكثرة المعاتبة على تبذيره ، ينتهى به الحال للوقوع فى الحيرة ويتأثر من ذلك عمله .

وأخيرا تعرض أحوال تنقطع فيها وسائل المراسلة العادية فلا يبقى أمام المبعوث الا طريق التلغراف . فتكون رسائله البرقية فى هذه الحالة شبيهة بالتقارير المكتوبة . ولقد جرت العادة على وضع اشارة اصطلاحية بالحروف العادية فى تلغرافات الوزارة حين يراد حل رموزها بمجرد وصولها أيا كانت الساعة ، سواء فى النهار أو فى الليل ، بينما لا يتبع مثل ذلك فى البرقيات المرسلة من البعثة للوزارة ، ولا يوجد أى مبرر معقول لذلك . وبما أنه يوجد فى قلم الرموز بالوزارة موظفون يتناوبون العمل باستمرار ، فقد يكون من المفيد لهم أن يتبينوا المستعجل من البرقيات الواردة من مجرد النظرة الاولى .

واذا احتوت البرقية موضوعا سريا ودقيقا بصفة استثنائية وجب أن يشير الوزير الى ذلك برقم خاص فيها معناه أن يتولى المبعوث حل رموز البرقية بنفسه . أما الرسائل التلغرافية السرية فيشار فيها الى صفتها هذه من الجانبين المتراسلين . واذا عرض للمبعوث موضوع يقتضى ارسال تقرير بالتلغراف فانه لا يعالجه كله فى برقية واحدة اذ يغلب أن تكون المصلحة فى تجزئته . فترسل برقية تحتوى مثلا على مجرد بسط الوقائع وتكون معدة عند الاقتضاء للعرض على البرلمان أو على سلطات أو أشخاص يهمهم أمرها . ثم ترسل برقية سرية للغاية تحتوى المعلومات السرية أو تقديرات المبعوث الشخصية وتوجه للوزير خاصة . وأخيرا ترسل برقية ثالثة تعالج بعض جوانب الموضوع ذات الصفة الخاصة . هذا واذا سمحت علاقات المبعوث بالوزير فقد يرسل اليه تلغرافا خاصا عن الموضوع نفسه يقوم مقام المكاتبة الخصوصية . ومن الواجب بالطبع أن لا يعالج فى تلغراف أكثر من موضوع واحد .

التقارير . — تحتوى التقارير السياسية على أنباء البلاط والاوساط الرسمية وعلى ملخص الحوادث والوقائع التى لا ضرورة فى الاسراع بتبليغها ، وتفاصيل الموضوعات المرسلة عنها البرقيات ، وكذلك على نظرات فى بعض المسائل الخاصة وفى الحالة العامة . ويجوز أن يعرض فيها الى مسائل سياسية صرفة والى

موضوعات متعلقة بالمصالح الاقتصادية ، غير أن من الافضل الفصل بين هذين النوعين بقدر الامكان . على أنه من غير الميسور عمل أى تحديد لمواد هذه التقارير ، ولذلك يحسن ترك الأمر لنظر المبعوث وتقديره .

والمبعوث الذى لا يراعى العناية فى بسط الوقائع المكونة منها مواضيع تقاريره لا يؤدى مهمته اداء جيدا ، اذ الواجب أن تكون التقارير مكتوبة ومقسمة ومرتبة بكيفية ممهدة لعمل الوزارة فيها .

وبديهى أنه بالنظر الى عدم وجود اتصال شخصى مباشر للمبعوث بالوزارة فالواجب أن يعوض عن ذلك بقدر المستطاع ، فيصف الحالة البسيكولوجية التى تحيط بكل موضوع ، متوسعاً فى هذا الصدد باكثر مما يفعل فى البرقيات . غير أنه يجب عليه ، من جهة أخرى ، أن يجتنب كتابة التقارير العديدة ، وعلى الأخص المطولة . اذ يجوز فى الحالة الأولى أن لا يثير عنوان أحد التقارير اهتمام الموظف المختص فى الوزارة فيهمله أو يؤجل قراءته الى فرصة فراغ . وفى الحالة الثانية يرى الموظف المذكور نفسه مضطرا لقراءة عدد كبير من الصفحات بعناية وانتباه ، باحثا فى خلالها عن السطور القليلة التى تهمه وحدها . وفى هذا استنفاد لصبر وزير الخارجية ومن باب أولى لصبر الموظفين الملقى على عاتقهم هذا العبء كما أنه يؤدى الى اضطراب العمل .

ولم يعد يتسع الوقت لكثرة القراءة فى أيامنا هذه الممتلئة بالمشاغل ، كما لم يعد يشتكى الوزراء من عدم توفر ما يقرأون . بل يحدث بالعكس أن لا تقرأ بالالتفات اللازم تقارير المبعوث المعروف بكثرة الكتابة ، ولسنا فى حاجة للافاضة فى بيان مضار مثل هذه الحالة . لذلك نلح فى توصية المبعوث بأن يقف عندحد ذكر الأشياء الاساسية . وليس معنى هذا أن يمتنع عن ارسال تقارير مطولة نوعا ما من وقت لآخر لتوضيح الحالة العامة . غير أنه يجب أن لا يتجاوز التقرير العادى سبع صفحات الى ثمان من القطع الكبير . وهنالك من المسائل الداخلية ما يمكن اغفاله تماما اذ هو لا يهم حكومة المبعوث أصلا ، مهما كانت

أهميته بالنسبة للبلد صاحب الشأن نفسه. ولم يعد اليوم من الملائم وضع التقارير الكمالية التى مصيرها الحفظ الا اذا أراد المبعوث تشجيع أحد السكرتاريين فيكلفه بمثل هذا العمل، ويجب فى هذه الحالة أن يشير الى عدم احتواء التقرير على ما يستدعى القراءة العاجلة، والكتابة لمجرد الرغبة فى تضخيم البريد، حين لا يوجد شيء يستوجب التبليغ، تدل فى الواقع على خطأ كبير فى النظر والتصرف. وليس من العسير ايجاد المواد اللازمة لوضع مثل هذه التقارير، خصوصاً فى المراكز المعدودة من الطبقة الأولى وفى الظروف المهمة، اذ توجد هذه المواد بنفسها. وانا لنذكر تقريراً وضعه أحد المبعوثين وصف فيه مقابلة رسمية خالية من كل أهمية سياسية لبلده، وعدد فيه النياشين التى كان يحملها كل من رئيس الدولة ووزير الخارجية فى هذه المناسبة. وليس هذا بالتأكيد بالمثل الذى يقتدى به.

وبديهى أنه لا يتيسر الاقتصاد دائماً فى حجم التقارير التى تتناول الكلام عن الموضوعات الاقتصادية والشئون الادارية الصرفة. اذ بالرغم من مراعاة تحرير هذه التقارير فى عبارة موجزة ومحكمة لابد من تضمينها كل البيانات الفنية الضرورية، وهى فى الواقع عبارة عن جوهر الموضوع نفسه. أما التقارير السياسية فان ما يكتب فيها وما يهمل راجع فى الغالب الى محض التقدير. واذا كانت قراءة التقارير السياسية مما لا يمكن القيام به فى الحال، مثل البرقيات، فالواجب أن لا تؤجل قراءتها الى ما لا نهاية. غير أن الامر فيها ينتهى غالبا بالوقوف عند حد القراءة ثم تحفظ بعد ذلك. أما الاعمال الادارية فالأمر فيها يختلف اذ هى تتطلب دراسة عميقة، وتستدعى القيام فى الغالب بمساع جديدة. واذا أمكن الاكتفاء بالالمام بموضوعها حين وصولها على وجه سريع، فان الموظف المختص يمكنه، حين لا يوجد الداعى للاسراع، أن يقوم بدراستها وعمل اللازم لها فى الوقت الذى يراه وحين يتيسر ذلك.

فلهذه الاسباب كلها يكون من الجائز أن ترفق بتقرير الاعمال، وهو الذى يتناول مسائل معينة سواء فى دائرة الشئون السياسية أو الاقتصادية الوطنية أو

الادارية ، كل الاوراق المؤيدة له ، وأن يحال فيه على المراجع الضرورية فى الرسائل السابق ارسالها عن نفس الموضوع . أما التقرير السياسى فلا يجب تضخيمه بمثل هذه الاحالات ولا بالمرفقات ، وليس معنى هذا أن لا يشار عند اللزوم الى رقم سابق ، أو أن لا يرفق بالتقرير مقال من جريدة أو وثيقة أخرى هامة . وانما لا يجب الاسراف فى هذا لأن الموظف الذى يلخص التقرير لا يجد الوقت ولا الهدوء اللازمين للبحث عن التقرير السابق المشار اليه . وهكذا لا يلتفت الى الامر الهام المقصود ، حين يكون فى الامكان التحدث عنه فى صلب التقرير بدلا من الاحالة .

وغير هذا فانه يجب ان لا يحتوى التقرير الواحد على موضوعات مختلفة ، لأن هذه الموضوعات تدخل فى الغالب فى اختصاص ادارات متنوعة ، أو على الأقل يباشرها موظفون مختلفون . فالمبعوث يخصص لكل موضوع رسالة كما هو الحال فى البرقيات بل وسيرى أن من الملائم فى الغالب توزيع الموضوع الواحد على رسالات مختلفة أكثر مما يفعل فى التلغرافات . ونستسمح القارىء فى أن تقدم هنا نموذجا لهذا التقسيم بالنسبة لموضوع معقد ولكنه كثير الوضوح ، مع افتراض أن الموضوع المذكور أرسلت عنه برقية أو أكثر — ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك فى أيامنا هذه عندما يكون موضوع التقرير ذا أهمية — ولذا سنعرض فى مثالنا للتقارير البرقية أيضاً .

١) بسط الوقائع . صيغة معدة للعرض على البرلمان وللتبليغ الى وزارات البلاد المحالفة وغيرها من ذوات الشأن ، بل وللنشر فى الصحف أيضا وعند الاقتضاء ، بعد عمل التعديل الذى تصان به الرموز البرقية (برقية وتقرير متمم لها) .

٢) شرح وملاحظات موجهة للوزير ولكبار الموظفين (برقية وتقرير أو أحدهما عند الاقتضاء) .

٣) شرح خاص معد لسلطة معينة . الجانب الخاص ، فنى أو اقتصادى . تقرير معد لمصلحة أخرى (تقرير وبرقية عند الاقتضاء) .

٤) علاقة الموضوع بغيره . وجه الاتصال (تقرير) .

٥) رأى الصحافة (تقرير) .

٦) جواب خاص ، أوعند الاستعجال برقية سرية جدا للوزير شخصيا ، للفت نظره الى اعتبارات خاصة أو وقائع اضافية ذات صبغة سرية جدا .

وبديهى أن لاتحتمل كل مسألة مثل هذا التقسيم، خصوصاً وأنه يندر ارسال برقية خصوصية كالمشار اليها فى (٦) ، اذ تكفى فى بعض الحالات برقية وتقرير أو اثنان منهما، ويختلف الأمر الى ما لا نهاية فى الحالات الاخرى . ونكرر ماقدمنا ذكره من أن عبارة التقارير يجب أن تكون موجزة ومحكمة، فليست مهمة المبعوث كتابة مثل الرواية المسلسلة فى جريدة ولا مثل المقال الصحفى. وليجتنب التكرار مقدرا كفاية ذكر الشيء مرة واحدة خصوصاً حين يوضع فى مكانه ، ولهذا الوضع قيمته كذلك . وانما يتعمد التكرار حين يريد زيادة التأثير، وذلك ميسور له عمله بشرط عدم الاسراف فى استعمال هذه الطريقة ، وبشرط أن لا يكون الاسلوب فى التكرار ضعيفاً .

أما التقرير العادى المتمم فى الغالب لبرقية سابقة ، فان المبعوث يبسط فيه الوقائع أولا ويثبت بعض الاقوال ، ثم يبدى ما لديه من ملاحظات خاصة، وينتهى بايراد النتيجة اذا اقتضى الحال . وله أن يرسل استثنائيا تقارير أطول بصفة دورية، خصوصاً اذا تعلق الامر بالعلاقات العامة بين البلدين ، وتكون هذه التقارير عندئذ عبارة عن نظرات بسيكولوجية سياسية منيرة للحالة الناشئة عن تطور الحوادث المختلفة . غير أن مثل هذه الرسائل الذى يوضع فى شكل مذكرات لا يتطلب بطبيعته سرعة القراءة ، وعلى المبعوث أن يعنى عناية خاصة بتحرير هذه التقارير الدورية التى يراد بها التأثير فى مجرى السياسة — وهذا بالطبع غير ميسور فى حالة ما اذا علم المبعوث بحادث قبيل سفر البريد — فتكون تقاريره فى بعض الاحيان عبارة عن مرافعة حقيقية يشار فيها الى الظروف الملائمة والمضادة للوقوف موقفاً معيناً وتنتهى ، بعد ذكر الملاحظات الشخصية ، الى نتيجة معينة

محدودة. ويعزز المبعوث رأيه بالروايات والاحاديث التى لا يسردها بترتيب تواريخها حتما، بل يضعها فى المكان الذى يقدر أن تحدث فيه التأثير المقصود.

هذا ولما كانت الترجمة من لغة الى أخرى — حتى فى الروايات — لايمكن أن تعطى روح الاصل، فان ذلك صحيح من باب أولى فى التعبيرات الدبلوماسية التى توزن فيها كل كلمة. لهذا كان من واجب المبعوث، حين يرسل لحكومته ترجمة أعمال لجنة رسمية أو خطبة سياسية القاها رئيس الدولة أو مقالة مهمة، أن يعنى بارسال النص الاصلى ان كان بلغة منتشرة. ويحسن به أن يتصرف على هذا الوجه حين يكون وزير الخارجية أو أحد كبار موظفى الوزارة عارفا تلك اللغة منتشرة كانت أو غير منتشرة. وترتيب التقارير فى البريد السياسى الواحد له من الاهمية مثل ما لترتيب مختلف الاخبار فى الجريدة. فالمبعوث يعمل على توجيه نظر القارئ بصفة خاصة نحو ما يقدر أنه الاهم من الاشياء، والتجربة كفيلة بأن يجدها القارئ غالبا فى نفس المكان. هذا وتقضى المراسم بأن يخصص مكان الشرف لانباء البلاط، ثم تأتى بعدها التقارير المتعلقة بتنفيذ الاوامر السرية. وليس من الملائم فى أى حال، خصوصاً عند مايكون البريد ضخما، أن توضع الانباء ذات الاهمية فى المكان الاخير. وفيما يلى بيان لمختلف الموضوعات التى يمكن أن يتألف منها البريد السياسى لمركز ذى شأن. ولزيادة ايضاح الظروف المتعلقة بالوسط نستسمح القارئ فى أن نقدم له مثلا عملياً، مفترضين فيه أن البريد خاص بسفارة النمسا والمجر فى سان بترسبرج فى سنة ١٩١٠، فيكون أمامنا التقسيم الآتى. —

١) أنباء البلاط
٢) تنفيذ أوامر معينة
٣) ذكر نبأ أو حادثة ذات شأن
٤) بعض المسائل العادية الاخرى. القيام بمسعى فى البلقان. موضوع القنصل فى بولونيا الخ...

} ملحقات لبرقيات سابقة

٥) العلاقات بين النمسا والمجر وبين روسيا (والظرف ظرف توتر فى العلاقات السياسية)	ملحقات لبرقيات سابقة
٦) علاقات روسيا مع : ١ — ألمانيا ٢ — الدول الغربية ٣ — البلقان وصربيا على الأخص ٤ — ايطاليـــا	تقارير دورية وعند الاستعجال تلغرافية أيضا
٧) علاقات روسيا مع : ١ — اليابان ٢ — الصين ٣ — العجم	تقارير دورية وعلى العموم بالكتابة فقط
٨) المسألة الروتونية (Ruthène) ٩) المسائل الداخلية : ١ — المسألة البولونية ٢ — « الفنلندية ٣ — الدوما	دوريا وبالكتابة فقط
١٠) حوادث مختلفة ١١) مسائل اقتصادية مختلفة (عند الاقتضاء)	بالكتابة فقط
١٢) انشاء صحف جديدة ١٣) تقرير دورى عن الصحافة . ارسال مقالات أو كتب	دوريا وبالكتابة فقط

ويرجع عدم الاشارة الى المسائل الاقتصادية فيما تقدم من التفصيل الى أنها لا يمكن تقسيمها والتمييز بينها بهذه الطريقة . غير أن المفترض بالبداهة أن

المبعوث قد قام بعمل تقرير دورى على الحوادث الهامة فى هذا الباب ، وما طرأ على الحالة العامة من التغييرات ، كما أنه لم يقصر كذلك فى أنباء حكومته بطريق البرق عند اللزوم ، بأى اجراء معين فى الشئون الاقتصادية أو المالية . ومن المؤكد من جهة أخرى أن فى اتباع طريقة الفصل بين المادتين ، وتخصيص بريد قائم بذاته للمسائل الاقتصادية ، بعض المزايا .

وأخيراً لا نرى بدا من الاشارة الى التقارير الرمزية ، وقد كانت تستعمل كثيرا فى الماضى وقل استعمالها فى أيامنا هذه ، لأنها معرضة لمثل ما تتعرض له البرقيات حين يعرف سر الرموز . واذا وجد تحت تصرف المبعوث رسول أو سنحت فرصة مأمونة لارسال البريد ، فان الكتابة بالرموز تكون عديمة الفائدة ، وليس فيها الا تكليف ثقيل لصغار المستخدمين . لذلك لا يجب استعمال هذه الطريقة مطلقاً الا فى الأحوال الاستثنائية وعند الوثوق من سرية الرموز — كما لو كانت حديثة الاستعمال — فتكتب بها الرسائل التى يضطر المبعوث لتسليمها للبريد لأنها أطول من أن ترسل بالبرق فضلا عن عدم الحاجة للاستعجال فيها . كذلك تستعمل هذه الطريقة فى أوقات الازمات اذا انقطعت وسائل المراسلة التلغرافية ، ولم تبق لدى المبعوث واسطة للمراسلة الا تكليف رسول أمين بحمل الرسالة ، مع عدم الاطمئنان الى امكان وصوله الى الجهة المرسل اليها .

الخطابات الخصوصية . — نتناول الآن بأيجاز الشكل السادس من أشكال العلاقات الكتابية بين المبعوث وحكومته ، وهو الخطابات الخصوصية التى يوجهها الى وزير الخارجية ، أو الى بعض كبار الموظفين فى الوزارة . فهذه الخطابات ، وان كان لها شكل الرسالة الخصوصية ، الا أنها يمكن أن تحتوى على مسائل سياسية ، أو تتناول شئونا ادارية وعندئذ تكون لها فى الواقع صفة شبه رسمية . كذلك يجوز أن تكون عبارتها واضحة فى الدلالة على خصوصيتها ، كما بين أى متراسلين عاديين ، ولكن هذا لا يحدث الا فى حالة ارتباط المبعوث بوزيره بروابط المودة والصداقة .

فالامر يختلف بالنسبة للنوع الأول من هذه الخطابات ، التى نسميها (بالخطابات السياسية) مستعملين ذلك التعبير المصطلح عليه ولو أنه غير منطبق تمام الانطباق . ويلجأ المبعوث الى استعمال هذا النوع من الخطابات اذا أراد أن يبلغ الوزير أمرا دقيقا بصفة خاصة لتعلقه بشئون شخصية ، أوخشية الاساءة الى مصدر المعلومات المراد تبليغها ، باستعمال غير هذه الطريقة . فمن ذلك أن يبلغ نبأ مصدره أميرة من بلد المبعوث متزوجة فى الخارج . وعلى كل حال فان الخطاب الخاص للوزير هو الوسيلة المتوافر فيها أكبر الضمان من خطر الاذاعة ، خصوصاً اذا كان الوزير نفسه أو سكرتيره الخاص هو الذى يفضه . لذلك فان وزير الخارجية ، فى البلاد التى جرت على عادة تبليغ كل التقارير أو جلها للملك ، أو فى البلاد التى تبلغ فيها هذه التقارير للجان البرلمانية ، لا يجد محلا للاعتراض على تصرف المبعوث بارسال خطابات سياسية موجهة له شخصيا ، فى المسائل التى يقدر أنها مما يجب أن لا يصل الى علمهم ، خصوصاً وأن من عيوب التقارير السياسية تسجيلها برقم مسلسل .

ونقول بالاجمال أنه اذا وجد مايبرر استعمال هذه المراسلة الشبيهة بالخصوصية عند المناسبة ، فان من كبير مصلحة المبعوث أن لا يسرف فيها ، والا فهو لا يلبث أن يخطىء القصد فينبه الى اتباع الطريق العادى فى تقاريره .

هذا وكثيرا ما يحدث أن يتبادل المبعوثون المكاتبة مع أصدقائهم من الزملاء فى نفس السلك ، المقيمين فى بلاد أخرى ، معبرين عن شعورهم الشخصى بالنسبة للمسائل السياسية . ونعتقد أن هذه المعاونة التى لا بأس منها يمكن أن تساعد على التآلف والانسجام فى السياسة الخارجية ، وتكون منها فوائد حقيقية ، بشرط أن تكون المراسلة جدية لا يقصد بها مجرد الدس .

ونختتم كلامنا فى هذا الصدد بالاشارة الى حالة يراد بالخطاب الخصوصى فيها خدمة أغراض غير قويمة . تلك هى حالة ارسال المبعوث مثل هذه الخطابات

مباشرة الى الملك أو رئيس الدولة ، متخطياً وزير الخارجية ، وكذلك الى أحد ذوى النفوذ من أعضاء الأسرة المالكة كولى العهد، أو الى رئيس مجلس الوزراء . وطبيعى أن لا يفعل المبعوث ذلك الا اذا دعى اليه ، كما أن من المفروض فى هذه الحالة وجود علاقات وثيقة بين المتراسلين . لهذا فان من الجائز أن تكون عبارات هذه الرسائل منطوية على تمام الاخلاص لوزير الخارجية، وأن لا يكون للمبعوث من قصد فى كتابتها سوى تعهد صلات حسن المودة ، واكتساب تأييد أولئك الأصدقاء الاقوياء لسياسة رئيسه بما يرسله المبعوث اليهم من معلومات ويدلى به من آراء وحجج . ولكن ذلك أمر نادر ، والغالب أن يكون المقصود بهذه الرسائل انتقاد الرئيس، فهى عبارة عن تقارير سياسية حقيقية يرسلها المبعوث دوريا الى مرجع غير رئيسه ، له من السلطان ما يشبه الحكومة المستترة التى ربما كانت أقوى بالفعل من الحكومة الرسمـــية . واذا كان فى هذه الطريقة خروج على الاخلاص الواجب لرئيس المبعوث المباشر ، فان هناك حالات استثنائية يكون فيها مثل هذا التصرف جائزا، كما لو كان وزير الخارجية يتبع طريقا يراه رئيس الدولة أو رئيس الوزارة ضارا ويقدران ضرورة مداراته زمنا ما لاسباب برلمانية أو غيرها . فالمبعوث الذى يعمل بهذه الطريقة يظل فى الواقع مخلصا لحكومته . ولكن الأمر يختلف اذا وجه المبعوث تقاريره مباشرة الى السلطة المستترة، ويغلب أن تكون ممثلة فى شخص ولى العهد ، فهو فى هذه الحالة يخدم سيدين بالفعل فى آن واحد ، ولا يمكن أن يشفع لهذا التصرف شىء الا العقيدة المتينة أو الاهتمام المستند الى أساس صحيح صادر عن حب الوطن وحده ، وهذا لا يكون الا فى أحوال نادرة جدا . ومثل هذه الاعتبارات هو الذى يحمل المبعوث عندئذ على سلوك هذا الطريق الذى يقرب من الخيانة العظمى . أما اذا كانت المطامع الشخصية هى التى دفعت اليه دون الضرورات القاهرة ، كما هو الغالب ، فان من يفعل ذلك يكون مستحقا لاستنكار كل رجل شريف ، وللعقاب الواجب توقيعه على مرتكبه .

تعليمات وزير الخارجية . — يوضح وزير الخارجية شفوياً للمبعوثين عند سفرهم لتولى أعمالهم فى مراكزهم ، الخطط العامة التى يجرون عليها وعلاوة على ذلك فانهم يتسلمون فى بعض الأحيان تعليمات مكتوبة، فيها تفصيل كثير لتلك الخطط . وبالرغم مما فى مثل هذا الارشاد السياسى للمبعوث من النفع، فلا تجب المبالغة فى قدر أهميته ، نظرا لما يطرأ اليوم على المواقف الدولية من سريع التطورات، التى قد تحول غالبا ، بعد مضى بضعة شهور ، دون اتباع المبعوث لتلك التعليمات حرفيا . غير أن المهم فى هذه التعليمات هو أن يكون منها كل متآلف صالح لتحقيق الغرض الذى يرمى اليه، وأن يتوافر بها الانسجام الكامل بين التعليمات المعطاة لمبعوثى البلد الواحد ، وعلى الأخص لمن يعملون منهم فى ميادين متصلة أو مكملة بعضها للبعض . نعم يحدث أحيانا — وكان هذا فى الزمن السالف على الأخص — أن تتعمد حكومة اعطاء تعليمات متباينة لممثليها، رامية بذلك الى تحقيق غرضين وانتهاج أسلوبين فى السياسة . ولكن العمل برأى فى جهة، ومخالفته فى أخرى، هو من التصرفات المكيافيلية التى لا تنجح الا نادرا ولأجل قصير ، خصوصاً فى هذه الأيام التى لم يعد يخفى شىء فيها . فليس لهذه الطريقة اذن من نتيجة عملية على العموم الا احراج مركز المبعوثين . غير أنه يقع فيما عدى الحالة المتقدمة — خصوصاً حين لا يتعلق الامر بالمصالح الحيوية — أن لا تكون التعليمات المعطاة للمبعوثين غير متطابقة فحسب بل وتكون محتوية على متناقضات جلية . واذا لم تترتب على مثل هذا الاهمال نتائج ضارة فانه يحمل على الشك فى اخلاص الحكومة ، وقد يحرمها من مزايا حقيقية كانت تحصل عليها بالعلاقات الودية الخالصة المتصلة .

ويجب على وزير الخارجية الذى يطالب المبعوث بجيد العمل أن يعامله بثقة وعطف، فيفهمه نواياه بكل وضوح. واذا حدث ولم يزوده بتعليمات كان معنى ذلك أنه يترك الأمر لنير رأيه . غير أنه لا يجب أن يسرف الوزير مع الممثلين فى مثل هذه (الدبلوماسية العائلية) ، فلا يرسل الى أحدهم مثلا برقية فى أمر كبير الاهمية

للحكومة التى هو معتمد لديها ، دون أن يبين له فيها صراحة ما اذا كان عليه أن يبلغ موضوعها أو أن يحتفظ به لنفسه خاصة . ولا يجب أن يلقى بذلك المسئولية على المبعوث، اللهم الا اذا رأى متعمدا أفضلية ترك الامر الى تقديره ، وعندئذ يعين له ذلك بصراحة . ولا يجوز للوزير مطلقاً أن يضع المبعوث فى مركز محرج ، ولا أن يتخذ منه درعاً يستتر خلفه ، الا اذا اقتضى ذلك ظرف استثنائى يقدر فيه امكان الالتجاء الى المبعوث ومناشدة عاطفته الوطنية . فان فعل غير ذلك كان تصرفه لا ظالماً فحسب ، بل وفيه ضرر أيضاً بنفوذ الدولة .

كذلك لا يجب على الوزير أن يعطى للهيئات الدبلوماسية أوامر لا تتفق وطبيعة أعمالهم ، كتدبير احداث الثورات . والمبعوث الذى يتلقى مثـــل هذه التعليمات فى الاوقات العادية له كل الحق فى رفض تنفيذها . غير أنه يجوز التساؤل عما اذا كان الحال كذلك ايضا حين قيام الحرب المشتبك فيها بلده . وعلى كل حال يحسن أن يرفض تبليغ مثل هذا الامر الى القنصل التابع له أو الى أية هيئة أخرى ، وان لا يتحمل مثل هذه المسئولية الثقيلة .

وهناك أمر مهم ألا وهو موضوع احاطة المبعوثين علماً بالمجرى العام للسياسة بتبليغهم صورة التقارير أو البرقيات الواردة من البعثات الاخرى، والى أى حد يكون ذلك . فعن هذا الامر نعتقد أنه بالرغم من كل الثقة التى تكون للوزير فى المبعوث فانه ليس من الملائم أن يبلغه من المسائل السرية أكثر مما يقتضيه العمل فى مركزه . فلا يبلغ اليه الا ما هو ضرورى لتحديد العبارات التى يتكلم بها فى أحاديثه ومالا بد له أن يعلم به .

فالمبعوث الذى يشغل مركزا قليل الاهمية، ولو بصفة وقتية، لا يرتاح بالطبع الى مثل هذه المعاملة . غير أنه ليس لهـذا الاعتبار من الشأن مثل الخطر الذى ينجم عن الافشاء أو على الاقل عما يتعرض له المبعوث من امكان اختلاس المعلومات منه ، اذا أحيط علماً بأكثر مما يلزم لعمله . كما أن هنالك حالات يكون من الافضل فيها للمبعوث نفسه وللغير أن لا يعرف شيئاً . وانما لا يترك بالطبع

جاهلا للاتجاهات العامة للسياسة . وللثقة الشخصية شأن فى هذا الصدد فى المراكز الكبيرة .

ويجب أن يصون الوزير نفسه من عادة معاتبة مبعوثيه، اذ ليس من المستطاع أن يعصم الانسان من الخطأ . ويكثر التعرض للخطأ فى المراكز المهمة التى تعالج فيها موضوعات عديدة — عن المراكز الاقل شأناً ، وقد لا يكون هنالك خطأ فى الواقع فى أغلب الأحوال وانما هو اختلاف فى التقدير والنظر . فاذا قابل الوزير ذلك بالتوبيخ أضر بنفوذ المبعوث . نعم لا شك فى وجوب مطالبة المبعوث بأن لا يخرج عن التعليمات، غير أن وزير الخارجية القدير يترك للبعوث حرية التصرف على العموم ما دام أهلا لمركزه، وان لم يكن كذلك فينقل . أما ذوو الشخصيات الضعيفة فانهم ينهالون بالتوبيخ بغير أى إكتراث على السفراء والوزراء وذلك ما لا يتفق أصلا مع مرتبتهم العالية ، ويغلب أن تدفعهم لذلك رغبتهم فى اخفاء قلة كفاءتهم الذاتية . فيحسن على العكس بوزير الخارجية أن يشعر الممثلين من حين لآخر برضائه عن أعمالهم ، منوهاً على الاخص بما قدره من حديث تحدثوا به ، أو تصرف قاموا به ، فيؤدى لهم بمثل هذا العمل ما يستحقونه من التشجيع ، ويوقفهم فى الوقت نفسه على مقاصده الخاصة .

ويحدث أن ترسل الحكومات مندوبين فى مهمة خاصة لمعالجة موضوع دقيق ومستعجل ، ويكون ذلك فى الغالب على صورة سرية . وقد يكون لدى الحكومة من الاسباب ما يبرر ارسال مثل هذه الوفود غير العادية — ولا نقصد كبراء الفنيين الموفدين لغرض خاص مثل عقد اتفاق تجارى — غير أن تعدد هذه الوفود ليس فيه ما يشرف ممثل البلد الرسمى .

وأخيراً نقول فى ختام هذا الفصل أن وزير الخارجية فى أيامنا هذه لا تعوزه وسائل مراقبة تصرفات المبعوث ، وانما يجب أن لا يستخدم فى هذا

الغرض أشخاصا على غير اتصال كبير بالأوساط المختلفة ، فلا تكون له منهم فائدة البتة ، كما يجب أن لا يشجع موظفى البعثة على تقديم البلاغات السرية . فالخطاب الذى يرسله مستشار البعثة مباشرة للوزير أو لأحد كبار موظفى الوزارة منتقصاً به رئيسه، لايمكن أن يبعث الا على كبير الاشمئزاز. ويجب أن يقابل مثل هذا العمل بما يستحقه، اللهم الا فى حالة ما اذا سلك المبعوث سلوكا ضاراً بالفعل بنفوذ الدولة — وهذه حالة استثنائية ، وقد يكون المبعوث غريباً عن السلك لم يلحق به الا لاعتبارات برلمانيه . على أنه يحسن بمن يريد الاقتصاص منه أن يتريث الى أن تتهيأ الفرصة لمعالجة مثل هذا الموضوع الدقيق شفوياً مع الوزير ، ما لم تكن هناك ضرورة عاجلة أو أزمة واقعة .

الفصل السابع

البعثة

الموظفون. — يطلق اسم « البعثة الدبلوماسية » على موظفى السفارات والمفوضيات ، ونتوسع فنشبه بهم كل الموظفين التابعين لحكومة المبعوث الذين يعملون فى نفس البلد المعتمد لديه ، وهم لذلك مطالبون بالتعاون معه ، سواء أكانوا تابعين له مباشرة أم غير تابعين . ويختلف عدد هؤلاء الموظفين تبعاً لأهمية المركز وموارد الدولة التى توفدهم . أما البعثة نفسها فقد تتألف من عدد من الموظفين يزيد عن حاجة الاعمال المطلوب من البعثة أداؤها ، وهذا حين ترغب الحكومة فى تعزيز نفوذ مبعوثها بحاشية فخمة . على أنه لم يعد اليوم لهذا الاعتبار مثل ما كان له من الشأن فى الماضى ، ويجب الوقوف فى هذا العصر العملى عند حد تزويد المبعوث بالموظفين الضروريين ، من حيث العدد والكفاءة ، لمقتضيات المركز وأهميته . ومن المستحسن علاوة على ذلك — ولو أن العادات مختلفة فى هذا الصدد — أن يترك له بقدر الامكان اختيار معاونيه، خصوصاً أكبرهم درجة نظراً الى ما يستدعيه الحال من ضرورة الثقة به . وفى جميع الأحوال لا يكره المبعوث على قبول موظف لا يرى العمل معه .

وتتألف البعثة بحسب ترتيب الدرجات من مستشارين وسكرتاريين وملحقين هم وحدهم رجال السلك الدبلوماسيون ، الذين يكلفون بالعمل الدبلوماسى بمعناه الصحيح وهو العمل الذى يقتضى السرية والائتمان ، علاوة على قيامهم ببعض واجبات التمثيل أحياناً تبعاً للمركز وللظروف ، كما أنهم يكلفون بكتابة المحررات بصفة عامة . ويوجد فى البعثة غير أولئك موظفون كتابيون مكلفون بالنسخ وبمباشرة

الاعمال الادارية وتصريف الاعمال العادية . ولكن توزيع الاعمال بين الموظفين الدبلوماسيين وبين الموظفين الكتابيين لايجرى دائماً على وتيرة واحدة ، وكثيراً مالا تتبع القاعدة التى رسمناها فيما تقدم كذلك يوجد فى بعض المراكز مترجمون وظيفتهم على جانب كبير من الاهمية بالنظر لمعرفتهم لغة البلد ، ويغلب أن تكون لهم صفة دبلوماسية . وقد جرت العادة أن يتصل بالبعثة الملحقون والمفوضون الحربيون والبحريون ومن يلتحق بهم من الاشخاص ، ولو أنهم كلهم تابعون لجهات اختصاص أخرى . ونشبه بهؤلاء الاخيرين ، الموظفين القنصليين ، والخبراء المختلفين المكلفين من حكومة المبعوث بمهام خصوصية فى نفس البلد .

فما هو مدى سلطة المبعوث على جميع أولئك الموظفين ؟ . تلك فى الواقع مسألة معقدة وصعبة الحل . فالواجب عقلا أن يكونوا جميعاً تابعين للمبعوث لأنه هو المرجع الاعلى وواسطة الاتصال الرسمية بحكومتهم ، بصفته الممثل الوحيد لبلده . غير أن الواقع يخالف ذلك . وقد يكون أولئك الموظفون تابعين لمختلف وزراء بلد المبعوث وجميع هؤلاء الوزراء لا يعوزهم التطلع ولا الريبة بعضهم ببعض ، على ما هو مألوف .

المستشار والسكرتير الاول . — كثيراً ماتثار فى الواقع مسائل دقيقة فى صدد الموظف الاول فى البعثة ، وهو على كل حال ومهما كانت درجته يظل مرؤوساً للمبعوث . ففى البعثات المؤلفة من عدد كاف من الموظفين منهم مستشار وسكرتير أول ، يجرى توزيع الاعمال على طريقتين مختلفتين كل الاختلاف : فحيناً يكون المستشار هو موظف البعثة الاول بل ورئيس أقلامها الذى يباشر ادارة ومراقبة كل الحركة الدبلوماسية . وحيناً يناط هذا العمل بالسكرتير الأول ، وهو يجىء فى الترتيب مباشرة بعد المستشار . وفى هذه الحالة تكون مهمة المستشار مستقلة عن ذلك العمل كل الاستقلال ، وتنحصر فى مد المبعوث بمعونته ونصائحه ، والقيام مقامه خصوصاً أثناء غيابه . ولاشك أن لهذه الطريقة مزايا

عظيمة فى المركز الكبير الشأن اذ هى تسمح للمستشار ، حين يتولى القيام بأعمال البعثة ، بأن يتفرغ لعمله بمثل استقلال الفكر الذى للمبعوث ، وهذا ما لا يتيسر له لو انه كان مكلفاً بالاعمال التفصيلية . وكذلك يكون المستشار فى هذه الحالة هو الرئيس الثانى الذى يرجع اليه السكرتير الاول — المتولى رئاسة الاقلام — فى كل الشئون الخاصة بالأعمال العادية ، ولا يلجأ الى المبعوث فى شيء منها الا عند الضرورة . وفى العمل على هذا الوجه شيء من المراقبة وتخفيف عن المبعوث . وغير هذا فليس من النادر أن يسند المبعوث الى ذلك الموظف الاول جانباً كبيراً من مهمته السياسية بسبب تقدمه فى السن أو اعتلال صحته أو لغير ذلك من الاعتبارات . وفى هذه الحالة لا يقتصر عمل المستشار على التقدم بالمشورة ، كما هى طبيعة وظيفته التى يدل عليها اسمه ، بل تعرض حالات يقوم فيها على كره منه بمحادثات سياسية كثيرة — بالنيابة عن رئيسه — وليس هذا بالامر السهل ، اذ لا صفة رسمية له فى ذلك العمل . بل وقد يعهد المبعوث له بهمة تحرير التقارير السياسية كلها أو بعضها ، ولا وجه للوم المبعوث على ذلك خصوصاً فى حالة ما يوحى اليه بالمادة التى تتكون منها هذه التقارير . وكذلك يحدث كثيراً أن يلقى المبعوث الضعيف الصحة أو الكثير التساهل على عاتق المستشار جانباً كبيراً من عمل تفقد الاخبار — ولو أن كل مبعوث ذى كرامة يحتفظ بهذا العمل لنفسه . فوظيفة المستشار ، والواجبات التى يقوم بها ، تختلف اذن تبعاً لميول رئيسه . فهى حيناً لا يكون لها أى شأن ولا عمل مطلقاً ، لان المبعوث النشيط يرى فى هذا الموظف مضايقة له فيمنحه كل الاجازات التى يطلبها ، وهكذا يندر أن يجتمعا معاً فى العمل فى آن واحد . وحيناً تكون عبارة عن معاونة فعلية متصلة تبلغ أن لا يرسل المبعوث برقية ، مهما كانت ، بغير أن يستشير فيها ذلك المرؤوس . ولا شك فى ان مثل هذه العلاقة الخاصة بينهما تمهد السبيل للكثير من العبث وسوء التصرف ، ولكن الحال ليس كذلك دائماً .

ويلقب اليابانيون الموظف الدبلوماسى الذى يتولى ادارة السفارة بـ (وكيل السفير) والواقع أن هذا الموظف ذا الدرجة العالية — فقد يكون بدرجة وزير مفوض — له فى الكثير من الأحيان سلطة أكبر من سلطة رئيس بعثة مستقلة قليلة الأهمية السياسية . وحيث يحدث أن يتولى القيام بالأعمال مدة ثلث السنة — اذ الأجازات الطويلة من خواص الدبلوماسية العالية — ويقع على عاتقه فى هذه المدة كل عبء البعثة ، فهو مضطر فى خلال المدة الباقية ، التى تصبح وظيفته فيها ذات شأن ثانوى ، الى تعهد علاقاته السياسية والاحتفاظ بها لأن له فى الغالب سياسة شخصية خصوصاً ان كان نشيطاً وطموحا . وحيث أنه هو المسئول شخصياً عن كل تصرفاته مدة نيابته عن المبعوث ، فقد تكون هذه السياسة مخالفة فى بعض ألوانها لسياسة رئيسه . وفى ذلك مجال صالح بالطبع للدسائس ، وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى الفصل السابق فلا حاجة للعودة اليه . والمستشار مهما بلغ اخلاصه للمبعوث وتوثقت علاقاته به يرى نفسه أحيانا فى مركز دقيق حين يريد التمييز بين مايجب عليه قوله بصفته رئيساً ، وما يجب عليه كتمانه بصفته مرؤوساً . فمن ذلك أنه اذا أفضى بصفته الثانية الى مبعوث أو زميل محالف بمعلومات أوفى وأهم مما كان يفضى به رئيسه ، فانه يؤذيه بذلك عند محدثه حتى ولو اتفق حديثه مع رأى رئيسه ، ورمى الى نفس الاغراض . وبديهى أن مصلحة المبعوث تقضى بأن لا يعرف الغير امكان الحصول من المستشار على أكثر من المعلومات التى يتيسر الحصول عليها منه ، ولاسيما حين يعرف المرؤوس بالتفوق من ناحية الذكاء على رئيسه .

وحيث أن جميع ماتقدم ينطبق بالبداهة على كل دبلوماسى يدعى لتولى أعمال الرئيس مدة غيابه حتى ولو كان ملحقاً ، فالقاعدة التى يجب أن يعمل كل مستشار أو أى موظف آخر على اتباعها — بالرغم من عدم سهولتها — هى الاخلاص للرئيس مع عدم الوقوف موقف الصمت التام ، أو اعتناق الآراء الخاطئة التى تضر بما سيكون فى حاجة له من النفوذ عند مايقوم مقام الرئيس .

القائم بالاعمال بالنيابة. — ان القيام مقام الرئيس فى ادارة البعثة هو من أكبر مهام الموظف الاول فيها . ولذلك فان الكفاية اللازمة لهذه النيابة تراعى بالطبع الى حد ما فى اختيار المستشار أو السكرتير الأول الذى سيكلف بهذا العمل ، خصوصاً بالنسبة للمراكز المهمة . والامر فى هذا الصدد هو فى الواقع عبارة عن تمثيل وعن نيابة من نوع خاص ، ولا وجه للشبه بين القائم بالاعمال بالنيابة وبين الضابط الذى ينوب عن قائد الفرقة ، أو وكيل البنك الذى يحل محل المدير . فليس هو بالمرؤوس الذى لايطالب بأكثر من سد الفراغ لكى لايقف سير الاعمال والذى يرجع فى المسائل الهامة الى رئيسه بعد عودته بل وفى أثناء غيابه . وانما هو ممثل بلده فى كل مايقوم به ، وهو رئيس البعثة كالمبعوث تماما ، لايسأل أمام هذا الاخير بل هو مسئول أمام حكومته . ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك اذ قد تعرض له فى كل حين ، وهو بعيد عن مركز حكومته ، مسائل مستعجلة تبلغ أبعد حدود الاهمية الدولية ، ولا بد له من مثل هذا الاستقلال سواء فى علاقاته مع وزير الخارجية أو فى تعاونه مع زملائه الآخرين .

والفرق الوحيد فى هذه الحالة من وجهة الرسميات الدبلوماسية ، هو أن المبعوث معتمد لدى رئيس الدولة ، أما القائم بالاعمال فغير معتمد الا لدى وزير الخارجية . ولكن هذا فرق شكلى فقط ، وكل ماذكرنا فيما تقدم بالنسبة لواجبات وعلاقات المبعوث ينطبق كذلك على القائم بالاعمال .

ولقد لوحظت هذه الاعتبارات فيما جرت به العادة فى السلك اذ يمنح القائم بالاعمال ، مهما كان حديث السن أو صغير الدرجة ، منزلة عالية تضمن له جانباً من النفوذ فى كل الجهات ، ومكاناً جديراً ببلده فى المجتمعات السياسية وغير السياسية .

ونشير هنا الى أن العادة الجارية لا تجيز لهذا الموظف أن يعهد بأدارة البعثة الى القائم بالاعمال سواه ، ولو أن هناك مخالفة لهذه القاعدة أحيانا . ويجب فى جميع الأحوال أن يلاحظ القائم بالاعمال أن وجوده ضرورياً فلا يفكر فى طلب أجازة

أثناء قيامه بالاعمال ، الا عند الحاجة القصوى .

وإذا كان ما قدمنا يحدد مركز القائم بالاعمال من الوجهة القانونية ، فان هذا المركز يلابسه فى الواقع شىء من التحديد والتضييق لان علاقات النائب بالاصيل لا تنقطع تماماً أثناء غياب هذا الاخير ، وتفضل كلتا الحكومتين انتظار عودة المبعوث للمفاوضة فى الشئون الهامة التى لاتستوجب الاستعجال . كذلك توجد قاعدة أساسية واجبة المراعاة فى صدد نظام البعثة وادارتها وفيما يتعلق بالمبادىء والاشكال فى علاقاتها بالسلطات المحلية وتلك القاعدة هى أنه لا يجب احداث أى تغيير أثناء غياب الاصيل . وهذا يطابق القاعدة الرومانية القديمة القائلة « Sede vacante nihil innovatur »(لا يعمل أى تغيير أثناء خلو المنصب) .

وأخيراً فأن القائم بالاعمال الذى يريد أن يبقى مخلصاً لرئيسه يحتفظ بالمسائل الكثيرة التى يجوز أن تؤجل الى حين عودته ، كاقتراحات منح النياشين ، والمسائل الخاصة بالمبادىء الخ .. أو يستشيره بخطاب قبل اتخاذ بعض القرارات ، ولو أن لاشىء يلزمه بذلك سوى مجرد العادة .

أما التصرف السياسى فالوقت لا يتسع للقائم بالاعمال ليجرى فيه على تلك الطريقة ، وضرورة الاسراع فى الفصل فيما يعرض من الشئون لا تسمح بانتظار الرد بالبريد . هذا فضلا عما فى ذلك من التناقض مع الاستقلال الممنوح للقائم بالاعمال ، فهو لم يعط ذلك الاستقلال ليتصرف على هذا النحو . وعلى كل حال فأنه يحسن به ، فى تنفيذ سياسة حكومته ، أن يسترشد بروح المبعوث فى عمله اذا اتفق ذلك مع اعتقاداته الخاصة ، والا اضطرب سير الاعمال .

وبديهى أن لا محل لتطبيق ما تقدم اذا كانت الحكومة غير راضية عن المبعوث وقد أوفدت القائم بالاعمال ليظهر علية مقدرة أن ما يبديه من النشاط يقيم الدليل على عدم كفاية المبعوث . وكذلك لا ينطبق ما تقدم اذا انتهى القائم بالاعمال بالنيابة الى التحقق من عدم كفاية المبعوث أو قلة أهليته لمهمته ، بغير

أن يكون هناك سوء نية من جانبه . فسكوته عن تبليغ مالم يقم المبعوث بتبليغه من الوقائع الهامة، ورضاؤه بأغلاطه، وتعرضه لتحمل مسئوليتها شخصياً، يكون من وضع الندى فى موضع السيف .

هذا ومن النادر أن تنتقل الاعمال من مبعوث لاخر مباشرة ، واذا حدث مثل ذلك كان من واجب الاثنين أن تصطبغ علاقاتهما بالود ولو ظاهرياً . غير أن الغالب أن تنقضى بين العهدين فترة من الزمن يتولى فيها العمل قائم بالأعمال يتمتع بلا شك مدة هذه النيابة باستقلال من نوع خاص .

واذا كان الاعتداد بالنفس أفيد للمبعوث من التواضع فى علاقاته الرسمية ، فالامر ليس كذلك بالنسبة للقائم بالاعمال . فما مركزه الرسمى الا موقت وغير موطد ، ولذلك كان من الواجب عليه أن يهيء لنفسه بحسن ذوقه وبمعارفه الشخصية مركزاً خاصاً . وليذكر دائماً أن الحكومتين تجدان فى شخصه الضعيف ما يسمح لهما بتحميله ما لا تريدان أخذه على عاتقهما من الاغلاط ، وما لا ترغبان فى المشاحنة من أجله . . . ومثله فى هذه الحالة مثل الحمار فى القصة التى وضعها « لافونتين La Fontaine » اذ يدفع المغفل ثمن الاشياء التى لم يكسرها ..، وعلى كل حال فقد يحدث أن القائم بالاعمال المتفوق فى الذكاء على رئيسه يهيء لنفسه مركزاً أحسن من مركز المبعوث فيظهر عليه . ومع ذلك فلا يجب أن يعلن أو يظهر ذلك الذكاء فى كل مناسبة .

والقائم بالاعمال هو الممثل الرسمى للدولة وللبعثة فى الخارج الى أن يقدم المبعوث أوراق اعتماده أو بعد تقديمه أوراق استدعائه ، ولو أن المبعوث يعتبر فى نظر حكومته رئيس البعثة مادام فى مركزه . على أن تلك فترات قصيرة فى الغالب ، والحالة التى تلازمها لا تثير شيئاً من الصعوبات الجدية ، بالرغم من أنها ليست طبيعية ، بفضل حسن الاسلوب وصدق الرغبة من الجانبين . (فتستعمل مثلا فى هذه الحالة المذكرات الشفوية لاجتناب التعرض لموضوع الامضاء) .

وفى الماضى كانت تحدث فى مصر حالة غريبة عند وصول كل ممثل دبلوماسى جديد ، وبالرغم من أنها لم تكن تثير أزمات حادة ، فأننا نذكرها على اعتبار أنها مثال غريب . فلقد كانت مصر تابعة للامبراطورية العثمانية ولذلك اعتاد أميرها أن لا يقابل الممثل الجديد الا بعد أن يصله من السلطان فى الاستانة فرمان اعتماده بهذه الصفة . وبما أن السرعة لم تكن مما يمتاز به كتاب الدواوين فى الباب العالى ، فقد كان يحدث أن يمضى زمن طويل من وقت وصول المبعوث الى حين مباشرته عمله . ومع ذلك فأنه كان يتصل بالجماعات خلال هذه المدة بل ويستقبله الخديوى ، وانما باعتباره أجنبياً ذا حيثية فقط ، يقدمه اليه السكرتير القائم بالأعمال .

السكرتاريون والملحقون . الموظفون الكتابيون . — يوجد فى بعض البعثات موظف خاص لادارة أقلامها وعندئذ تكون وظيفة المستشار مستقلة عن رئاسة هذه الاقلام ، وكل من هذين المنصبين يتطلب صفات خاصة . واذا كان الادراك الدبلوماسى وصدق النظر السياسى لازمين للمستشار كما لرئيسه — وربما كانا ألزم للثانى أحياناً — فالواجب أن يكون السكرتير الاول ادارياً محنكا قبل كل شىء ، ليقوم بواجبات وظيفته على الوجه الاكمل . فاذا عهد بالعملين الى موظف واحد ، كان من شأن الوزارة أن تنظر فى أى العملين أهم لديها من الاخر فى مثل هذه الحالة الخاصة . ويميل الكثير من رؤساء البعثات الى أن يوجد بجانبهم مستشار صالح ، ولكن غيرهم يفضلون وجود رئيس ادارى لاقلام البعثة . وستعرض لنا فى الفصل التالى فرصة الكلام عن الصفات اللازمة للسكرتاريين والملحقين والمترجمين والموظفين الاصاغر ، بما أنهم يدخلون فى دائرة عمل هذه الاقلام . ونكتفى بالقول هنا أن المبعوث الكفء لايقنع بالعمل الآلى من موظفيه ، ولكنه يعنى بالعكس جد العناية بتربية الشبان منهم تربية دبلوماسية ، فتراه لا يكتفى بحذف ما لا يوافق عليه من عبارات محرراتهم ، بل يبين لهم أسباب ما يدخله من حين لاخر من التعديل . كما أنه يكلفهم عند

المناسبة ، كما تقدمت الاشارة ، بوضع تقارير فى موضوعات خاصة ، يرفعها الى الوزارة مع توجيه النظر الى قيمتها الحقيقية . ثم هو يدأب على شحذ وتقوية طموحهم واهتمامهم بالسلك ، رغم علمه بأنهم سيعرفون عند وصولهم للدرجات العالية أن الكفاءة ليست هى وحدها التى عليها المعول .

أما الموظفون الكتابيون فلا تتهيأ للمبعوث فى المراكز الكبيرة فرصة الاتصال بهم كثيراً ، وهو لذلك لايستطيع أن يؤثر فيهم مباشرة . ويغلب أن يكون رجال هذه الطائفة قد حققوا ما كانوا يطمحون اليه من الوصول الى مركزهم المتواضع . وبالنظر الى ظروفهم الخاصة فأن من النادر أن يبرز أحدهم ويدل على استعداد فائق يؤهله للدخول فى السلك القنصلى أو السياسى . ومع هذا يجب أن لاينى المبعوث عن الاهتمام بأعمالهم ، خصوصاً اذا وجد بينهم مثل ذلك الكفء النادر ، اذ يجب عليه فى هذه الحالة أن يبذل الجهد فى اعداده لمستقبل أحسن ، وفى السعى لدى الحكومة لترقيته .

والمبعوث الذى تدرج فى السلك يمتاز فى الواقع على زميله من غير السلك فى القدرة على مراقبة أعمال الموظفين الأصاغر واثارتهم بمعلوماته . والدبلوماسى الذى تقلب فى الوظائف الصغرى وقام فيها بجميع أنواع الاعمال ، ومنها عمل أصغر الكتاب ، يمتاز عن زميله الذى دخل السلك بوظيفة ملحق ، ونظر الى هذه الاعمال نظرة المستكبر معتبراً أنها دون ما يتفق وكرامته . فيجب أن يعنى المبعوث بأفادة مرؤوسيه فى هذا أيضاً بما اكتسب من خبرة ، وأن يبذل الجهد ليحول دون وقوعهم فى مثل الاغلاط التى تعرض لها هو نفسه أثناء تربيته الدبلوماسية .

موضوع التنقلات. — وطبيعى أن المبعوث المحاط بموظفين مدربين قائمين على تسيير الاعمال بكيفية منتظمة ومحكمة ، يستنكر كل تغيير يحدث بينهم، ولو كان الرأى فى مثل هذا التغيير متروكا لرؤساء البعثات المحكمة التنظيم وحدهم وكانوا لاينظرون الا لمصلحتهم ، لما عرف السلك الدبلوماسى تلك التنقلات

العديدة التى هى من أخص مميزاته الى حد ما .

على أن هناك من الاعتبارات الكثيرة ما يجب أن يلاحظ فى هذا الصدد فبالنسبة للمبعوث يجوز القول بصفة عامة ، أنه كلما طالت مدة بقائه فى مركزه ، كلما أتقن معرفة ميدان عمله وأصبح أهلا لأداء خدمات نافعة لحكومته . لذلك لانراه ينقل فى العادة من بلد لاخر الا حين تراد ترقيته أو يحتاج الى خدمته فى مركز أهم . ويجوز بالطبع أن يكون النقل مبنياً على غير هذين السببين ، كأن تتبين عدم كفاءة المبعوث للمهمة المعهود بها اليه ، أو لايوفق لاكتساب رضاء ذوى الشأن فى مركزه . ويحدث أحياناً أن يطلب استدعاء المبعوث ، كما قد يكون النقل بسبب مايتبين للحكومة من ميله للبقاء فى مركزه مع الاخلاد فيه الى الراحة وقلة العناء .

كذلك قد يكون ابقاء الموظفين الكتابيين فى مراكزهم أطول مدة ممكنة ، بل وبصفة دائمة ، راجعاً لأسباب مصلحية غير تلك التى تقدم ذكرها . فتعرف البلد والوسط واللغة هو أهم ما يحتاجون اليه ، وهم لا يطالبون أبداً بأعمال ذات شأن كبير .

غير أن الحال يختلف بالنسبة للموظفين الدبلوماسيين . واذا كانت الأعمال الكتابية تستفيد كل الفائدة من طويل اختبار رئيس أقلام الكتاب بصفة خاصة ، فأن كثرة نقل السكرتاريين والملحقين هى الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من تعرف العالم السياسى الدولى ، ومظاهر السلك المختلفة ، وبالجملة فهى التى تعدهم لان يكونوا دبلوماسيين صالحين . وبديهى أن يكون النقل مبنياً على أسباب مصلحية أو فنية بل وشخصية أيضاً . ولكن الرغبة فى تدريب واعداد أولئك الموظفين هى بلا شك من ضمن أسباب مايحدث من كثرة التنقلات . وتعوض الدولة ما تتكلفه فى هذا الصدد من باهظ النفقات ، بما تكسبه بهذه الطريقة من اعداد ممثلين متفوقين فى الكفاءة . وعلى كل حال ، يجب لاجتناب الاضطراب استبقاء بعض العناصر الطيبة من الموظفين الاكفاء فى كل بعثة

للاحتفاظ بالتقاليد ، فيأخذها عنهم من يخلفونهم واضحة كل الوضوح وسليمة من كل شائبة . لذلك لايجوز الاقدام على نقل جميع أعضاء البعثة جملة واحدة . نعم يحدث مثل هذا التصرف أحياناً وانما لأسباب سياسية محضة . ومثل هذا العمل يثير كل الصعوبات التى تلازم فى العادة انشاء الهيئة الجديدة ، وعلاوة على ذلك فأن الموظفين المستجدين لا يقابلون بما تقابل به الهيئة الموفدة للمرة الاولى من التسامح وسعة الصدر .

الملحقون الحربيون والبحريون. — يرجع نظام تعيين الملحقين الحربيين والبحريين الى عهد قديم . وهم حين يكونون من ذوى الرتب العاليـــة يلقبون (بالمفوضين) ، وهو لقب يراد منه التفخيم بغير مبرر . ولهؤلاء الملحقين صفة دبلوماسية لاجدال فيها ، رغم كونهم تابعين الى السلطات الحربيـة والبحرية . فهم ضباط عاملون ودبلوماسيون فى آن واحد . وقد جرت العادة على أن يخصص لهم فى الاسبقية المكان التالى مباشرة لاكبر الموظفين المدنيين فى البعثة ، مهما كانت درجاتهم العسكرية .

فهؤلاء الدبلوماسيون العسكريون ، الذين هم فى الغالب من ضباط هيئة اركان الحرب اى أعضاء هيئة راقية أهلتهم مميزاتهم الخاصة لمثل مهمتهم فى الخارج ، يغلب أن يكونوا من الرجال الممتازين الحائزين ، علاوة على معارفهم الفنيـة الخاصة بمهنتهم ، على معلومات عظيمة وأحياناً واسعة جداً فى السياسة والدبلوماسية ، وذلك ما لابد منه للمهمة المزدوجة — العسكرية الدبلوماسية — المسندة اليهم . بل أن هذه المعارف ضرورية أيضاً للتقارير السياسية التى يطالبهم بها رؤساؤهم المباشرون أى وزراء الحربية والبحرية ورؤساء هيئة أركان الحرب . ذلك لان هؤلاء الرؤساء — خصوصاً ان كانوا من ذوى المطامع — لايكتفون فى الواقع بالتقارير التى يبلغها اليهم زميلهم وزير الخارجية ، عند ما يكون لهم مندوبون فى البلد الواردة منه هذه التقارير . وهكذا يبعث الدبلوماسى العسكرى دورياً الى رئيسه بتقارير ضخمة ، تتناول جميع مظاهر الحياة العامة فى مركزه . وهذا عمل

مشابه لعمل المبعوث و يغلب لسوء الحظ أن يكون منافساً له بل ومتناقضاً معه .
والذى يساعد على هـذه الحالة هو تلك الاختلافات التى قد تكون بين أعضاء هيئة الوزارة أو بين الموظفين فى البلد الاجنبى . وفى الماضى حين كان للباس العسكرى شأن فى بلاط الدول الاوربية الكبرى ، كان الدبلوماسى العسكرى يقابل فى بعض الأحيان بأحسن مما يقابل به المبعوث ، و يستفيد من ذلك لأغراض شخصية ووطنية . وهكذا كان ملوك المانيا وروسيا يتبادلون ايفاد ضباط عظام غير الملحقين العسكريين التابعين لسفاراتهم ، يلحقون كياوران بالحرس الخاص بكل منهم . وبالرغم مما يعترف به للدبلوماسيين العسكريين على العموم من الصفات الممتازة فانهم يقعون غالباً فى الخطأ من ناحيتين ، وهو خطأ وان كان طبيعياً الا أنه ضار على كل حال . فالخطأ الأول هو التجسس ، وهذا عمل ليس من الواجب أن يشتغلوا به مباشرة وشخصياً ولا المبعوث كذلك ، اللهم الا فى الظروف غير العادية ، وعند ما يستدعى ذلك غرض وطنى عاجل . فينظر الملحق العسكرى فى هذه الحالة فيما اذا كان الغرض يبرر ما يتعرض له من المخاطرة بمركزه ، وما قد يترتب عليه من توتر العلاقات بين البلدين ، لأن استدعاءه يستتبع حتما هذا التوتر . والدول جميعاً تستنكر جاسوسية العسكريين أكثر من استنكارها لجاسوسية المدنيين . أما فى الظروف العادية فان لدى الملحق العسكرى واجباً جميلا يؤديه — بغير أن يلجأ الى الجاسوسية — الا وهو تعهد طيب العلاقات بين جيشى البلدين ، بما يقوم به بالوسائل الممكنة المشروعة من الدرس والملاحظة عن قيمة القوات العسكرية فى البلد الذى يقيم فيه ، وروحها ونظامها .

أما الخطأ الثانى فهو أن الرجل العسكرى حين يحل فى وسط لم يكن يعرف عنه شيئاً الا بالسماع ، و يطلب اليه الاشتغال بمهنة لا يتوافر لديه لأدائها أى اختبار ، تخدعه فى الغالب مظاهر السلك الخارجية الخلابة ، و يعنى بهذه المظاهر كل العناية ، فيترتب على ذلك وقوع الكثير من سوء التفاهم على أشياء تافهة .

وغير هذا فقد يبالغ العسكرى فى التشكك وسوء الظن ، على اعتبار أن ذلك من حسن التصرف فى الدبلوماسية . وتلك عقليـة عامة تقريباً فى كل البلاد ، وربما كان الاعتياد على أساليب التدبير الحربى ، القائمة على أساس المداجاة ، هى التى تظل تؤثر على ضابط أركان الحرب وقد أصبح دبلوماسيا بين عشية وضحاها. لذلك نراه كبير الميل والتحمس للمراوغات الدبلوماسية وللطرق الملتوية أكثر من الدبلوماسى العصرى الذى دله طويل الاختبار على قلة ثمرة هذه الطرائق . وهو اذا لم يقع مطلقاً فى الخطأ من ناحية التفاؤل وحسن الظن الا أن ما قد يكون عليه أحياناً من التشاؤم وسوء الظن يجوز أن يؤدى الى الخطر الكبير .

وأخيراً يحدث أحياناً فى حالة الحرب العامة أن يكلف الممثل العسكرى لدى الدولة الحليفة بالقيام بأعمال ادارية مختلفة ، لا صلة لها بمهمته الدبلوماسية العادية . فمن ذلك مسائل الاتصال بين الجيوش ، وتبادل الفرق ، وتسليم المعدات الحربية ، والتموين الخ . . . وفى هـذه الحالة يضم اليه عدد كبير من المستخدمين يعملون تحت أمره ، فتتألف منه ومنهم ادارة حقيقية متفرعة عن وزارة الحربية.

الموظفون القنصليون. — أن القنصليات كما هو معلوم سلطات موفدة من وزارات الخارجية لتمد أبناء الوطن فى الخارج بالمساعدة والتعضيد ، ولتعمل على انماء العلاقات الاقتصادية والتجارية . فالدول التى لها فى البلد الاجنبى مصالح كثيرة من هذا النوع تنشىء فيه مكاتب قنصلية (Agences Consulaires) أو نيابات قنصليـة (Vice - Consulats) أو قنصليات (Consulats) أو قنصليات عامة (Consulats Généraux) ، يتبع بعضهـا البعض بحسب ترتيب درجاتها ، وتتبع فى مجموعها هيئة البعثة . وتقسم أقاليم البلد الذى تعمل فيه هذه الهيئات الى مناطق قنصلية . ويختلف عدد الهيئات القنصلية التى تتخابر رسميا مع السلطات المحلية تبعاً لأهمية البلد المنشأة فيه فى نظر الدولة التى توفدها وتبعاً لمواردها المالية ، وكذلك لاستعداد الدولة المنشأة فيها ، اذ يحدث فى الواقع أن يوجد سبب سياسى أو حربى أو غير ذلك يحمل حكومة ما على رفض منح

الأجازة (Exequatur) لمركز قنصلى تريد دولة أخرى انشاءه فى مدينة معينة. وفى بعض البلاد تشتغل القنصليات كذلك بالسياسة جهراً أو سراً ، وتشاهد مثل هذه الحالة على الأغلب فى بلاد الشرق . وعلاوة على ذلك فأن القناصل فى البلاد الخاضعة لنظام الامتيازات يباشرون سلطة قضائيـة تامة بالنسبة للرعايا التابعين لهم ، علاوة على السلطة الادارية التى يباشرها القناصل عادة فى البلاد الاخرى . وأخيراً يحدث، بدافع من الاقتصاد ، أن تعهد دولة بتمثيلها القنصلى فى بلد ما الى أجنبى يكون فى الغالب من رعايا هذا البلد نفسه ، ولا يشتغل مثل هذا « القنصل الفخرى » الا بالأعمال التجارية ، وسلطته الادارية أضيق من سلطة زملائه من رجال السلك .

والانظمة كلها متفقة على أن تتبع الهيئات القنصلية البعثة حين توجد ، اذ هى السلطة الرئيسية الطبيعية التى تصل بين هذه الهيئات وبين وزير الخارجية . ولكن هذه التبعية تختلف اختلافاً محسوساً بحسب أنواع الاعمال ، فهى مطلقة فى بعض المسائل، بينما يسمح للقنصليات بالتخابر مباشرة مع الوزارة بغير أخطار البعثة الدبلوماسية فى بعض المسائل الاخرى . هذا ولما كانت الاختصاصات غير محددة فى هذا الصدد تحديداً كافياً ، فقد يترتب على ذلك مثل ماعرضنا له بالنسبة للدبلوماسيين العسكريين، فتبذل الهيئتان الدبلوماسية والقنصلية مجهودات متشابهة فى الميدان الاقتصادى ، بل وفى الميدان السياسى أحياناً . وهذه المجهودات تؤدى فى الغالب الى التنافس بل والى التناقض .

وهذه الحالة ، التى يجوز تعليلها من وجهة الطبائع الانسانية ، يمكن أن تتفاقم بسبب عامل آخر له بهـذه الطبائع اتصال كذلك . ذلك لان مركز الموظفين القنصليين يختلف كثيراً تبعاً للجهات . ففى البلد الخاضع لنظام الامتيازات تكون لنائب قنصل الدولة الكبيرة المتولى الرئاسة فى مركزه حيثية حقيقية مهما كانت سنه ، فيرفع على دار القنصلية علم دولته ، ويتمتع بمزايا الحصانة القضائية ، ويحوطه الجميع بالاحترام ، مثله فى ذلك مثل الدبلوماسى . بينما أن هذا الموظف

نفسه عند ما ينقل الى عاصمة غربية كبيرة ، يمر فيها ولا يشعر أحد بوجوده ، لأن وظيفته لاتجيز له الاتصال الا بدوائر ضيقة الحدود . ويكون عليه أن يهيء لنفسه مركزاً فى الوسط اذا أراد (الوصول) بالمعنى الاجتماعى لهذه الكلمة . بل ربما ضرته صفته الرسمية أكثر مما تنفعه بسبب سخافة بعض الاعتقادات التقليدية الوهمية . ومن النادر أن تمده البعثة بمعاونتها فى تكوين ذلك المركز الاجتماعى ، لأن الموظف القنصلى ، بالرغم مما للقب الذى يحمله من أصل تاريخى ، يخرج فى الغالب من وسط أقل شأناً وثراء من زميله الدبلوماسى ، كما أنه ينتسب الى سلك ان لم يكن أقل شأناً فهو تابع الى السلك الآخر . لذلك فان زميله الدبلوماسى يجد نوعا من الفخر فى أن يشعره بهذه الفوارق وتحدث هذه الحالة مضايقات عديدة .

فهناك اذن مايجوز أن يسمى (بالمرض القنصلى) وهو حقيق أحياناً ولو أنه وهمى فى الغالب . وقد أصبح شائعاً فى الهيئات الدبلوماسية بحيث لايجعل المصاب به على استعداد للتعاون الودى مع المبعوث ، وهو ذلك الشبح المخيف فى اعتبار القنصل المقيم معه فى نفس الجهة :

المندوبون الخبراء . — كذلك توفد بعض الدول خبراء لدراسة مختلف نواحى الحياة الاقتصادية فى بلد معين ، وهذه عادة حديثة . فمنهم خبراء فى المالية وفى التجارة وفى الزراعة ، بل وخبراء فى الصحافة ، وهم يتبعون على العموم الوزارات المختصة بهذه الشئون . وهم كالقناصل ليست لهم أية صفة دبلوماسية ، ولو أنهم يلحقون فى الغالب مباشرة بالبعثة . ومن السهل ادراك مافى حالة هؤلاء الخبراء أيضا من المساوىء المترتبة على ازدواج العمل . بل أن المساوىء هنا تزيد على مثلها فى حالة القناصل لان الخبراء المذكورين لايتبعون وزارة الخارجية.

الفوضى والتآلف . — ومما تقدم يتضح أنه يجوز أن يوجد لدولة واحدة أربع هيئات فى مركز معين ، فيتكلم المبعوث والدبلوماسيان الحربيان والقنصل — اذا كان مرخصاً له — بألسنة مختلفة فى السياسة ، ويرفعون تقارير الى

الى حكومتهم متضمنة آراء متعارضة . وقد يزداد هذا التعارض ويكون كثير الوقوع فى ميدان الشئون الاقتصادية . مثال ذلك أن كلا من النمسا والمجر كانت توفد مندوبا تجاريا فى العواصم الأوروبية الكبرى . فلم يكن الموظفان المذكوران ولا البعثات ولا القناصل ليتفقوا فيما يصدر عنهم من الآراء . و بديهى أن التقارير المتعارضة التى كانت تقدم منهم كانت تحدث الكثير من الارتباك فى مركز الحكومة ، وقد يكون من هذا الارتباك خطر حقيقى فى أوقات الازمات أو الحروب ، حين يستدعى الحال تقرير العمل بسياسة جديدة . نعم أن هذا العمل المزدوج المتنافس يقوى الرغبة فى الطموح أحيانا و يعاون على التمحيص ، ولكنه لا يؤدى فى الغالب الا الى الارتباك وقد يحمل على التهاون والكسل ، فيهمل الموظف عمداً دراسة موضوع خاص لا يجد فى نفسه الميل اليه ، لعلمه أن غيره سيتناوله بالدرس فى تقرير واف . واذا كانت قلة التآلف بين هذه الهيئات لاتبلغ على الدوام حداً كبيراً ، فان ذلك يرجع الى الأشخاص أنفسهم لا لطريقة العمل، فهم الذين يكون لهم الفضل شخصيا فى انقاذ الموقف. أما الطريقة نفسها فلا ترضى بها فى الواقع أية هيئة تدير مشروعا ماليا أو صناعيا كبيرا . على أنه ما دام العمل يجرى على اسناد أعمال من نوع واحد الى هيئات لاتوافق بينها تابعة الى سلطات أقل توافقا ، ومادامت أسباب الضعف الانسانى ليست مجرد خيال ، بل تتغلب أحيانا على الشعور الوطنى ، فانه لا يوجد سبيل لتغيير الحال ، حتى ولو كان الصواب يقضى بأن يكون هؤلاء الأشخاص ملحقين ومرؤسين للمبعوث كخبراء عسكريين أو تجاريين الخ . ولما كانت هذه المعالجة غير ميسورة على مايظهر فى الوقت الحاضر ، فان من واجب المبعوث بحسن تصرفه أن يحقق بالفعل وجود التآلف ، الذى لاحول له فى المطالبة به ، بين تصرفات معاونيه السياسية والخصوصية ، سواء أكانوا من التابعين له مباشرة أم البعيدين عنه . والذى يدعوه الى ذلك هو أن الأمر يمس سلطته ونفوذه قبل كل شىء . اذ ليس من الجميل فى الواقع أن تظهر البعثة أمام الأجانب والزملاء بمظهر الهيئة

المنشقة على نفسها ، فيشكو الرئيس فيها جزافا من مرؤسيه ويعمل السكرتاريون وغيرهم من الموظفين على تحقير المبعوث ، سواء أكان هو رئيسهم بالفعل أم لم يكن . ويبلغ الأمر أقصى الحدود المضحكة حين يكون أعضاء البعثة على اتصال بمعوث آخر أوثق من اتصالهم برئيسهم ، فيلجأون الى ذلك الغريب لبث شكواهم . هذا بينما لا يمكن أن يغض النظر فى الدبلوماسية عن الكرامة ، ولا يوجد أكثر من السلك محلا لتطبيق المثل الافرنجى القائل « بضرورة غسل الملابس القذرة فى منزل العائلة » .

فالتآلف لازم فى شئون السياسة سواء أزاء المحيطين بالمبعوث أو أزاء حكومته . وابسط المبادىء الوطنية تفرض هـذا التآلف ، لانه اذا كانت التقارير المتباينة بل والمتعارضة أحياناً تسبب الارتباك الداخلى فى مركز الحكومة ، فان الاحاديث المتناقضة تهيء للاجنبى فرصة اكتشاف الكثير من الامور وأحكام الدسائس . ولا حاجة للكثير من البراعة ليستنتج الانسان النتائج المفيدة من أحاديث يكون فيها المبعوث وملحقه العسكرى بل والمستشار على آراء متباينة فيما يعرضون له من شئون سياسة بلدهم العامة ، أو عند الكلام على معاهدة ما .

لذلك لانبالغ مهما كررنا النصح بوجوب التوافق فى التقارير التى ترسل للحكومة كما فى الأحاديث التى تدور فى مركز البعثة نفسها .

ويمكن الوصول الى تحقيق الغرض الاول بتمكين المبعوث من الاطلاع على التقارير المتشابهة . وقد جرت العادة على أن يعرض عليه الملحقون الحربيون والبحريون مايضعون من التقارير فى الشئون السياسية ، كما أن أكبر جانب من التقارير القنصلية يمر بالبعثة أو على الإقل ترسل لها صورة منه . غير أنه يجب أن تقرر بقدر الامكان فى هذا الشأن قاعدة مطلقة — ولانقصد بالطبع الاعمال الادارية التى يقوم بهـا الملحقون العسكريون فى أوقات الحرب ، فتلك حالة استثنائية كما تقدم القول . ويجب أن تمتد تلك القاعدة فى تطبيقها بحيث تتناول المندوبين من الخبراء الآخرين . ولكى يقدم المبعوث ، فى مقابل ذلك ، على

تبليغ أولئك الاشخاص ما له صلة باختصاصهم من الوثائق ، يجب أن يكون مطمئناً اليهم واثقاً بهم . ولكن المعاملة بالمثل فى هذا الباب لا يمكن أن تكون كاملة ، اذ قد يعالج المبعوث من الامور الدقيقة ما لا يريد احاطة الغير علماً به .

واذا لم يكن المبعوث متفقا مع واضع التقرير على موضوعه وجب عليه أن يصارحه بذلك ، واذا لم يوفق لاقناعه بتغيير رأيه جاز له أن يطلعه على الكتاب الذي يعده لحكومته معارضاً فيه التقرير وموضحاً وجهة نظره .

أما توافق العبارات فى الأحاديث فالأمر يسهل للمبعوث بالنسبة لمرؤسيه . واذا استثنينا المستشار أو السكرتير الأول ، الذى يقوم مقام المبعوث عند الضرورة ، فانه يحسن بالسكرتيرين الاخرين والملحقين أن يتجنبوا كل حديث سياسى ، وأن يقفوا عندحد الابهام فى العبارة ، حتى فى الدوائر الخصوصية المصادقة أو الحليفة ، وهم لامصلحة لهم فى الكلام بل أنهم يتعرضون به للضرر على كل حال . لذلك كان من المستحسن أن يلتزموا الصمت وأن يستمعوا . على أن المبعوث لن يقصر فى مدهم من وقت لآخر بالعبارات المبهمة التى يتحدثون بها فى شئون السياسة العامة ، كما يوقفهم عند الفرصة وحين يقدر الفائدة على ما يتحدثون به فى ظرف معين .

أما المعاونون الآخرون البعيدون عن المبعوث وغير المرؤسين له ، فالمهمة بالنسبة لهم أشد وأصعب . ومع ذلك فلو عرف المبعوث كيف يناشد وطنيتهم ويسيطر عليهم بمعارفه الصحيحة ويجتذبهم بحسن المعاملة ، فان تحقيق التفاهم والتآلف معهم لا يكون مستحيلا .

معاملة الموظفين . السلطة والنظام . — يحسن بالمبعوث سواء لمصلحته الخاصة أو لمصلحة التفاهم العام أن يحترم الاختصاصات من غير تنزل الى الصغائر ، وأن يسير على توزيع العمل توزيعا صائبا . فالملحقون الحربيون والبحريون وقد مروا بدورين من أدوار الانتخاب ، أولهما حين انتقالهم من الجيش الى هيئة أركان الحرب والثانى عند اختيارهم للسلك الدبلوماسى ، هم بلا

شك حاصلون على معلومات حربية أكثر من معلومات المبعوث . وكذلك الحال على العموم بالنسبة لخبرة القناصل بالمسائل الاقتصادية والقانونية ، وخبرة باقى المندوبين الفنيين كلٌّ فى دائرة عمله الخاصة . فالمبعوث ذو الفطنة لا يزاحم أمثال أولئك الموظفين ، بل يترك لهم بالعكس شؤونهم ويدع لهم التصرف فيها ، ما دام لا يوجد من الاسباب المصلحية ما يعترض ذلك . فان فعل ، جاز له أن ينتظر منهم معاملته بالمثل . أما اشتغال المبعوث والملحق العسكرى كليهما فى ميدان واحد ، فانه ينحسر فى الغالب عن منظر يدعو للأسف العظيم . فكل منهما يشتغل بالسياسة ولكن بصورة مختلفة ، ان لم يكن برأى متعارض ، غير أن تقارير الرجل العسكرى لا بد أن يبدو فيها بعض التفكك لأن المصادر المستقاة منها المعلومات لم تهيئها الا الصدفة . أما تقاريره عن المسائل الحربية فهى بلا شك أوفى من تقارير المبعوث الذى لا يقف عند حد سرد ما علمه بالمصادفة من الوقائع الهامة ، بل يعلق عليها بملاحظات صادرة عن غير خبرة كبيرة .

فلو أن هذين الموظفين يعملان باخلاص على تبادل المعلومات التى تهمها ، بل ويذهبان فى انكار الذات الى حد افضاء كل منهما الى الآخر بالانباء المتعلقة بمهنته الخاصة ، لزال كل تفكك فى التقارير ، وقدمت للحكومة صورة واضحة ودقيقة عن مجرى الاحوال ، خصوصاً اذا كان وزيرا الخارجية والحربية يؤثران كذلك واجب الوطنية على كل ماعداه من الاعتبارات الاخرى . غير أن تحقيق ذلك يستدعى تجرد المبعوث من ذلك الزهو الصبيانى الذى يحمله على أن يسبق الضابط فى تبليغ نبأ حربى ذى شأن ، أو فى الانفراد بهذا التبليغ . كما يستوجب أن ينحو الملحق العسكرى مثل هذا النحو فى شئون السياسة . وعلى كل حال فأن مثل هذه المعاونة الوثيقة الخالية من الاغراض والميول الذاتية لابد منها فى أوقات الحرب . بل من المستحسن لضمان هذه المعاونة أن تحل فى البعثة رموز جميع البرقيات الخاصة بالدبلوماسيين العسكريين ، أو على الاقل تمر أبها هذه البرقيات . هذا وأن الحكومة لتوفق التوفيق كله اذا عينت فى مثل هذا الظرف فى منصب

المبعوث قائدا عسكرياً بدلا من الصبر على ذلك الحال المليء بالأخطار ، اذا كانت الاعتبارات الحربية فى مركز بالذات كبيرة لدرجة تنتفى بجانبها كل الاعتبارات الأخرى .

ويجب أن يسلك المبعوث مثل هذا الطريق مع الموظفين المكلفين بالشئون الاقتصادية والفنية دون أن يمنعه ذلك من ابداء رأيه فى هذه الشئون عند الفرصة.

أما الموظفون المرؤوسون للمبعوث فيجب أن يعمل على استمالتهم بالمعاملة العادلة ، وبالنظام الذى اذا جاز أن يمارس فى السلك برقة أكثر منها فى المهن الأخرى ، فلا يجب أن يكون أقل أثراً فى نتيجته . بل الأمر بالعكس لأن للمبعوث فى الواقع على مرؤوسيه سلطة واسعة بسبب عدم وجود المراقبة المباشرة من الوزارة ، بالنظر لاختلاف الأحوال فى المراكز الدبلوماسية اختلافاً كبيراً . ورب كلمة من المبعوث تساعد الموظف مساعدة قيمة كما أنها قد تؤخر الترقى أو تضيع المستقبل . وانما يجب أن يحسن المبعوث استعمال هذه السلطة مجتهداً فى اعداد معاونيه لأن يكونوا دبلوماسيين صالحين ، هذا مع التأثير فيهم بنفوذه بكيفية صالحة ونافعة . وله أن يطالب بالكثير عند اللزوم ، مع اجتناب الحذلقة حتى لا يميت فى نفوسهم حب العمل . ومن خواص السلك أن يطالب موظفوه بالعمل الكثير فى بعض الأحيان ، كما أن مجهودهم قد يكون ضئيلا أو لا يكاد يذكر فى بعض الاحيان الاخرى . ونتيجة ذلك أنه اذا كانت المواظبة لازمة فى أقلام البعثة ، مثلها فى أى مصلحة أخرى من مصالح الدولة ، فان المواظبة التى تطلب من موظفى السلك هى من نوع آخر . ويجب أن لا يقتر المبعوث فى الاجازات بل يمنح منها أكثر مما تجيزه اللوائح ، اذا سمح العمل بذلك ، ملاحظاً أن همة سكرتاريه تزداد مما يستردونه من القوة والنشاط فى أوساطهم الوطنية . وليجتنب الحدة فى ادارة العمل فلا يستدعى من هو فى حاجة اليه من الموظفين (وهو فى الغالب رئيس أقلام الكتاب) فى كل لحظة ، بل يجتهد فى أن يتباحث معه فى العديد من الشئون مرة واحدة . واذا كانت لديه ملاحظة يبديها لأحد

السكرتاريين فليعمل ذلك منفرداً به ، ولا يجب على العموم أن يبلغ أمراً لاحد مرؤوسيه الاصاغر بغير طريق رئيس الاقلام . وليجتنب أيضاً ذلك الامر الذى يحدث كثيراً ويسبب استياء وسخرية الكتاب من الرئيس ، وهو تعديل نص التقارير أو التلغرافات بعد الانتهاء من اعدادها للتصدير ، بل واستعادة البرقية التى تم تصديرها من مكتب التلغراف أحياناً . وليعمل المبعوث على أن يشعر مرؤوسوه ومعاونوه البعيدون عن اشرافه بأنهم أعضاء أسرة كبيرة واحدة يحل هو منها محل ربها الذى يتمتع بالثقة المطلقة ، وليقف كل جهوده على تحقيق هذا الغرض الذى لا اعتراض عليه مطلقاً من حيث المبدأ بالنسبة لوجودهم جميعاً فى عزلة بعيدين عن الوطن . فينشئ بقدر الامكان بينه وبين الدبلوماسيين العسكريين والموظفين القنصليين علاقات ودية ، ويخصص للاولين اذا اتسع المكان غرفة خاصة فى دار البعثة . أما القنصل ومرؤوسوه فلا يتدخل المبعوث فى شئونهم الشخصية ، ولكنه يعمل على جعلهم يعتبرون أنفسهم كأعضاء من البعثة . وعليه أن لا يرضى بالمضايقات التى تزيد فى انتشار « المرض القنصلى » ولا أن يحتمل الدسائس من أية جهة جاءت ، فلا يفتح أذنيه لسماع أية دسيسة من أى شخص كان . وهكذا لا يلبث المحيطون به أن يتحققوا من أنهم لا يكسبون شيئاً من مثل ذلك الدس ، بل انهم به خاسرون . كذلك يجب على المبعوث أن يعمل كوسيط — شأن الرئيس الطيب — فى حالة قيام النزاع بين أعضاء عائلته ، ولا يبعد أن يعيد الاخاء والوئام فى داخل العائلة بحكم يصدره على طريقة النبى سليمان ، لا يخلو من الفكاهة .

ويجب على المبعوث أن يشهد لمعاونيه المباشرين والبعيدين بجدهم فى عملهم ويكافئهم على ذلك ، وأن يحصل لهم من حكومته على المكافأة بالوسائل الميسورة وعلى الاخص بمنحهم النياشين . بل عليه أن يدافع عنهم أمام حكومته اذا قدر أنهم عوملوا بما لا يستحقون . وهو بمثل هذا التصرف لا ينصر الحق فحسب ، بل ويبرهن للمحيطين به على ماله من النفوذ وقوة التأثير . ويجب أن

يمد المبعوث يد المعاونة لمساعديه فى العلاقات الاجتماعية ، فيقدمهم الى البلاط اذا سمحت بذلك العادات كما يقدمهم بنفسه الى الموظفين الحكوميين وفى الاوساط الاجتماعية . ويدعو أعضاء البعثة — بالمعنى الضيق — الى اجتماعات خصوصية فى داره فى أوقات كثيرة ، أما باقى الموظفين وكذلك السيدات فيدعوهم بطريقة دورية ، على مثل مايحدث فى العائلات الكبيرة . وهذا لا يمنعه من ان يدعو للحفلات الرسمية أى فرد من هؤلاء الاشخاص ، عند ما يرى ملاءمة ذلك مع مراعاة التوزيع العادل .

وهو فى الولائم العائلية يضع كل فرد من ضيوفه فى المرتبة التى له فى وطنه بغير التفات الى المركز الذى يشغله فى الخارج سوى كونه رئيسياً أو غير رئيسى. ولكن الموظف الاول فى البعثة له فى جميع الحالات المكان الاول . ثم يأتى بعده الدبلوماسى العسكرى فيحل بذلك فى مكان ربما كان أرقى من درجته العسكرية حين تكون هذه الدرجة صغيرة . ويفعل المبعوث مثل ذلك مع مواطنيه الذين يمرون بالبلد المقيم فيه . وعند ما يتعلق الامر بموظفين من سلكين مختلفين ، ولكنهما من مرتبة واحدة ، كأن يكون أحدهما هو المستشار أو السكرتير والثانى هو القنصل ، فانه يطبق عندئذ قاعدة أسبقية أعضاء البعثة على أعضاء الهيئة القنصلية . وفى الحالات الاخرى يفصل فى الامر بقاعدة الاقدمية ، وعند الشك يقدم الاجنبى على أعضاء البعثة باعتبار أنهم فى دارهم . ولن يقصر المبعوث بالطبع فى دعوة كتاب البعثة مع عائلاتهم أحياناً لهذه الحفلات الخاصة .

ويجب أن يكون مقبلا على الجميع بغير تبسط الا مع مستشاره أو سكرتيره الاول ، وبغير أن يصل فى ذلك الى حد تسليم زمامه الى أحدهما . وعليه أن يعامل معاونيه معاملة متساوية مع الوقوف منهم عند حد معين ، اذا شاء استبقاء سلطته عليهم . ويحسن به أن لا يقبل دعوة مرؤوسيه ، وأن يجعل من ذلك قاعدة عامة ، ولو أن العمل على عكس ذلك مقبول فى العادة الجارية . على أن

العمل بهذه الطريقة هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد لمثل هذه الدعوات التى تهيء سبيل الظهور للملحق الصغير غير ذى الجدارة حين يكون مثريا ذا منزل جميل، على الموظف القدير الذى لا ثروة له ولا منزل.

وفى مقابل حسن المعاملة من جانب المبعوث يكون له أن يطالب مرؤوسيه بالطاعه المطلقة، وجميع معاونيه بالاحترام التام. ومع ذلك فلا يجب أن يبالغ فى الانزعاج والاهتمام ببعض الحالات الفريدة التى يشعر فيها بشيء من سوء الأدب، ان كانت مما لا يستحق الاهتمام. نعم أن فى وسعه أن يضع حداً لها عند الحاجة بكيفية صريحة قاطعة. ولكن السكوت البارد فيه فى أغلب الاحوال رد أفعل من ثورة الغضب ومن المناقشة التى تنزل من قدر الرئيس. فلا يلبث مرؤوسوه أن يعدلوا من لهجتهم بعد أن يروا سيء النتيجة المترتبة على سوء أدبهم. والواجب أن يعنى المبعوث بأمر تربيتهم أكثر من الالتفات الى شفاء غليل الحقد الذى من المرؤسين. وفى الترفع ما يضع حداً سريعاً لعادة مستنكرة يعتادها بعض السكرتاريين، وهى الرد دائماً وفى كل فرصه على المبعوث ولكن لا يجب أن يستعمل المبعوث هذه الطريقة الا بالحكمة، عالماً أن أصغر الملحقين قد يمده أحياناً برأى صالح لا يسعه الا الأخذ به، ما دام قد تقدم به فى الشكل اللائق. واذا حدث وعلم المبعوث أن دسيسة تدبر ضده بمعرفة الدبلوماسى العسكرى أو أحد القناصل أو غيرهما من أعضاء البعثة، فانه يستدعى المدبر أو المدبرين لها ويطالبهم فجأة بتعليل انتقاداتهم، حين يستحق الامر العناية من الوجهة السياسية. فاذا كان المبعوث أهلا لمركزه تماماً، سهل عليه ارباك منتقصيه، خصوصاً ان كانوا كثيرين، لانهم يؤخذون بمثل هذه المعاملة غير المنتظرة.

ومع هذا فانه بالرغم من رقة المبعوث ولطف معاملته قد تجد بعض العناصر المشاغبة ممن حوله سروراً فى عرقلة عمله بالدسائس المستمرة. فاذا لم يتمكن من وضع حد لذلك بأن يأمر القنصل المرتكب مثلا بتهدئة الحال فى الجالية،

متظاهراً بعدم العلم بأن القنصل نفسه هو الدساس ، فالضرورة تقضى عليه بأن يطلب الى حكومته استدعاء المشاغب أو المشاغبين على الفور ، واضعاً مسألة الثقة به أمام حكومته ان لم نبادر باجابته الى طلبه . غير أن الحكومة لا تلجىء المبعوث الى مثل ذلك، حينما يكون معروفاً لديها بسعة الصدر ومتمتعاً باحترامها .

على ان هذه حالة استثنائية على كل حال . والمبعوث الذى حنكته التجارب فى ممارسة الرجال ، المتلطف فى المعاملة والمنصف مع كل فرد ، مع ترفعه على الجميع ، يسهل عليه بعد القليل من الزمن ، بفضل واسع معرفته وماهر تصرفه ، أن يحطم كل المقاومات الخفية أو العلنية التى تقاوم بها ارادته . وهكذا يؤلف عائلة تعترف له بالرئاسة ، وتعيش فى جو تفاهم وكرامة ، موجهة كل همها للعمل على خدمة الوطن .

ونقول أخيراً أن المندوبين فى القومسيونات الدولية (المالية والصحية والخاصة بالديون العامة الخ) الموجودة فى بعض العواصم ، مطالبون كذلك بالتعاون مع مبعوث بلدهم . وقد يكون هذا هو الحال أيضاً بالنسبة لبعثات الخبراء التى توفدها دولة لدى أخرى ، وقد تعرضنا للكلام عنها فى احد الفصول السابقة ، فكل ماذكرنا فيما تقدم خاصاً بالمندوبين الاخصائيين ينطبق كذلك على هذه الحالات .

الفصل الثامن

مكتب البعثة الدبلوماسية

عموميات . — ان العمل الدبلوماسى هو أول ما تعنى به البعثة بالطبع اذ هو سبب وجودها . على أن الظروف انتهت بالبعثات مع مرور الأيام الى الاشتغال بالمصالح الادارية كذلك ، وأصبح للبعثة اختصاصان مختلفان : فهى هيئة دبلوماسية كما أنها من جهة أخرى هى السلطة العليا فى البلد المعتمدة لديه لكل الاعمال الادارية المعهودة لها ، وعلى الأخص ما تعلق منها بالرعايا التابعين لبلدها ، (كأعمال العقود والجوازات ومسائل الأحوال الشخصية أحياناً) ، وتختص بها من باب أصلى المكاتب القنصلية المشرفة عليها البعثة . و يمتد هذا الاختصاص فى البلاد القائم فيها نظام الامتيازات الى كافة نواحى الأعمال الادارية ما عدا القضاء فتتولاه القنصليات وحدها ، تابعة فى ذلك مباشرة للسلطات القضائية فى بلادها . وتدخل العلاقات الاقتصادية كذلك بطبيعة الحال فى الاختصاص الادارى ، ولو أنها تصطبغ أحياناً بالصبغة السياسية .

فمكتب البعثة السياسية يباشر هذين العملين وهو بذلك أداة مخصصة لمعاونة المبعوث فى عمله السياسى ، كما أنه فى الوقت نفسه مكتب يفصل فى المسائل التى تعرض للبعثة باعتبارها سلطة مدنية . وبالنظر لاختلاف هذين الاختصاصين يمكن القول أن هذا المكتب عبارة عن قلمين : سياسى وادارى ، ولو أن نفس الموظفين يباشرون العملين أو بعضهما على الاقل .

رئيس مكتب البعثة . — فرئيس المكتب كما تبين مما سبق ذكره هو الموظف الدبلوماسى الاول أو الثانى فى البعثة . ذلك لأنه بالنظر الى كبير مسئوليات هذا المنصب والى وجوب تمتع القائم به بالسلطة اللازمة ، كان من

الواجب حتما أن يسنده المبعوث الى أحد هذين الموظفين ، سالكا بالطبع الطريق الذى رسمته العادة ما لم يكن فى الامر ما يعترض ذلك . ويجب أن لا تبقى الحالة فى هذا الصدد غامضة كما يحدث أحياناً لما يترتب على ذلك من المضار الخطيرة. فاذا ما انتهى المبعوث الى اختيار ذلك الموظف وقف عند حد وضع النظم ومراقبة سير الادارة العامة . ويحسن به أن يوسع مجال العمل لرئيس مكتب البعثة فيترك له أمر الادارة اليومية وهو بهذه الكيفية لا يعمل لمصلحته فحسب ، بما يلقى عن عاتقه من المشاغل الكثيرة ، بل يعمل لمصلحة سير العمل فى طريقه الطبيعى أيضاً ، لان السكرتير المشار اليه أقدر منه على ادارة عمل زملائه بما له من الاتصال المستمر بهم .

واذا وجد فى مركز احدى البعثات مستشار من درجة عالية ينحصر اختصاصه فى معاونة المبعوث والقيام مقامه ، فانه يحتفظ لنفسه بالجانب الفكرى من العمل السياسى على الاقل باعتبار أن الرئيس لا يباشر هذا الجانب من العمل . أما الشئون الادارية فيكون هو والمبعوث المرجع الاعلى فيها ويلجأ اليهما رئيس المكتب عند الضرورة كما تقدم القول .

ورئيس المكتب ، وسندعوه السكرتير الاول أياً كانت درجته — هو الذى يفض البريد — اذ من المهم ألا يرخص بذلك الا لموظف واحد — ويوزع على كل من الموظفين عمله ، ويقدم للمبعوث أو للمستشار عند الاقتضاء المكاتبات السياسية بعد قيدها الا اذا كان موضحاً على غلافها أنها مما يجب أن يفتحه المبعوث بنفسه ، كما يقدم له المكاتبات الادارية الهامة حين يقدر ضرورة ذلك . وهو يراقب انجاز الاعمال ويتخذ الاجراءات اللازمة لكى تقدم له المكاتبات المستعجلة بغير أى ابطاء ، وعلى الاخص البرقيات الرمزية المشار فيها الى الاستعجال . ويحتفظ المبعوث لنفسه فى بعض الاحيان بهذا الاختصاص الاخير أو يعهد به للمستشار اذ قد يتعلق الأمر بموضوع لا يحتمل أى تأخير ، كتلغراف مستعجل يرد فى الليل ، مطلوب به ايقاف تنفيذ حكم بالاعدام محدد

له الصباح البا كر.

ويحتفظ السكرتير الاول لنفسه بالمسائل ذات الشأن الخاص من الاعمال الادارية. ويراقب عمل زملائه وعمل الكتاب ويفرض النظام على الجميع، ويشرف على شئونهم الخاصة اذا بدت له ضرورة ذلك، مجتهداً فى معاونتهم بمعارفه ومدهم بنصائحه فيسوى ما يقوم بينهم من المنازعات بغير التجاء الى المبعوث أو أو المستشار ان وجد، الا عند ما لا يرى بدأ من ذلك.

ويوجد بالبعثة المؤلفة تأليفاً تاماً سكرتير آخر يمكن أن يحل محل رئيس المكتب والا وقع عبء ذلك على المبعوث (أو على المستشار).

المواظبة. — ان المواظبة أمر كبير الاهميه فى مكتب البعثة الدبلوماسية ولكنها مواظبة من نوع خاص — كما سبقت الاشارة — بالنسبة للعمل السياسى على الاقل. ذلك لان من الاصلح للبعوث أن يكون قادراً على الاعتماد على الموظفين المكلفين بالرموز الاصطلاحية وبالنسخ فى أية ساعة من النهار أو الليل، بدلا من تكليفهم البقاء فى المكتب ساعات طويلة ولو لم يكن لديهم ما يعملون، ثم ينصرفون فى المساء ولا يتيسر له العثور عليهم الى اليوم التالى. والأفضل أن يكون كل الموظفين بصفة عامة موجودين صباحاً طول مدة ساعات العمل المكتبية. أما بعد الظهر فيكفى فى الغالب حضور الكتاب وربما حضر كذلك أحد السكرتاريين الدبلوماسيين. ويجىء السكرتير الأول أحياناً للتفتيش كما يحضر كل السكرتيريين بالطبع اذا قضى العمل، كما فى حالة ارسال برقيات أو تصدير البريد أو غير ذلك. على أن العمل قد يفرض بعد الظهر أيضاً فى المراكز الكبيرة وأحياناً يباشر فى ذلك الحين ما كان منه أكثر أهمية. وانما لا يجب التشدد فى طول مدة البقاء فى المكتب حين لا يوجد داع، وفى مقابل ذلك يفرض على السكرتاريين أو الملحقين المكلفين بحل رموز البرقيات أن يتركوا فى البعثة عنوان الجهة التى يطلبون منها فى أية ساعة، بالتناوب بينهم، اذا

سمح عددهم بذلك . واذا اقتضى الحال يستدعى الموظفون ليلا ويبقون طول الوقت اللازم . ويلوح لنا أن فرض ساعات عمل ليلية على الموظفين أمر صعب القبول ، وقد كان يفعل ذلك فى الماضى بعض السفراء الذين اعتادوا السهر الى ساعه متأخرة من الليل .

أما الكتاب المكلفون بالعمل الادارى وحده فيختلف توزيع وقت عملهم عما تقدم اذ يفرض عليهم الوجود فى ساعات المكتب المقررة رسمياً مع ملاحظة الدقة فى ذلك ، ثم هم بعد ذلك أحرار يتصرفون فى وقتهم كما يشاءون . وعلى كل حال فضرورات العمل تختلف فى الغالب اختلافاً كبيراً تبعاً للمراكز وللظروف . فهناك سفارات ومفوضيات يبدأ العمل فيها فى الصباح الباكر ويستمر الى ساعة متأخرة من الليل ، مدة شهور عديدة ، لا يلتفت فى أثنائها الى أيام العطلة (الآحاد والأعياد) . كما توجد أخرى يمكن فيها انهاء العمل فى المكاتب فى الساعة الواحدة بعد الظهر . وقد جرت العادة فى كثير من المراكز أن يمر أحد السكرتاريين على الأقل على المكتب فى صباح أيام الآحاد ، واذا طالب المبعوث الآخرين بذلك فلا يجب أن يحملهم هذا على التضجر .

أما الرئيس فليس فى الوسع مطالبته بمراعاة ساعات خاصة للعمل ، حتى ولا فى الصباح . ومن البديهى أن مصلحة الجميع تقضى بأن يعرف زائروه الساعة التى يمكنهم فيها مقابلته ، غير أنه يغلب أن يقوم هو الآخر بزياراته الرسمية فى الصباح ولذا فانه يكتفى بتحديد موعد لمن يرغب فى مقابلتهم .

القلم السياسى . — يختص القلم السياسى بقيد الوارد والصادر من المكاتبات الواضحة صفتها السياسية أو التى يصفها السكرتير الاول بهذه الصفة ، وذلك فى سجل أو سجلين حسب الطريقة المتبعة . كذلك يختص بضم المكاتبات السابقة المتعلقة بالموضوع الواردة عنه المكاتبة الجديدة ، وتقديم الملف كله اذا اقتضى الحال ، وبمسك الدفاتر والاوراق بترتيب محكم ، وبالنسخ وبعمل الرموز وحلها ، وبالتصدير والتسليم ، وببعض التحريرات فى المسائل التى يعهد بها لهذا القلم .

فهذه الاعمال كلها يقوم بهـــا الملحقون والسكرتاريون ويقف رئيس المكتب عند حدمراقبتهم فى أدائها . وبالرغم من أن هذا العمل (يدوى) نوعاً ما فانه يجب أن لا يعهد به مطلقاً الى غير الموظفين الدبلوماسيين .

نعم توجد مراكز أو أنظمة خاصة ببعض الهيئات الدبلوماسية لا تراعى فيها هذه القاعدة ، فيقوم الكتاب بأعمال الرموز ونسخ المحررات الدبلوماسية بصفة دائمة أو أثناء غياب الدبلوماسيين . والتصرف على هذا الوجه ملائم بالطبع لأن من السهل عند اللزوم وجود أمثال هؤلاء الموظفين أكثر من الآخرين . وكما أن الصف ضابط القديم يقود فرقته على وجه أحسن من رئيسه الملازم الحديث التخرج من المدرسة الحربية ، فان أولئك الكتاب يقومون على العموم بالعمل بكيفية أضبط وأدق من الدبلوماسى الحديث . غير أنه بالرغم من كل هذه المزايا التى لانزاع فيها لا يمكن تحبيذ هذه الطريقة ، فهى تعرض الكتاب البائسين ، وهم يعولون عائلاتهم بالجهد ، الى خطر المغريات . فى حين أنه لا يمكن اغراء الملحق الصغير المكفى الحاجة وحمله على خيانة واجبه وهو يبدأ مستقبلا يؤمل أن يكون باهراً ، بغير اعطائه قدراً كبيراً من المال لا يتفق مع الفائدة المنتظر الحصول عليها . هذا ويجب أن لا يغيب عن البال أن الدبلوماسى الحديث لايتم له التدرب على مهنته واتقانها الا بالاشتغال بأعمال النسخ والرموز مدة سنوات ، بالرغم مما يجده من السآمة وقلة الجانب العقلى فى هذا العمل .

ولقد وضعت مؤلفات خاصة فى موضوع ترتيب وتصدير الوثائق الرسمية تضمنت نماذج لكل الصيغ والتعبيرات فلا نعرض هنا الى تفصيلات ذلك ، ونكتفى بالاشارة الى أن لدى مكاتب البعثات الدبلوماسية سجلات عديدة للاعمال السياسية يختلف عددها تبعاً للطرائق المعمول بها . وعلى كل حال يخصص سجل منها لقيد المكاتبات ذات الصبغة السياسية حين ورودها واثبات التصرف الذى تم فى الشأن الواردة عنه . ويخصص سجل ثان — حيث تسمح العادة — للمكاتبات الصادرة ، وثالث للتقارير المرسلة للحكومة ، ورابع للمكاتبات السياسية

مع القنصليات . وأحياناً يخصص سجل لبعض المسائل ذات الصبغة السرية وآخر للرسائل السياسية الواردة من البعثات الأخرى .

أما البرقيات الرمزية فالطريقة المثلى تكون فى اثباتها فى سجل أو راقه قابلة للنقل بحيث يمكن اخراج البرقية التى يحتاج اليها عند اللزوم . وهكذا يكون هذا السجل عبارة عن دفتر قيد ومجموعة نصوص فى آن واحد .

ومن المهم والمفيد اعداد ملفات المسائل بكل عناية لكى يجدها المبعوث مهيأة للدرس ومحتوية على كل مايتعلق بموضوعاتها من رسائل وبرقيات وتقارير وتبليغات سياسية وملخصات للاحاديث بل ومقالات الصحف ، كل ذلك مرتباً ترتيباً تاريخياً ، وعند ماينتهى النظر فى موضوع ما يفك الملف وتعاد كل ورقة الى مكانها . وفى العمل بهذه الطريقة تسهيل كبير لمهمة المبعوث .

ويحسن بالمبعوث أن يكون لديه دفتر خصوصى صغير يثبت فيه الأوراق السياسية التى سلمها ليعمل فيها السكرتيريون مع بيان تاريخ التسليم واسم الشخص المكلف بالعمل . كذلك يكون من المفيد للمبعوث، بالنسبة للتقارير المهمة ، أن تكون لديه كراسة فيها لكل موضوع مكان خاص . فيثبت فى هذه الكراسة أولا فأولا جميع المعلومات التى ترد اليه عن مختلف الموضوعات ، ويجمع الى ذلك مقالات الجرائد وغير ذلك . وما أسوأ تلك الطريقة التى تتبع فى الغالب وهى تجزير التقارير فى اللحظة الأخيرة عشية سفر البريد، لأنها تهييج أعصاب الكاتب والناسخ معاً . على أن المبعوث لا يمكنه بالطبع أن يتنبأ بعدم حدوث أمر جديد فى الساعة الأخيرة ، فهو اذا لم يكن قد فرغ مما لديه لا يكون فى وسعه الكتابة عنه بالروية اللازمة . لذلك فأن الدبلوماسى الذى لا يريد اجهاد أعصابه يبادر بكتابة تقاريره بمجرد أن يتمكن من ذلك .

والقاعدة العامة هى أن تعرض على المبعوث كل الاوراق ذات الصفة السياسية ، وهو الذى يقرر ما اذا كانت تستدعى اجراء خاصاً أو تحفظ . ولكن المبعوث فى الجهات الكثيرة العمل يترك للسكرتير الاول التصرف أحياناً فى

ذلك بحسب تقديره . ويجوز لهذا الاخير أن لا يحيطه علماً بالاوراق غير المهمة . ويقوم السكرتير الاول والمستشار عند اللزوم بتحرير المكاتبات التى يعهد لهما بها المبعوث ، ويؤشر عليها المحرر بعد ذلك بالحرف الاول من اسمه . ويختص الموظفان المذكوران أيضاً بالمخابرات السياسية مع القنصليات فى البلاد التى تشتغل فيها هذه الهيئات بمثل تلك الشئون .

ولا بد من أن يكون التحرير واضحاً مقروءاً لان المسودات تعتبر أوراقا رسمية . ويجب أن يراعى السكرتير الاول تطبيق هـذه القاعدة فى كل محررات مكتب البعثة، ويعمل ذلك أيضاً عند الضرورة بالنسبة للمسودات التى يكتبها رئيسه.

ويقابل الموظف السياسى الاول الزائرين ، وعلى الاخص رجال الصحافة الذين يرغبون فى مقابلته أو يطلبون المحادثة مع المبعوث ، وفى هذه الحالة الاخيرة ينظر فيما اذا كان هناك محل لتحديد موعد لهـذا الغرض . ويجب عليه دائماً أن يعمل ملخصاً دقيقاً عن محادثاته يقدمه لرئيسه ، ولا يعتمد فى ذلك على ذاكرته وحدها ولو أن قوة الذاكرة ضرورية لادارة أقلام البعثة الدبلوماسية .

أما ذوو الحيثيـة العظماء وزملاء المبعوث فهو الذى يستقبلهم بالطبع فى الحال ولا يدعهم ينتظرون الا اذا كان عنده فى نفس الوقت زائر من طبقتهم . فاذا كان مشتغلا بالحديث مع أحد معاونيه أو كان لديه زائر يتحدث معه فى شأن خاص ، وجب أن يقطع هذه الاحاديث ويستقبل الزائر ذا الحيثية .

وليس من النادر أن يخصص المبعوث أحد السكرتاريين الاحداث أو الملحقين لمساعدته فى عمله السياسى ، فيملى عليـه تقاريره ، ويعتمد عليه فى تحضير الملفات بل وفى كتابة بعض المحررات ، بناء على مايعطيه له من البيانات وفى ذلك تخفيف عن عاتق رئيس مكتب البعثة بالنسبة لبعض مهمته، اذ لا يجوز أن يفرض على مثل ذلك الموظف الكبير أن يكتب بأملاء المبعوث . هذا علاوة على ان فى ذلك التصرف تربية دبلوماسية حسنة للموظف الصغير . وقد يستفيد هذا الموظف فى بعض الاحوال من مثل اتصاله بالكبير البارز من رجال السياسة

اكثر مما يستفيد فيما بعد من علاقاته برؤسائه المختلفين طول حياته فى السلك . وبالاختصار فهذه هى الطريقة التى يتبعها الانكليز فى اختيار سكرتير خاص ، وهى طريقة لا تعرفها الهيئات التمثيلية فى القارة الاوروبية .

هذا ومن الأعمال الهامة التى تقدمت الاشارة اليها فى فصل سابق، والتى يقوم بها أحد الدبلوماسيين أو الكتاب بحسب الظروف، عمل تقرير يومى عن الصحافة المحلية يقدم للمبعوث . وهذا التقرير يكون اماشفويا واما مكتوبا . وقد يكون من المفيد فى المراكز المهمة اتباع الطريقتين فى آن واحد فيلخص هذا الموظف المقالات الهامة الواردة فى جرائد اليوم، متجنباً الاطالة ، ثم يعلق عليها شفويا بآرائه ، وفى عمله هذا يوضح بجلاء الايحاءات الرسمية وملخصات الأعمال البرلمانية والاخبار البسيطة والمقالات التى لها أهمية من الوجهة البسيكولوجية ، ويعنى على الأخص بما يهم السياسة الخارجية للبلد الموجوده به البعثة وعلاقات هذه السياسة بوطن المبعوث . واذا كانت البعثة فى بلد ذى لغة غير شائعة وجب على السكرتير المكلف بتلخيص الصحافة ، ان لم يكن يجيد هذه اللغة كل الاجادة، أن يلجأ الى أحد كتاب البعثة الذين يملكون ناصيتها . غير أن هذه الطريقة لا تتوفر فيها الفائدة ، لأن ذلك الموظف الكتابى ينقصه فى الغالب النظر السياسى اللازم . ولذلك يحسن المبعوث صنعاً اذا شجع أحد معاونيه الاحداث ذوى الاستعداد الطيب والطموح على تعلم لغة البلد فى أقل زمن ممكن ، ليتمكن من القيام بذلك العمل . هذا الى أنه توجد مراكز يكون فيها وزير الخارجية على استعداد لان يسلم المبعوث تقارير ضخمة وأوراقا سياسية أخرى، بناء على ما بين البلدين من علاقات المودة الوثيقة وحين يعرف أن أمر هذه الوثائق يظل مكتوماً ، ولا يعترض الوزير على قيام المبعوث بترجمتها بواسطة أحد مرؤسيه من رجال السلك حين لا يعرف المبعوث لغة البلد ، ولكنه لا يرضى بأن تتداول هذه الاوراق السرية أيدى الموظفين الاصاغر . فمن هذا تتبين الميزة التى تجدها البعثة فى اجادة أحد أعضائها للغة البلد، لان الرئيس — ولو عرف هذه

اللغة يعوزه الوقت غالباً للتفرغ للنظر فى تلك الوثائق ودراستها دراسة عميقة .

وليس لنا الا أن نوافق على ما تجرى عليه بعض الدول من منح مكافأة سنوية خاصة ، مدة الاقامة فى بلد معين ، سواء للدبلوماسيين أم للكتاب الذين ينجحون فى تعلم لغة البلد، ولو أن ذلك مفروض فى الغالب الاخيرين . وعلى كل حال فان هناك شرطا أساسياً تجب مراعاته وهو أن الامتحانات التى يتقدم لها هؤلاء الموظفون يجب أن يقوم بعملها أشخاص يملكون هم أنفسهم ناصية اللغة ، ولا تتأثر نفوسهم بمركز أو درجة الدبلوماسى المتقدم للامتحان .

أما فى بلاد الشرق حيث يوجد موظفون للترجمة فى بعض البعثات فان العمل يوزع بالضرورة على صورة مختلفة . وهؤلاء الموظفون يتخرجون بصفة عامة من السلك القنصلى ويمنحون أثناء تدريبهم فى البعثة درجة دبلوماسية ، وايس من النادر أن يقبلوا نهائيا فى السلك بعد مضى زمن طويل عليهم بهذه الصفة . وهم فى السفارات فى تركيا عبارة عن عنصر ذى أهمية كبرى أو هيئة حقيقية قائمة بذاتها ، وبالنظر لمعرفتهم البلاد واللغة فانهم يخصصون بالطبع للمحادثات والتحريرات التركية . فيرافق المترجم الاول المبعوث فى جميع زياراته الرسمية لدى الحكام وعظماء البلد ولا يلبث هذا الموظف أن يحل لدى المبعوث فى مركز ممتاز ، ويحظى بقسط كبير من ثقته . واشتراكه فى المحادثات يجعله هو المستشار الطبيعى فيما تستتبعه من الاجراءات والمساعى ، وهذا يؤثر بالطبع فى مركز المستشار، ولكن العادة جرت على أن يوقع هذا الاخير أو السكرتير الاول الاوراق الرسمية ، ويجب أن يعنى المبعوث بألا تؤدى هذه الحالة الى تجاوز حدود النظام، اذ فى وسعه أن يوزع التقارير السياسية التى لا يعتزم تحريرها بنفسه بين هذين الموظفين فيعهد بالأهم منها الى المستشار، ويحيل على المترجم الاول ما كان منها من نوع خاص، أى مايستلزم اتساع دائرة المعلومات المحلية . ويشتد ظهور أثر الاعتداء من هيئة الترجمة على هيئة السكرتارية فى الدرجات الصغرى ، اذ بينما يشتغل المترجم الثالث أو الرابع فى أعمال التحريرات

تبقى الرموز والنسخ من نصيب الدبلوماسيين الاحداث ، رغم كونهم من رجال السلك . وفى هذه الحالة يكون أحد المترجمين هو المختص بالطبع بوضع التقرير اليومى عن الصحافة .

القلم الادارى — يجرى العمل فى القلم الادارى ، فيما يختص بقيد الاوراق ومسك الدفاتر والملفات وما الى ذلك من الاعمال غير الفكرية ، على نفس الطريقة المتبعة فى القلم السياسى ، وانما يختص به الموظفون الكتابيون ، أما عمل التحرير فيوزعه رئيس المكتب بين الكتاب وبين سكرتارى البعثة بحسب كفاءة الموظفين وعددهم .

وادارة عمل الكتاب ومراقبتهم معهود بهما كذلك للسكرتير الاول ، بل أن له فى دائرة العمل الادارى جانباً فكرياً أكبر ودائرة اختصاص أوسع . وهو أكثر استقلالا منـــه فى الأعمال السياسـية ، اذ هو فى هـذه الاخيرة تابع للمبعوث . أما فى الدائرة الادارية فهو الذى يفصـــل فى شتى المسائل برأيه الخاص، دون أن يرجع الى المبعوث فى كل المسائل التفصيلية ، وهكذا يتصرف من نفسه ويحتمل مسئوليات هذا التصرف . لذلك يجب كما أسلفنا القول أن يكون حاصلا على الخبرة وأن يكون دقيقاً مواظباً . فهو الذى يختص — كما هو الحال فى الاعمال السياسـية — بفتح البريد وتوزيع الاوراق ، ولا يقدم للمبعوث الا ما يستدعى تدخله ولو أن المبعوث يطلب أحيـاناً أن يقدم له كل ما يرد من الوزارة . كذلك يقوم السكرتير الأول نفسه بكتابة المحررات ذات الأهمية ويستقبل الزائرين ويهـذب عبارة المحررات التى يكتبها مرؤوسوه ويؤشر عليها بعلامته ، كما يجوز له أن يوقع المحررات الموجهة للوزارات وللسلطات المحلية فى بلده (ماعدا الموجه منها لوزارة الخارجية) وللغرف التجارية ، ويوقع أيضاً التعليمات الموجهة للقنصليات كما يوقع أحيانا المذكرات الموجهة للسلطات الثانوية فى البلد المعتمدة لديه البعثة ، ولادارات الوزارات الى غير ذلك حين تسمح العـادة الجارية . ويكون توقيعه اما بالنيابة عن البعثـة وأما بصفته

سكرتيراً أول ، سواء أ كانت الورقة الممضاة مذكرة عادية أم مذكرة من مكتب البعثة . وهو يتبع هـذه الطريقة أيضا فى المكاتبات الادارية العادية الموجهة لوزارة خارجية بلده نفسها، اذ يمكنه أن يتخابر باسم المبعوث أومن تلقاء نفسه مع رؤساء الادارات فى هذه الوزارة بخطابات خصوصية، عند ما يقدر ضرورة هـذا العمل وحين تسمح العادة بذلك . وهو الذى يراجع المذكرات الشفويه الصادرة من البعثه ويحتمل كل مسؤولية عن صيغة هذه المذكرات .

وهو لا يوقع التقارير الموجهة الى وزارة خارجية بلده ولا الخطابات الموجهة الى وزارة الخارجية فى البلد المعتمدة لديه البعثة ، الا اذا تلقى بذلك أمراً خاصا من المبعوث وكان هذا الاخير مريضاً أو مضطراً للتغيب فى الوقت الذى ترسل فيه هذه الاوراق . ولكن الامر فى هذه الحالة شكلى محض .

أما المكاتبات مع الافراد الذين يطلبون المساعدة أو الاستعلام فالغالب أن يترك أمرها لاحد السكرتاريين الاحداث أو الملحقين القليلى الخبرة ، ولكن هذه طريقة سيئة تضر بمصالح أبناء الوطن وبنفوذ البعثة وبالعمل فى جملته . ذلك لأن الاجابة تكون فى الغالب مفككة وناقصة رغم ما يبذله كاتبها من الجهد وصدق الرغبة ، ولذا يحسن بالسكرتير الاول أن يراجع كل التحريرات بنفسه وأن يوقعها بامضائه ،ويجب عليه أو على من يقوم مقامه ان يراعى منتهى التأدب فى هذه المكاتبات وفى المحادثات مع الزائرين وأرباب الاعمال، وأن يبدى كل الاهتمام الممكن . على انه ليس من الضرورى فى البلد المتمدين وعند ما يتعلق الامر باحد أبناء الوطن أن يبالغ فى هذا الاهتمام فيقوم فيه اعتباطا بمثل دور المحامى . على أن الدبلوماسى مهما علا مركزه ، لا يرى من جهة أخرى وعند الضرورة ما يتنافر مع الكرامة فى اى مسعى يقوم به ، مادام القصد هو الدفاع عن قضيه عادلة خاصة بأحد أبناء وطنه وخصوصا اذا كان هذا الأخير ممن تعوزهم الوسيلة . هذا واذا كان الطالب مرتبكا اوكان الأمر الذى يعرضه معقداً فللسكرتير ان يطلب اليه تقديم مذكرة كتابية عنه . اما المسائل الصناعية والتجارية الخاصة

بابناء وطن المبعوث فهذه لا تقتصر فائدتها على مصلحة الأفراد الخصوصية وانما فيها مصلحة اقتصادية عظيمة لبلده . لذلك يجب عليه فى أغلب الأحوال التدخل، والتعرض للخطر الناشىء عن هذا التدخل .

وقد يكون من الفضول فى القول ان نذكر ان من واجب السكرتير الأول معرفة مايوقعه من الأوراق . ولكننا وقفنا على حالات ، خصوصاً فى الاستانة ، كان يطلب منه فيها توقيع أوراق حررها المترجم باللغة التركية بينما هو لا يعرف من هذه اللغة شيئاً مطلقاً . وبديهى أنه لا يمكن تحبيذ هذه الطريقة بأى شكل كان ، ولقد كان من الواجب مخالفة العادة الجارية فيكلف المترجم الأول بالتوقيع .

ولكى يسهل رئيس المكتب على نفسه العمل ويجتنب الارتباك يحسن ان تكون لديه هو الآخر كراسة خاصة صغيرة يدون فيها الأوراق المهمة وأسماء من يوزعها عليهم من الموظفين . وعلاوة على ذلك فمن المفيد أن يكون لديه فى مكتبه عيون يضع فيها الوثائق المختلفة، فيخصص أحداها للبريد الذى فضه ولا يزال معداً للقيد ، وأخرى للاوراق المراد توزيعها على الموظفين الذين أشر بأسمائهم عليها ، وثالثة للأوراق التى تقدم للمبعوث أو للمستشار ، وغيرها للاوراق المراد نسخها أو تصديرها أو حفظها مؤقتاً أو نهائياً الى غير ذلك .

وهناك واجب مهم آخر من واجبات السكرتير الثانى وهو أمانة الخزينة ومسك حسابات البعثة . والمبعوث هو المسئول عن ذلك من حيث المبدأ الا أنه يجب أن يسمح له بتكليف سكرتير بهذه الاعمال ، تقع عليه بالطبع عندئذ كل المسئولية . ويجب أن يكون هو الامين وحده على المفاتيح . وقد يكون من المفيد فى المراكز ذات العمل الكثير الموجود فيها العدد الكافى من السكرتاريين أن يعهد بهذا العمل للسكرتير الذى يلى فى المرتبة مباشرة رئيس المكتب . وله ان يضم لنفسه أحد المستخدمين لمباشرة هذا العمل ، ولكن العهدة بمفاتيح الخزينة الى مستخدم من هذا النوع الاخير ليست بالطريقة المحمودة .

وأخيراً يعرض كثيراً للسكرتير الاول ان يعالج بعض المسائل الادارية مباشرة وشفوياً مع رؤساء الادارات المختلفة في وزارة خارجية البلد المعتمدة لديه البعثة ، بل ومع غيرها من السلطات كذلك . لهذا يحسن ان يقدم المبعوث بنفسه الشخص أو الاشخاص الملحقين ببعثته والمكلفين بمثل هذا العمل الى الموظفين الذين ستكون لهم بهم علاقة .

نصائح واختتام — ان العلاقات بين المبعوث والقائم بالاعمال مقامه وبين أقلام البعثة ، وكذلك علاقات السكرتير الاول بمرؤوسيه ، تكون كلها شفوية . ومع ذلك لا يكون من الفضول في مثل هذا السلك الذى فيه لكل كلمة أهميتها ، وفى مثل البعثة التى يكثر تنقل موظفيها ، اثبات بعض الاشياء بالكتابة . فيعمل دائماً ملخص موجز لكل محادثة مهمة ، كما تدون بالطبع الاجابات التى يرد بها على الطلبات المختلفة ، ان لم يحتفظ بالمسودة لتقوم مقام الصورة كما هى القاعدة . وعلاوة على ذلك فقد يجد المبعوث من المصلحة تبليغ تعليماته الى أعضاء البعثة المختلفين بالكتابة ، وفى هذه الحالة يحسن به أن يستعمل ورق الكربون لتبقى لديه صورة مما يصدره من التعليمات ، فيمتنع بذلك كل سوء تأويل كما تجتنب اضاعة الوقت . وهو يرسل تعليماته الى مرؤسيه فى محفظة مغلقة بمفتاح كما يتبع مرؤوسوه معه نفس هذه الطريقة فيما يرسلونه له من التبليغات التى قد تهمه محررة على بطاقات بسيطة . أما الاوراق غير السرية المحررة أو المراجعة أو الممضاة من المبعوث فمن الممكن وضعها على منضدة مخصصة لهذا الغرض ، ومن هناك يأخذها الموظفون للنسخ أو للتصدير .

ولقد استعرضنا فيما تقدم بايجاز نموذجاً لبعثة منظمة أقلامها طبقاً لمبادىء تقسيم العمل ، يرأس القلم السياسى فيها المبعوث والقلم الادارى السكرتير الاول الفعلى . الا انه عند ما يكون عدد المستخدمين قليلا فمن البديهى ان يعمل الترتيب على قدر ما تسمح به الحالة ، فيلجأ رئيس المكتب كثيراً الى المبعوث حين لا يوجد مستشار . واذا لم يوجد الا سكرتير واحد يزداد الحال

سوءاً ، فأن غاب هذا السكرتير فى الاجازة يضطر المبعوث لان يؤدى بنفسه كل العمل السياسى الثانوى . غير أن هناك مراكز يكاد لا يوجد فيها حتى ولا هذا العمل الثانوى . واذا تعذر وضع قاعدة عامة فى هذا الصدد فأن من الممكن التأكيد بأن المبعوث الذى يعرف مهنته ، والقادر على توزيع العمل بطريقة صالحة ، يمكنه ان يقوم بالعمل ، ولو كان مرهقاً ، بمعاونة اثنين أو ثلاثة من السكرتاريين الاكفاء ، يكون أحدهم على الأقل حاصلا على الخبرة الادارية ، ومعهم عدد كاف من الكتاب .

ونقول فى الختام ان من الضرورى ان تخصص لأقلام البعثة غرف مريحة مطابقة من كل الوجوه لمقتضيات العصر الحاضر . وليست هذه هى الحال دائماً مع الأسف عند ما تكون الدار مستأجرة بمعرفة المبعوث . اذ من النادر فى الواقع ان توجد فى هذه الدار كل الغرف اللازمة للتمثيل علاوة على الغرف التى تصلح للمكاتب . وأزاء مثل هذه الصعوبة يغلب ان تضحى المكاتب وتقصى فى احد الملحقات ، كغرفة البواب ، أو بعض المبانى المنزوية التى لا تصلح لأداء الغرض المقصود مطلقاً . والمبعوث الذى يطالب معاونيه بالعمل الجيد لا يطيق مثل هذه الحال ولا يقصر فى بذل كل الجهد الى أن يوفق لوجود دار متوفرة فيها كل الشروط المطلوبة .

الفصل التاسع

العلاقات مع الجاليات الوطنية

المبعوث والجالية — تقوم علاقات المبعوث مع الجاليـة من أبناء وطنـه على ما يباشره من الشئون الادارية . ومجال العمل فى هذا الاختصاص مهم ولو أنه محدود ، ذلك لان من البديهى ان الحكومة لا توفد موظفاً كبيراً من لدنها للخارج لمجرد ادارة وتوجيه ميول الجالية من أبناء وطنها ، كما انها لا تفعل ذلك من أجل الشئون الادارية التى تباشرها البعثـــة . غير ان تعهد طيب العلاقات مع جاليـة أبناء وطن المبعوث فى البلد المعين فيـه هو بالتأكيد احد واجباته ، وليس هو بالواجب الضئيل كما يظن فى الغالب . فنى وسع المبعوث أن يكون كبير النفع للجاليـة فى ميدان الاعمال الانسانية أكثر منـــه فى ميدان السياسة العالية . فهو ان كان من الذين يقدرون واجبهم حق التقدير لا يهمل العناية بالجالية ، ولايترك كل المسئولية فى ذلك الى القنصل ، ولو أن هذا الاخير هو رئيسها بحكم العـادة ، بل يجتهد بالعكس فى استمرار الاتصال الشخصى بهـا ، مع عدم انتقاص ما للقنصل فى هذا الصـدد من الامتيازات ، بل ومع معاونته معاونة صادقة .

على أن هناك فروقا كبيرة بين الجاليات الوطنية تبعا للبلاد . ولا ندخل هنا فى التفصيلات التى قد تذهب بنا بعيدا ، وانما نشير الى أن الجاليات تختلف اختلافاً بيناً تبعاً لعدد أفرادها ولطبيعة العناصر المكونة منها ، فيسهل أن يكون للقنصل نفوذ على بعض العناصر أكثر من المبعوث . كما أن للمبعوث والقنصل، فى البلد الذى تتمتع فيـه الجالية كلها بالحصانة القضائية فتستمر خاضعة لقوانين بلدها (Exterritorialité) ، بناء على نظام الامتيازات، سلطة مباشرة عليها أكثر منها فى

غير مثل هذا البلد ، وهما يستخدمان هذه السلطة الخاصة فى تنظيم علاقاتهما مع أبناء وطنهما . كذلك الحال بالنسبة للاشخاص المتمتعين بالحماية أو بالرعوية « حكماً » (De facto)، الذين لايزالون يوجدون فى بعض بلاد الشرق . والفرق هو أن حالتهم الخاصة لا تمكن المبعوث أو القنصل من استعمال ذلك النفوذ معهم مثل رعايا الدولة العاديين .

واذا حللنا هذه العلاقات ظهر لنا أنها ترمى الى أغراض ثلاثة ، من واجب البعثة أن تعنى بتحقيقها . منها اثنان من طبيعة سياسية، وهما الاحتفاظ بالعاطفة الوطنية وانماؤها فى الجالية ، ثم التأثير فيها بحيث تعمل على صيانة نفوذ الامة فى الخارج ، وتكون بالاختصار مشرفة لها . أما الغرض الثالث فهو انسانى محض، اذ يجب على البعثة أن تهتم بجاليتهـا وأن تقدم لها المعونة عندما تقضى الضرورة بذلك ، وقد يجوز القول بداهة أن الغرض الثالث هو الشرط الذى لا يتحقق بدونه الغرضـان الاولان . على أن ظهور الجالية بما يدل على صدق عواطفها الوطنيـة هو الذى يكسبها الاحترام فى الوسط الذى تعيش فيه . ولـكى يقوم المبعوث بمهمته يجب أن يكون هو المستشار والاب الشفوق للجالية ، ووظيفته ازاءها تماثل وظيفة المدير فى احدى المديريات الـكبرى والفرق هوانه والخاضعين لادارته موجودون فى عزلة فى بلد أجنبى ، وهـذا من شأنه أن يزيد مهمتـه صعوبة ، اذ تعترضه مؤثرات يجب عليه أن يقاومها وصعوبات يذللها لاتعرف فى داخل الوطن . هذا والـكثير مما ذكرنا عن علاقات المبعوث بمرؤسيه ينطبق كذلك على الجالية التى يجب ان تؤلف هى الاخرى ، وبمعنى أوسع ، مايشبه العائلة الـكبيرة . والمبعوث هو رئيس هـذه العائلة ويجب أن يعيش فى تفاهم معها وان يقدم لها القدوة الحسنة وذلك بأن يرعى الـكرامة فى حياته الخاصة ، كما يجب أن يكون ودودا لـكل الرعايا التابعين له ، بغير أن يصل فى ذلك الى حد الالفة الـكبيرة معهم .

ويقابل المبعوث أبناء وطنه اما فى مكتبه أوفى جلسات الجمعيـة الخيرية

الخاصة بهم أو فى مجتمعاتهم . والواجب عليه أن يغشى هذه المجتمعات حسن لديه ذلك أو لم يحسن ، ويجب أن لا يستكبر فيقدر أن وجوده فى مكان أو آخر أقل مما يتفق و كرامته. فهو لا يذهب ليلهو وانما هو يقوم بواجبه . ولاشك انه يخطئ الغرض تماما اذا فعل مايجرح اولئك الذين يجب عليه اكتسابهم . وليجتنب ابداء الميل الى دين بوجه خاص ، ولا ينسى أنه ليس فى الامكان مطالبة الذين نعاملهم بكبرياء ، بالعواطف الوطنية وبالسخاء لسد عوز المحتاجين .

العلاقات الاجتماعية . — تميل الجالية الوطنية فى الخارج، وهى مؤلفة من عناصر متباينة، الى أن تلقى من البعثة كبير المجاملة . فهى سريعة التأثر والنفور وهذا ما يجعل المبعوث فى حاجة الى استعمال كل المهارة فى اجتناب ايلام العواطف .

نعم لا لوم على المبعوث اذا اختص بالعناية والالتفات زوجة احد كبار رجال المال أو الصناعة ان كانت معروفة بالاحسان وكان زوجها يشغل مركزاً بارزاً فى البلد ، وكذلك القائد الذى ابيض شعره فى خدمة الملك المعتمد لديه المبعوث . الا أنه يجب عليه أن يستعمل منتهى المهارة فى هذا التفضيل ، والقاعدة انه كلما سوى فى المعاملة بين أبناء وطنه كان ذلك أفضل . ويحسن به أن يطبق هذه القاعدة فى زياراته فلا يذهب شخصياً لزيارة سيدة من طبقة ما ويكتفى فى نفس الوقت ولغير سبب بايداع بطاقته لدى سيدة من ذات الطبقة . ولا يجب ان يظهر فى هذا الشأن على الخصوص بمظهر الرجل الكبير التدقيق أو الهوائى . بل يضرب صفحاً عما قد يعلمه من الشذوذ فى بعض الحالات العائلية ، وعما توصم به سمعة بعض النساء ، فليس من ذلك شىء يهمه مادام الشرف سليماً . فهو ممثل دولته ومليكه قبل كل شىء ، ولذلك وجب أن تكون الوطنية هى قانونه الاسمى، فيقابل بالفتور من يقصر فى الواجب نحوها كأن يتهرب من أداء الخدمة العسكرية ، أو يتخذ موقفاً ضد الوطن صريحاً أو مستتراً ، بل ويبتعد عن مخالطة مثل هذا الشخص عند اللزوم .

الدعوات . — ولا يهمل المبعوث أى اعتبار من الاعتبارات المتقدمة

عند ما يدعو الجالية لاجتماع فى داره . فمثل هذه الاجتماعات اذا نظم بكيفية حكيمة هيأ للمبعوث أحسن الوسائل لايجاد طيب العلاقات مع الجالية، وتغذية عواطفها الوطنية . فيقيم من حين لآخر وليمة غذاء أو عشاء يدعو لها من أعضاء الجالية من هم أكثر جدارة فى نظر الجالية نفسها ، كاعضاء مجلس الجمعية الخيرية مثلا . غير أنه يستحسن أن يدعو جميع أفراد الجالية الى حفلة شاى أو الى حفلة ساهرة مرة فى العام على الاقل فى أول العام الجديد مثلا . وتذاع الدعوة فى الصحف فلا يستثنى أحد من أكبر ذوى الحيثية الى أصغر الصناع رجالا ونساءاً ، الا من أخل بواجبات الشرف أو الوطنية ، ويجوز ان يلقى المبعوث خطاباً فى هذه المناسبة . كذلك الحال فى يوم العيد الوطنى اذ يستقبل المبعوث فى داره جميع أبناء وطنه الذين يرغبون فى اثبات حضورهم واظهار وطنيتهم، بغير أى تمييز بينهم . وفى هذه المناسبة يوجه الى كل منهم كلمة ودية .

أما الكنائس والمدارس والمستشفيات والمعاهد الأخرى فليس من شك فى أن يجعلها المبعوث موضع عنايته الكبرى . فلا يقتر فى احاطتها برعايته بغير أن يبدو منه ما يدل على التفضيل لعقيدة خاصـــة . ويراقب المدارس على الأخص ، ويحسن صنعاً اذا ندب لهذا الغرض أحد السكرتاريين فيمثله فى الحفلات المدرسية ويستخدم نفوذه لديها من الناحية الوطنية العملية .

على أننا قد تعرضنا لهذا ولبعثات المدرسين المنتدبين فى البلاد غير المتقدمة فى المدنية وهم عبارة عن جزء من الجالية بصفتهم من أبنـاء وطن المبعوث . لذلك لا نطيل الكلام فى هذا الموضوع مقدرين كفاية ماذكرناه للدلالة على ان للمبعوث، فى هذا أيضاً ، مجالا للعمل يمكنه من أداء أكبر الخدمات لوطنه ولأبناء وطنه . وهذا ما دعانا الى تخصيص فصل للجالية الوطنية فى هذا البحث ، ولو أن شؤونها لا تتصل مباشرة بالدبلوماسية .

الفصل العاشر

الظروف الخاصة اثناء الحرب

الادب القديم فى علاقات ممثلى الدول المتحاربة — كتب كالليير فى سنة ١٧١٦ فى مؤلفه السابق الذكر : « أن وزراء الأمراء المتحار بين المعتمدين لدى البلاط الواحد لا يتزاورون ما ظلت الحرب قائمة، ولكنهم يتبادلون بعض المجاملات الأدبية حين يتقابلون فى مكان آخر. فالحرب لا تهدم قواعد الشرف ولا الكرم مطلقاً ، بل هى تهيىء الفرصة فى الغالب لتطبيق هذه القواعد ، وفى هذا فخار للوزير الذى يعمله وللأمير الذى يقره عليه » .

العلاقات المنطوية على الحقد فى الايام الحاضرة — أما اليوم وبعد مضى قرنين فأن هذه الأقوال السامية أصبحت تبدو كأنها من السخريات المؤلمة . اذن فالانسانية لم تتقدم فى شئون الآداب الخلقية ، ولقد كان ممثلو الدول المتحاربة ، قبل وقوع الحرب العالمية الكبرى ، لا يتبادلون التحية ، الا أنهم كانوا مع ذلك قادرين على الوقوف بعضهم من بعض موقف الفتور مع الأدب. ولقد انمحى حتى هذا أيضاً منذ ذلك الحين وحل محله عداء لايكاد يستره شىء. على أننا لا نتردد فى التأكيد بأن المظهر الذى يحبذه كالليير يتلائم تماماً مع العواطف الوطنية، وهو المثل الأعلى الذى يجب الاجتهاد فى العودة الى تحقيقه.

ذلك لانه لا يوجد فى الواقع أى سبب مقبول يحمل ممثلى الدول المتحار بة على ابداء العواطف العدائية بعضهم لبعض فى بلد محايد . وعلاقات الدبلوماسيين المنتمين الى جماعات سياسية من الدول متزاحمة ، يشوبها فى الاوقات العادية شىء من عدم الصراحة حتى ولو حاولوا الظهور بمظهر الزملاء الطيبين مع

بقائهم وطنيين مخلصيين ، ولقد اعتادوا ذلك حتى لم يعودوا يتحرزون فيه .
أما الحرب فانها توجد حالة أكثر صراحة . غير انه اذا لم يعد الزملاء قادرين معها على موالاة قيام العلاقات الودية بينهم ، كما كانوا قبل ذلك ، فليس من سبب يحملهم على أن يحتقر بعضهم البعض فجأة . وبصرف النظر عن الترضية بالسلاح أو غيره ، فان قلة التأدب ليس فيها أى شى من السمو ، ولا يخلق بالمبعوث أن يستنفد الكثير من المداد فى تحرير البلاغات المملوءة بالحقد لينشرها بالجرائد، ولا أن يظهر بمظهر الرجل غير المؤدب أزاء زوجة زميله المعادى الذى يبذل اخوانه دمهم فى ميادين القتال . وليس مما يستحسن أيضاً ذلك العمل الدال على قلة الذوق كالاحتفال الصاخب الذى يقام فى عاصمة محايدة لمناسبة الانتصار ، أو تلك الصغائر مثل رفع علم البعثة كلما تقدم الجيش كيلومتراً فى الخنادق . فالوطنية التى لا يعبر عنها الا بالفظاظات العديمة الفائدة أو بقلة الذوق ليست بالوطنية السامية . أما قيام المبعوث بمهمة التأثير فى الصحف وتوجيه ميولها نحو بلده ، فانه لا يحتاج لاستعمال العبارات الجارحة فيما يوحى به من المقالات بل ولا الى ذكر مصدرها فى أغلب الاوقات .

مضار هذه العلاقات — فالمبعوث الذى ينحو هذا النحو — وتلك حالة شوهدت كثيراً فى خلال الحرب الأخيرة بحيث تستحق الذكر — سواء فى علاقاته الاجتماعية أو فى علاقاته مع الرأى العام ومع الصحف، يسبب للحكومة المحايدة بل وأحياناً لرئيس الدولة المعتمد لديها أكبر المضايقة . وموقفه هذا الخالى من الكياسة يفقده مودة العديدين بل ويفسد كذلك ما لديهم من ميل للقضية التى يدافع عنها . فكأنه يكون قد عمل بذلك فى الواقع ضد مصلحته . أما زميله الذى يتصرف على العكس من ذلك ويسلك سبيل الحكمة المستنيرة ، فانه يمتاز عليه باكتساب تقدير الوسط له، وتكون هذه الميزة الأدبية كلها فى مصلحة بلده كذلك . وغير هذا فللمبعوث فى هذا التصرف ميزة أخرى أكثر وضوحاً من الوجهة العملية . ذلك أن رئيس الدولة المحايدة والقائمين بالأمر فيها يفضلون

بالفعل الاتصال بالمبعوث الذى يظل محتفظاً بالهدوء مع تقديره لقضية بلده ، فلا يضايقهم بسرد مظالم الطرف الآخر المعادى له فى كل حين . وفى ذلك ربح لعلاقات المبعوث ذى الكياسة يقابله خسران لمن يسلك غير هذا المسلك . ولا يلبث هذا الفرق أن يحدث آثاره من الناحية العملية .

العلاقات كما يجب ان تكون . — لا يمكن أن يوجد اعتراض من ناحية المبدأ على أن يتبادل المبعوثان المتعاديان التحية ، بل وان يتحدث كل منهما الى الآخر عند المناسبة بعبارات عادية ليست ذات أهمية ، ولهما من سمو مركزهما ما يدفع عنهما كل شك من هذه الناحية . أما الدبلوماسيون المرؤوسون فعلى العكس من ذلك يصعب أن يرضى أحد بوجود أى اتصال بينهم، الا أنه يجب مع ذلك أن لا يغفل الالتفات الى الحالة الفكرية الحاضرة للاعداء أثناء حرب وطنية كبرى . ذلك أن الفتوة لم تعد من طبائع هذا العصر ، ولا يمكن أن ينادى اليوم كما فى الماضى أن « أطلقوا أولا أيها السادة الانجليز » . ولذا فان المبعوث يكون على حق حين لا يتقدم بتحية أحد الدبلوماسيين المعاديين الا اذا كان يعرف مقدماً أنه سيرد له تحيته بنفس الكيفية، وليس من الصعب عليه أن يتبين منه ذلك . غير انه سواء حيا خصمه أو لم يحيه فان عدم قيامه بهذا الواجب الادبى أزاء السيدات من عائلة ذلك الخصم أمر لا يغتفر ، واذا لم تردد التحية كان فى حل من عدم تكرارها دون أن يكون هو الملوم . و يجوز للمبعوث أن يهتم بالعائلات التى كان على اتصال بها بغير أن يخل مطلقاً بواجباته ، فيبعث اليها بالتهنئة والتعزية ، أو يعبر عن ذلك شحصياً للسيدات حين يقابلهن فى صالون محايد . ولا شك أن مثل هذا المظهر يهىء جواً من الصفاء لا يخلو من الفائدة . فقد تخرج عفواً من فم زوجة الزميل المعادى كلمة فى أحدى المناسبات تعبر بأبلغ عبارة عن نفسية زوجها . وعلى الاقل يمكن استخدام مثل هذه العلاقات ، القائمة على التأدب والكياسة ، للحصول على معلومات عن بعض اسرى الحرب أو تحسين معاملتهم . ولقد كان بعض البلاد المحايدة يقدر اثناء

الحرب الاخيرة عدم تيسر دعوة ممثلى الدول المتحاربة الى حفلة واحدة ، بل كان يجمعهم فى استقبالات الهيئة الدبلوماســـية الرسمية جماعات منفصلة بغير التفات الى الأقدمية ، كأنهم وحوش ستنقض لتفترس بعضها البعض . واذا كانت الضرورة هى التى ألجأت الى مثل هذا التصرف فان هذا مما يحمل على اليأس من بنى الانسان . على أننا نقدر ان اضطرار المبعوثين المتعادين للمقابلة لم يكن يؤدى الى افتراسهم بعضهم البعض ، وانما أضاع كثير من الحكومات المحايدة بذلك التصرف فرصة اعطائهم درس التأدب الشافى الذى كانوا فى حاجة اليه بغير شك .

وللاجمال نعود فنقول أن المبعوث ذا اللب والذوق له على زميله الذى لا تتوافر لديه هذه الصفات ميزة يتفوق بها من كل الوجوه . فهو باعتباره انساناً ترتاح نفسه الى أنه لم يسبب لأحد مهما كان صغيراً ألما بغير داع ، فى الوقت الذى يجرى فيه الكثير من الدموع ، وكذلك الى أنه قد تمكن أحياناً بفضل علاقاته الخاصة بالفريق المعادى من تخفيف آلام بعض أبناء وطنه التعساء . وفوق هذا فانه يكون قد قوى مركزه كثيراً فى مكان عمله .

هذا ومهمة الدولة المحايدة ليست سهلة فى الواقع ، فاللوم يوجه لحكومتها من كل ناحية لانها لم ترع الحياد بالدقة الكافية ، وليس المبعوث الفظ الغليظ الذى يشكو فى كل حين ويشكو منه جميع الناس هو الذى يسهل للحكومة تلك المهمة ، أو يصل الى التأثير عليها . بينما يصـــل الدبلوماسى ذو الكياسة الى تحقيق ذلك .

أما مراعاة الحياد فتلك مسألة تدخل فى دائرة القانون الدولى ، لذلك فاننا لا نتكلم عنها مكتفين بالاشارة الى أن المبعوث حين يكلف بالقيام بمطالبة فى هذا الميدان الشائك تكون له كل المصلحة فى التقدم بها بعبارات رقيقة . وهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تدعو الى الامل فى النجاح ولو جزئياً ، اللهم الا اذا أرادت حكومته أن تتخذ من ذلك سبباً للحرب على كل حال . وتلك حالة

نادرة جداً فى أيامنا هذه ، اذا لا تعمد دولة الى الاكثار من أعدائها فى مثل هذا العصر الذى تجرى فيه البلاد على سياسة التحالف ، ولا يمكن أن يتصور مثل هذا التصرف الا اذا دعت اليه المصلحة التى تنتفى أزاءها كل مصلحة غيرها .

ومهمة مبعوث البلد المحارب فى البلد المحايد لا ترمى فى الغالب الا الى استبقاء حياد هذه الاخيرة أو اخراجها منه لمصلحة بلده، وهذه مهمة يتيسر له التوفيق فى أدائها اذا سلك المسلك الذى حبذناه فيما تقدم .

الفصل الحادي عشر

اصلاح الدبلوماسية

أن اصلاح الدبلوماسية هو أحد الموضوعات التى كثرت المناقشة فيها منذ الحرب الكبرى . ولشد مايدهش الانسان حين يسمع أو يقرأ كل ماقيل أو كتب فى هذا الموضوع ، لما يبدو فى الامر من كبير المبالغة المشوبة بقلة المعرفة .

نعم لا شك أن الدبلوماسية يجب أن تتطور مع الزمن ، مثلها فى ذلك مثل جميع الانظمة الانسانية . ولكن من الخطأ أن ينظر الانسان الى السلك بعين الكراهية ، ويعتبره السبب فى تلك الكارثة الخطيرة التى نزلت بالعالم كما يفعل الكثيرون ممن لا يعرفون السلك ، فى حين أن من السهل البحث عن أسباب تلك الكارثة فى النفس الانسانية .

الحملة على الدبلوماسية . قول البعض بالغائها. — ويوجد فى الحملة المثارة على الدبلوماسية متطرفون لا يرضون بأقل من الغائها تماما. والعمل بهذا الرأى ليس الا رجوعا الى ما كان عليه الحال فى العصور المتقدمة، حين كانت الدول — ان صح أن تسمى بالدول تلك الجماعات الاولية — تعيش كل واحدة لذاتها ولم تكن بينها وبين جاراتها أية علاقات . ومع ذلك فأننا نجد البعثات توفد فى أقدم الازمان من بلد لآخر فى المناسبات الكبرى . والغاء الحالة القائمة أى الغاء حق ايفاد البعثات هو عبارة عن الغاء « قانون الامم Droit des Gens »

فوجود العلاقات بين الدول — ولتسم هذه العلاقات بالاسم الذى يشاؤه المتطرفون — لازم بين الامم المتمدينة ، كما يلزم ايفاد المندوبين الذين يناقشون وينظمون مصالح هذه الامم السياسية والاقتصادية والخاصة بالعقائد . لا بل ان الاشتراكية لو سادت العالم جميعه لما غيرت شيئا من هذه الضرورة . وكل

ما فى الامر أنه توجد حين ذلك دول اشتراكية ومبعوثون اشتراكيون . على أن أكبر الحكومات تطرفاً قد ادركت ضرورة استبقاء العلاقات الدبلوماسية ، ونحن لم نشر الى نظرية الالغاء المتقدمة الذكر الاعلى اعتبار أنها أعجوبة بسيكولوجية لم يخش بعض الخياليين أن يشيدوا بذكرها . واذا لم يتألف العالم من دولة واحدة، كما اقترب من ذلك بالفعل فى عهد الامبراطورية الرومانية، فاننا لا يتيسر لنا تصوره بغير سلك دبلوماسى .

القول بجعل الدبلوماسية مماثلة للسلك القنصلى . — كذلك يريد آخرون أن تستبقى القنصليات لتمثيل المصالح الدولية مع الغاء الدبلوماسية ، ويعتبرون هذه المصالح من طبيعة اقتصادية محضة . وليس هذا الا مجرد لعب بالالفاظ والغاء لمناصب الدبلوماسيين مع عدم الغاء الدبلوماسية . ذلك لأن المبعوث هو فى الواقع رئيس القنصليات وهو الصلة التى تجمع بينها وبعضها وبينها وبين وطنه . فالتسمية اذن لا تغير شيئا وانما المهم هو النظام ، وفى الامكان أن يدعى المبعوث بالاسم الذى يرتاح اليه سمع المشاغبين. ونحن نسلم بأن الموظف الواحد الذى يقيم فى بلد ما ، يمكنه الحصول على ما يكفى من المعلومات عن الوسط والاحوال العامة . غير أن نفوذ المبعوث وسلطانه هما اللذان يضمنان فى الواقع للمصالح الادارية والتجارية السند الكافى . وقد قدمنا القول وكررناه فى أن التجربة والدربة تقوم فى الدبلوماسية بدور كبير الشأن . والدبلوماسى العارف للوسط والحاصل على الخبرة فى شئون المعاهدات يمكنه أن يعقد معاهدة جديدة، سواء أكانت من نوع سياسى أو تجارى ، أحسن من أى غريب عن السلك مهما كان ماهرا وذكيا، بل ومهما بلغ علمه ودرايته من الوجهة النظرية . وبديهى أن يلحق بالدبلوماسى خبراء فى المسائل التفصيلية والجزئية ، ويكون من مصلحته على العموم أن يتبع نصائحهم بالرغم مما يكون قد اكتسبه من المعارف الخاصة .

ونلاحظ فى هذا المقام كذلك — رغم ماسيبدو فى ذلك من الفضول للقراء الذين لهم المام بالمسائل العامة — أن الفكرة الذائعة فى أيامنا هذه وهى وجوب

تغيير صفة التمثيل الخارجي وجعلها اقتصادية ، انما تقوم على خطأ فى تكييف العلاقات الدولية. ولقد قال مبعوث سويسرى بحق منذ عهد قريب : «ان البعثة هى هيئة سياسية لها علاقات رسمية بالسلطات السياسية فى البلد الذى تقيم فيه، ومن واجبها بالطبع أن تحمى كذلك مصالح رعايا بلدها الاقتصادية. ولكن هذه المصالح ترتبط بمصالح الدولة بصلة التبعية ، ولا يمكن أن تكون أهمية العمل الاقتصادى ، الذى يجب أن لا يغفله المبعوث بأى شكل كان ، أكبر من أهمية العمل السياسى . ومع ذلك فان العملين يختلطان فى الغالب ببعضهما، اذ من غير الميسور تصور قيام العلاقات الحسنة الا على أساس علاقات سياسية ودية مستديمة » . (تلك هى أقوال المسيو واجنيير M. Wagnière وزير سويسرا فى روما وقد نقلتها غازيتة لوزان La Gazette de Lausanne)

الغاء المحالفات والدبلوماسية السرية . — وغير هذا فأن البعض يحبذ من جهة أخرى الغاء الدبلوماسية السرية والمحالفات والمعاهدات السرية، بل والمحالفات عموما . وقد أوحى بهذا الرأى الاخير مالوحظ من أن المحالفات تستتبع حتما تأليف جماعات مضادة لها ، وينتهى الامر باصطدام الفريقين ببعضهما يوماً ما ، ولكن هذ استنتاج بالغ أشد السذاجة . ذلك لانه طالما بقى العالم غير مستند الى نظام سلام أوروبى أو عالمى — ويظهر أن عصبة الامم بالرغم من حسن رغبتها لاتزال بعيدة عن ادراك هذا الغرض — فان المحالفات تتكون عند الخطر بين الدول ذوات المصلحة المشتركة ، سواء أكانت مسطورة على الورق أم لم تكن. ثم تنحاز الدول عند وقوع الحرب الى احد الفريقين المتحاربين أو تبقى محايدة بغير التفات لأى اعتبار غير مصالحها الخاصة . وقد دل التاريخ بالعكس وبرهنت الحرب الاخيرة على الاخص، على ان الدول المرتبطة بمعاهدات التحالف قد تضطر الى عدم الوفاء بتعهداتها اذا قضت مصالحها الحقيقية أو المحتملة بتغيير خطتها ، لا بل أنه حين يكون للوفاء بالعهد المقطوع بالكتابة شأن فى قرار الدولة التى تخوض غمار الحرب من أجل حليفتها — ومثل هذا يحدث بغير

شك — فيغلب أن يتعلق الامر فى هذه الحالة بمهاجمة خصم يهدد هذه الدولة أيضا، وهكذا تكون مصالحها الخاصة داخلة فى الاعتبار ولو غير مباشرة على الاقل ، وكذلك كانت هذه المصالح نفسها هى السبب الاول فيما ارتبطت به من تعهدات . وفى العمل على غير هذا الوجه ما يشبه الوفاء السموألى فى أمور السياسة فى حين لاترضى دولة فى العصر الديمقراطى الحاضر بأن يدفع بها رئيسها فى غمرة الحرب لمجرد احترام العهد المقطوع فى الوقت الذى ترى فيه الحرب مضادة لمصالحها .

على أن مثل هـذا لايقع الا حين تكون هناك معاهدة سرية تجهل الامة الملتزمة بها نصوصها بل ووجودها، والفرق بين الحالتين له قيمة كبيرة. ذلك لانه اذا كانت الامة تجهل وجود المعاهدة يكون من فادح الظلم التزامها بعهد لاتعرفه بينما تقضى مصالحها بعدم التقيد به ، والطرف الآخر الذى لم ير بأسا فى الاقدام على عقد مثل هذه المعاهدة انما أخذ هذا العمل على عهدته ومسئوليته ، وفعل ذلك وهو مدرك تمام الادراك مايفعل، اذ لايمكن أن يقدر الطرفان ضرورة كتمان موضوع عقد المعاهدة على الرأى العام فى البلدين من غير سبب . أما اذا كانت المعاهدة معروفة ومقبولة ولكن نصوصها غير مذاعة ، فالامر يختلف . وعلى كل حال فان البرلمان الذى لايعرف الا القليل من اعضائه احكام مثل هذه المعاهدة يشعر بأن مسئوليته فى هذه الحالة اقل بالفعل مما لو كان التحالف بكل التزاماته معلوما له ومقبولا منه . وفوق هذا فان المعاهدات السرية بما يجوز أن ينشأ عنها من التعقيدات لاتزيد خطر الحروب فحسب، بل انها تنمى هذا الخطر، لان الدول التى تجهل وجودها تهمل فى اتخاذ وسائل الاحتياط التى لو اتخذت فى الوقت المناسب لحالت دون اندفاع الدولتين المتعاديتين فى سبيل المجازفة . لذلك لا يتيسر للانسان بأى شكل ولا فى أية مناسبة أن يتقدم بالدفاع عن التحالف السرى الذى يغلب أن يكون فيه الطرفان مخدوعين، فلا يسعنا اذن الا الموافقة على العهد الذى تقيد به أعضاء عصبة الامم ، والقاضى بتسجيل المعاهدات التى يرتبطون بها فى العصبة .

وعلى هذا الاعتبار تكون الدبلوماسية السرية مما لا يلائم عصرنا الحاضر اذا كانت فكرة قيام المعاملات الدولية على قواعد الاخلاق «moralité internationale» ليست مجرد خيال .

والامر يختلف فى حالة ما لا يقدر الطرفان المتعاقدان ملاءمة اذاعة جميع نصوص المعاهدة بمجرد عقدها بينهما . على أن البعض يلح كثيرا فى هذه الايام فى المطالبة بايقاف الجمهور على مجرى المفاوضات وتطوراتها ، حين قيامها فى صدد عقد معاهدة ، تلك المفاوضات التى يغلب أن تكون مجهدة .

على أنه يلوح لنا أن من الخرق فى الرأى بل ومن التناقض المطالبة بعلنية الدبلوماسية . ذلك لأن فى علنية المفاوضات انكاراً فعلياً للفن الدبلوماسى . وما دام فى العالم رجال وأعمال لا يمكن أن يقول أحد كلمته الأخيرة من أول الأمر ، ولا أن يلعب لعباً مكشوفاً ، بل ستظل المعاملات والمساومات كما قدمنا القول . واذا كان هذا هو الشأن فى الحياة الخاصة التى ينظمها القانون فهو كذلك ومن باب أولى فى الحياة الدولية التى تنقصها الحدود الفعلية . وفضلا عن هذا يلوح لنا أنه يلزم من الوجهة العملية أن يترك مندوبو الدول ، سواء فى المؤتمرات أو فى المحادثات البسيطة ، يتناقشون فى معزل عن المظاهرات الوطنية أو المهاجمات الصحفية ، فهم بذلك يكونون أكثر حظاً فى الوصول الى التفاهم . وما على البرلمان والرأى العام الا رفض الاتفاق بعد ذلك ، اذا تبين لهم عدم صلاحيته ، وهذا ما لا يقع الا نادراً .

واذ تبين أنه لا يوجد كبير مبرر للقضاء قضاء مبرماً على كل المساومات الدبلوماسية التى لا تعلن فى الحال وتذاع ، فان الحال كذلك أيضاً بالنسبة لما يوجه كثيراً من العتاب للدبلوماسيين لاستعمالهم فى محادثاتهم ، وفى مكاتباتهم على الاخص ، صيغاً يخفى بديعها ما تنطوى عليه من النفاق . ذلك لان المكاتبة بين الدول على الاخص يجب أن تصاغ فى قالب رقيق المبنى ، والا وصل الحال مع الاخذ والرد الى التشاتم الذى لا يلبث أن يهدد السلم ما دام لا يوجد حكم فاصل

فى مثل هذه الحال من الوجهة الدولية . هذا الى أن الصراحة المتناهية ليست صالحة على الدوام لا للشخص الصريح نفسه ولا للغير، سواء أكان ذلك فيما يختص بالامم أم بالافراد، والعبارة الرقيقة التى تصاغ بها المذكرات حين يكون موضوعها غير مستحسن تفيد فى خدمة قضية السلام اكثر من الغلطة المترتبة على التناهى فى الصراحة . وبديهى أن التحرير الدبلوماسى يجب أن لا يكون بادى السذاجة ولا واضح الكذب ، فان ذلك يضيع الثقة . اما التأدب الذى لا يخطر على بال الناقد أن يحلله تحليلا لفظياً فلا شك فى فائدته لاستبقاء طيب العلاقات بين الدول . على أن هذا الامر ليس من الاهمية فى المرتبة الاولى ، ومع ذلك فمن الخطأ أن لا تعطى له أية أهمية .

ولقد بدت محاولات منذ الحرب الكبرى ، وفى مناسبات مختلفة ، لجعل الدبلوماسية علنية . وكان ذلك على الاخص فى المؤتمرات الدولية التى عقدت فى السنوات الاخيرة ، أكثر مما كان الحال عند تحرير المعاهدات التى ختمت بها الحرب . غير أن النتيجة لم تكن على الدوام مرضية . فللجو شأن ودور يقوم به فى هذا الصدد ، وربما أمكن التمشى مع هذه الفكرة الى مدى بعيد فى أمريكا حيث لا توجد تقاليد ، وحيث اعتاد الجمهور من زمن طويل على أن يحيا حياة مكشوفة لا تحترمها الصحافة بتاتاً . وربما انتهى الحال الى تقرير الاخذ بهذه الدبلوماسية الشعبية (الديماجوجية)، التى تحبذها بعض العناصر ، بتأثير ذلك الاندفاع الجنونى فى سبيل التأثير والاذاعة . غير أن المؤكد أن هذه الدبلوماسية لن تكون على شىء من الكياسة مثل السلك الارستقراطى القديم . فهل هى ستكون أنجع وأفعل ؟ ذلك ما نسمح لانفسنا بالشك فيه . والظاهر أنه قد عدل بالفعل عن هذه النزعات فى أوربا القديمة على الاقل ، حتى فى البلاد ذات المبادىء السياسية الكبيرة التطرف . وبديهى أنه اذا اعطيت للصحف بلاغات عن مفاوضات جارية ، وجب أن تكون حقيقية والا اختل الامر .

ولا شك فى أن الدبلوماسية العالمية المستقبلة ستبحث بالضرورة خلال هذين

الاتجاهين المختلفين عن وسط صالح . وعلى كل حال فان يتيسر أبداً لهذه الدبلوماسية ، مهما بلغت ديمقراطيتها ، أن تعمل بالفعل على استبقاء السلام بل أنها ستؤخذ دائماً على غرة فى الازمات الكبرى ، ان لم تكن لديها الانظمة والادوات التى تبلغ من القوة بحيث تمكنها من فرض إرادتها .

الاصلاحات المقترحة . الغاء المحالفات والمعاهدات السرية . — فهل معنى ما تقدم أن الدبلوماسية غير قابلة للاصلاح ؟ كلا بالتأكيد . وانما نعتقد أن هذا الاصلاح ضرورى على الاخص فى غير ما تقدم ذكره من النواحى .

فمن الاصلاحات التى نحبذها الغاء المحالفات والمعاهدات السرية — وذلك مستنتج مما تقدم — وبالجملة الغاء الدبلوماسية السرية بالمعنى الضيق الذى أوضحناه . ولتحقيق هذا الغرض يجب تقرير المراقبة البرلمانية ، وهى التى تباشر فعلا فى البلاد المتمدينة بواسطة قومسيونات خاصة . ومراعاة الكتمان من جانب هذه القومسيونات مهم فى هذا الصدد بقدر أهمية كفاءتها واطلاعها .

ادخال الاساليب الحديثة فى الطرائق الدبلوماسية . — ولا نزاع فى أن طرائق الدبلوماسية — ان لم يكن روحها — لا تزال عتيقة من بعض الوجوه لدرجة بالغة فى الغرابة . نعم أن السلك قد تمشى فى بعض تفاصيل الحياة العملية اليومية مع الرقى الانسانى، ككل المهن الاخرى. فهو يستعمل التلغراف والتليفون كما يبدو فيه الميل الى التخلص من الصيغ والاشكال التى لا تستلزمها عادات هذا العصر، وتسبب ضياعاً للوقت والجهد . غير أن الدبلوماسية لم تتقدم للاسف مع الزمن فى ميدان مهم وهو موضوع النفوذ بين الدول ، وسياسة المظاهر كما كانت تدعى فى الماضى .

الوقوف فى مسائل النفوذ عند حد أهميتها الحقيقية . — ولاشك فى أن من واجب المبعوث أن يحرص على أن تكون المعاملة التى يعامل بها منطوية على اللطف والاحترام ، اذ العكس معناه قلة الاحترام للبلد الذى يمثله . والحال كذلك من باب أولى بالنسبة لوزير الخارجية . الا أنه لا تجب المبالغة فى هذه الغيرة

لأن ذلك يؤدى الى عكس الغرض المقصود ، ويضر بالمصالح التى يراد حمايتها .

فالخوف من الاتهام بالضعف اذا ماتقدم الانسان بالمجاملة ، أوسعى للحصول على عطف جار ، أو تملق خصما ربما كان له ما يبرره فى أوقات الحرب . أما فى حالة السلم، وخصوصاً اذا كان الجو مكهرباً، فقد تسبب مثل هذه العقلية اضراراً لا تحصى ، وتعجل وقوع الكارثة التى كان يمكن اجتنابها بشىء من صدق الرغبة .

فمن ذلك أنه عند ما استعرت نار الحرب العالمية كان وزيرا خارجية دولتين كبيرتين من الدول ذات الشأن المباشر فى الحرب — وهما من الدول التى دكتها العاصفة — يعرفان بعضهما شخصياً جيد المعرفة وكانت بينهما من قبل علاقات ودية ، وكان كلاهما يدرك سوء التفاهم الخطير بين الجانبين ، ويشعر بأنه يهدد السلم بين البلدين ، بل وسلم العالم كله بسبب المحالفات القائمة . فلو أن محادثة ودية خاصة دارت بين هذين السياسيين ، ولو فى الساعة الاخيرة ، ان لم يكن فى خلال السنوات السابقة من باب أولى حين كانت العلاقات تزداد كل يوم سوءاً ، لتيسر بذلك تبديد الكثير من الشبهات أو تأخير وقوع الكارثة بل وربما اجتنابها تماماً على كل حال ، والقيام بمثل هذه التجربة كان يستحق بكل تأكيد عناء محاولتها . غير أنه لم تدر بينهما أية محادثة ، ولم يجرأ أحد هذين الرجلين العظيمين على أن يتقدم بالخطوة الاولى ليمهد سبيل المقابلة ، رغم ترديد الصحافة فى البلدين لفكرة هذه الخطوة الاولى ، فكلاهما كان يخشى أن يؤذى بهذا الصنع نفوذه ونفوذ بلده ، وكان ذلك يبدو طبيعياً . هذا ولو فرضنا اخفاق هذا المسعى ، فهل يعادل الخذلان الذى كان يصيب أحدهما جميع الآلام التى أنزلتها الكارثة بالطرفين ؟ كذلك يحق لنا أن ندهش من أن الملوك الذين تجمع بينهم صلة القرابة ، بينما هم من فرق متعادية ، لم يستعملوا تلك الصلة لمحاولة منع الاصطدام المسلح بين شعوبهم وذلك بالزيارات والمقابلات العائلية .

لهذا فان من المهم جداً أن توضع مسائل النفوذ هذه فى المكان الصحيح الذى لها اليوم ، وأن تتجدد بذلك طرائق الدبلوماسية العالية .

وان من حسنات عصبة الامم ما هيأته من الاتصال المباشر بين وزراء خارجية الدول المختلفة فى بعض فنادق جنيف . بغير أن يكون فى ذلك ما يعتبر خروجاً على المألوف .

الغاء الفروق بين مرتبات الدول . — واذا نظرنا للموضوع من وجه آخر تبين لنا أن هناك خطراً على سلم العالم ينطوى تحت ذلك التمييز الذى أقرته التقاليد ، بين الدول الكبرى والدول الثانوية . نعم أن عصبة الامم قد خففت من هذا التمييز فى الواقع ولو نظرياً ولكن ما انتهت اليه الى الآن من النجاح فى الدفاع عن الدول الثانوية ، ليس بالنجاح الباهر للدرجة التى تغنينا عن التعرض لهذا الموضوع .

فالدولة الكبرى كانت الى اليوم هى الدولة الارستقراطية فى عائلة الامم . فهى التى يمكنها وحدها أن تتدخل فى شئون العالم ، وهى وحدها التى لها (دور) توقعه فى مختلف (الاجواق) العالميـــة ذات القليل أو الكثير من التآلف . وهى وحدها التى كانت — الى ما قبل الآن بزمن قليل — توفد سفراء لهم امتيازات خاصة من ناحية النفوذ على الاقل . ومعلوم أنه لكى تكون الدولة (كبيرة) لا يكفى أن يكون عدد سكانها كبيراً ، ولو أن هذا الاعتبار لا يخلو من القيمة . كذلك ليس للماضى المجيد ولا للمدنية القديمة وزن فى هذا الصدد . فالصين ليست دولة كبرى ، وأسبانيا لا تعد من أفراد الجوقة الشهيرة المؤلفة من الدول الكبرى ، ولو أنها احتفظت بمرتبتها فيها . اذاً فالذى يراعى قبل كل شىء انما هو القوة الحربية ، وهكذا كان لابد من أن يغرق أسطول الولايات المتحدة الامريكية السفن الخشبية التى هى البقايا المحزنة للارمادا (الاسطول) الاسبانية القديمة ، لكى توفد الدول سفراء الى واشنجتون . كما أن اليابان لم تقبل فى حظيرة كبار هذا العالم الا بعد انتصاراتها على الروسيا وهى من خيار الدول الكبرى .

وما دامت تلك الفخفخة الخاصة بالسفراء مقتصرة على دائرة بلاط الملوك لا يكون فى الأمر أى ضرر . غير أن الحال للاسف يخالف ذلك والتمييز المتقدم

الذكر يمس — فى الواقع وفى العمل — الحيـــاة الدولية بين الامم . فالدول الـكبرى تنظر الى مقامها بعين الجد وتقدر أنها أعلى مرتبة من غيرها ! وحكومات هذه الدول تعتقد وجود ذلك التميز وتعمل كما لو كان الامر بديهياً لا يقبل المناقشة . ويعبر بكلمة (وقاحة) وكلمة (تنازل) فى صدد علاقات الدول الصغرى والـكبرى ببعضها . وترتكب الدولة (الـكبرى) مخالفة اذا تحدثت مع (الصغرى) محادثة الند للند . وليس من النادر أن يعامل مبعوثوها هذه الدولة الاخيرة معاملة خشنة .

وبالرغم من أن النفوذ يرتبط دائماً بالقوة فانه لم يعدما يلائم هـذا الزمان أن يكون الفرق محسوساً لتلك الدرجة فى المسائل الخارجية .

لذلك فاننـا مع كبير الارتياح نحيي تلك القدوة التى قدمتهـا بعض الدول الامريكية وبلجيكا والبرتغال ، عندما لم ترد أن تظهر بمظهر الـكائنات الصغرى فى عالم الامم واستعملت حق تمثيلها بواسطة السفراء . وقبول الدول الـكبرى هذا الحدث الجديد فى الدبلوماسية — ذلك لان حالة السفارة الفرنسية فى سويسرا كانت الى هذه الايام الأخيرة أعجوبة دبلوماسية — فيـه الدليل على طيب الروح التى تسودها . أما حالة البرتغال فانها حالة عجيبة ، ذلك أنها كانت فى الماضى دولة حربية استعمارية كبيرة ، وكانت توفد السفراء وتستقبلهم فى بلادها ، فلما نزلت الى مرتبة الدول الثانوية لم يعد يمثلها الا مبعوثون ووزراء مفوضون . ولا شك أن هذا العصر الجديد سيعيد لها تمثيلها القديم .

ولما كان هذا التميز لم يعد ملائماً للزمن الحاضر فان المأمول أن يقتدى فى العالم بتلك الامثلة . واللقب لا تأثير له وانما الروح هى التى تهم وحدها ، ولذلك فأن فى الامكان تقرير قاعدة تمثيل البلاد بسفراء أو بمبعوثين بغير أى تمييز بينها . وبما أنه لا يحتمل أن تقبل الدول الـكبرى العدول عن سفاراتها ، فان الدول الاخرى تضطر بالمثل لانشاء سفارات لها . ولا يجب أن يكون للمال تأثير فى هـذا الموضوع المتعلق بالمبدأ ، لأن من الميسور ايجاد سفراء بمرتبات أقل من غيرهم كما يوجد ملوك ورؤساء حكومات تقـــل مرتباتهم عن غيرهم . هـذا

والمساواة فى اللقب لازمة أيضاً لسبب آخر ، ذلك أن السفير يتمتع فى الهيئة الدبلوماسية التى تتألف من وزراء مفوضين بامتيازات خاصة ، ومن السهل اذن أن تحصل دولة بالذات بهذه الوسيلة على مزية تتفوق بها على الدول الاخرى . فالواجب أن يفصل فى هذا الموضوع بواسطة مؤتمر دولى أو بواسطة عصبة الامم .

هذا وما أعظم الاضرار — ان أغفلنا الحوادث المفجعة — التى سببتها مسائل النفوذ القائمة فى الغالب على التفاهة . فكم من مرات تأذى مبعوث من المكان المخصص له على مائدة فامتنع عن معالجة موضوع هام مع ذلك الذى يعتبر أنه قد (أهانه) ؟ بل أنه لو لم يمتنع لكان فى حديثه بادى الضجر قليل الاقبال . وكم من الاهمال الدبلوماسى ترتب على مثل هذا النوع من التأذى ؟ لهذا فان مما لا يصدقه العقل أن تصاب المصالح الوطنية بالضرر فى القرن العشرين لاسباب راجعة الى الزهو أو للصغائر من مثل ما تقدم .

اصلاح الموظفين . — واذا كان من الضرورى ادخال الاصلاح من احدى النواحى على الطرائق الدبلوماسية ، فليس فى وسعنا أن نتجاهل ان الاصلاح يتحتم أيضاً من وجهة صفات موظفى السلك الذين لا تتوافر دائماً لديهم الاهلية التى تتطلبها مقتضيات العصر الحاضر . ويتبين مما قدمناه أننا لا نشير بالتجديد الكلى وبقلب نظام السلك ، كما أننا لا نشير بملء الوظائف العالية فى الدبلوماسية بغير المدربين مهما كانوا من الرجال البارزين . فالاختبار الذى لا يمكن الوصول اليه الا بالتدرج فى السلك هو على درجة من الاهمية لا محل معها لزيادة التنويه . أما تلك الحالات الاستثنائية التى قد تقدم دليلا على عكس ما نؤكده فليس من شأنها الا تعزيز القاعدة وتدعيمها . والدول التى جرت على ادخال الغريبين عن السلك جماعات فيه ، لم تحصل منهم الا على نتائج مكدرة .

والذى نشير به هو العناية أولا بأمر الانتخاب من بين العناصر التى تتقدم للامتحان الدبلوماسى . واذا لم يكن شرط النبوغ ضرورياً ليكون الانسان دبلوماسياً

طيباً ، وكان من الميسور تعيين الشخص المتوسط فى المعلومات فى مر ز غير ذى شأن ، فان التفوق فى الذكاء والاطلاع و فى الشخصية عن المنسوب العادىّ ، ليس من شأنه ان يضر بالسلك على كل حال . والقاعدة التى فيها المصلحة — مع استثناء الحالات الخاصة — هى أن يختار الشبان المرشحون من كل الاوساط المدبرة لشئون البلد (الاشراف . أعيان الطبقة الوسطى . الموظفون . رجال المال والصناعة والتجارة الخ) .

ادخال الاساليب الحديثة فى التربية الدبلوماسية. — كذلك نطالب ببعض الاساليب الحديثة للتربية الدبلوماسية . وتبدأ هذه الاساليب فى امتحانات القبول بالسلك ، اذ لا يزال يطالب المرشح الى اليوم بمعرفة النظريات والمعلومات الخاصة التى لا تتهيأ له فرصة تطبيقها الا بعد مضى نحو العشرين سنة ، أى عند ما يعين فى منصب مستقل ، وعندئذ يكون قد نسى أغلبها . ولو أن الوزراء والسفراء أعيد امتحانهم على غرة فيما سبق لهم أن نجحوا فيه من المواد فى شبوبيتهم لرسبوا بشكل مزر . والذى نراه هو أن يطلب الى الملحق الحديث الذى تؤهله شخصيته من ناحية أخرى للسلك أن يكون على شىء من العلم بالتاريخ الدبلوماسى — وهذه مادة لا تجب المغالاة فى أهميتها اذ لا فائدة عملية لها الا فى النادر — علاوة على معرفة القانون الدولى العام والخاص والاقتصاد الوطنى خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة والصناعه وعلم المالية وكذلك السياسة التجارية ، ولا يشترط التعمق بل يكتفى بالعلم المتين. ويجب أن يكون الامتحان شفوياً وتحريرياً لاسباب بيداجوجية، وتفرض فيه بالطبع كذلك معرفة لغة البلد الرسمية واللغة الدبلوماسية وهى الفرنسية . وتعلق على حسب الظروف أهمية كبيرة أو صغيرة على معرفة الطالب للغة أو أكثر من اللغات العالمية ، اذ توجد حالات يكون لا بد فيها من هذه المعرفة ، وقد تعرضنا فيما سبق لهذا الموضوع . ومن المفيد أن يضاف الى البرنامج الاجبارى للامتحان معرفة الكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال .

على أن من الخطأ الظن بأن التربيه الدبلوماسية تنتهى بامتحان القبول ثم

يترك الملحق الشاب ينعم بالراحة بعد عناء الفوز . والذى نعتقده بالعكس هو أن من المفيد عمل امتحانات مسابقة دورية اختيارية فى مختلف الموضوعات المتصلة بالدبلوماسية ، يتقدم اليها الاحداث من أعضاء السلك بمحض رغبتهم . وتكون هذه الامتحانات عبارة عن اختبارات تحريرية لا يقيد الممتحنون فيها بأية قاعدة أو قيد خاص . وليس فى هذا العمل فى الواقع الا ما يشبه التوسع فى تطبيق عادة متبعة فى العمل ، اذ الرؤساء الذين يعنون بأمر مرؤوسيهم يكلفونهم أحياناً بتحرير بعض التقارير فى مواضيع معينة . ومثل هذا الامتحان يوقظ الرغبة وينبه الى الطموح ويزيد فى معارف الدبلوماسى الحديث ، كما يمكن الادارة المركزية من معرفة استعداده ، وفى هذا وحده مزية كبرى .

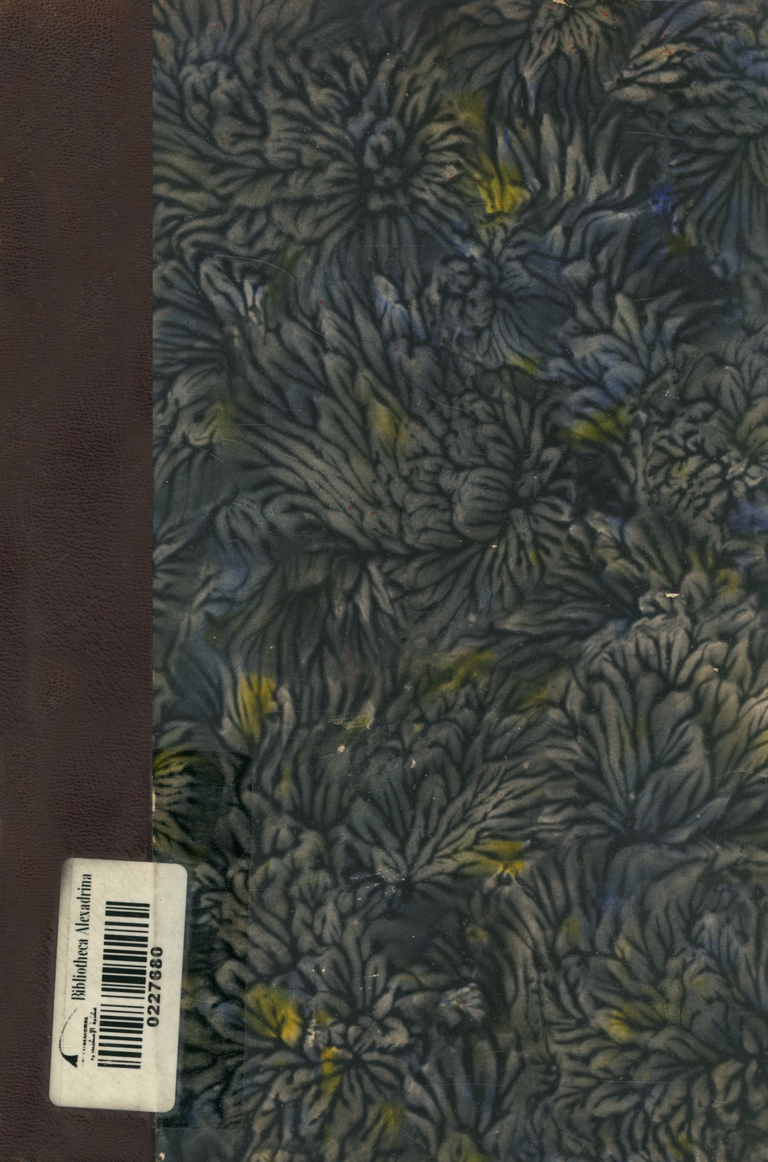
أما من الوجهة العملية فمن المفيد أن يلحق الموظف الحديث مدة للتدرب فى بعض محال التجارة أو الصناعة أو على الاقل فى احدى الغرف التجارية . واذا تيسر الحاقه زمناً ما بأحد المكاتب القنصلية كانت له فى ذلك مصلحة كبيرة . وكذلك الحال ومن باب أولى اذا تدرب على الاعمال المركزية وقضى بعض الوقت فى وزارة الخارجية .

ولا شك فى أننا لا نقول أن كل ملحق يجب أن يقوم بالتدرب فى شئون عديدة وأن يتعمق فى كل المسائل . بل نعتقد بالعكس وجوب عمل حساب الميل والذوق الشخصى الدبلوماسى سواء من الوجهة العملية أو من الوجهة النظرية . وبما أن للسلك جوانب عديدة ومختلفة ، فليس من بأس أن يتخصص الملحق كما يعمل المحامى والتاجر فى واحد من الموضوعات أو أكثر ، ومن مصلحة السلطة المركزية أن تشجعه على ذلك . غير أنه لا يجب العمل بما هو جار اليوم بصفة عامة ، اذ نرى دبلوماسيين اخصائيين فى المسائل الشرقية ، يعرفون اللغات الروسية والتركية ، ينسون فى أمريكا الجنوبية ، فى حين أن غيرهم ممن يعرفون انجلترا أو أمريكا حق المعرفة يقضون كل حياتهم فى اليابان أو الصين . وأخيراً ليسمح لنا بأن نقترح فرض اداء امتحان خاص على الدبلوماسى حين يصل الى الوقت المناسب لأن

يعهد له فيه بمركز هام كقائم بالأعمال . وكذلك الحال يوم يصبح أهلا للترقية لوظيفة مستشار، لأن كل درجة من درجات السلك تتطلب جدارة وأهلية خاصة .

ويكون موضوع الاختبار هو معرفة القانون الدولى العام والخاص معرفة دقيقة ، وكذا المسائل الاقتصادية التى هى الشاغل اليومى لكل رئيس بعثـــة . ويعنى ، كذلك فى هذا الاختبار بالالتفات الى الاستعداد والذوق الخاص ، فقد تؤثر نتيجة الاختبار على ترتيب الممتحن ، كما فى امتحان القبول ، ولـكنها تؤثر على كل حال فى كيفيـة توجيهه فى المستقبل . ولا شك فى أن البعض سيستاء من هذا الرأى ، ويقدر أن مثل هذا التصرف لا يتفق وكرامة الدبلوماسى المتقدم نوعاً فى السن . غير أنه لم يقل أحد أن امتحان الضباط عند الترقية الى أركان الحرب ينقص من كرامتهم . واذا كان من المهم لقيادة الاورطة أن يكون القائد خبيراً بالتدابير الحربية ، فليس الأمر أقل شأناً بالنسبة للرجل الذى قد يعهد اليه بعد القليل من السنوات فى عقد معاهدات باسم بلاده ، سياسية أو تجارية ، اذ يجب أن يكون هو الآخر متمكناً من هذه الموضوعات بقدر الاستطاعة . واذا ما استقرت عادة العمل بهذه القاعدة فان الدبلوماسى المعهود اليـه بمركز مهم يكون هو أول الراضين عن مثل هذا الابتكار . ويحدث اليوم بالفعل أن يعرض للمبعوث أمر مباشرة مفاوضات معقدة هو غير مستعد لها ، اذ لم يكن فى أى وقت من الاوقات متمكناً من القانون الدولى ، كما أنه قد نسى من زمن ما تعلمه منه وهو ملحق . ونظن أن المحامى فى مثل هذه الحالة يعتذر عن قبول الدعوى . فالدبلوماسى الذى يتخرج من المدرسة التى نشير بهـــا انما يضيف الى الخبرة العملية أكبر جانب ممكن من المعارف الخاصة ، ويعرف كيف يطبق طرائق الاعمال الحديثة بكيفية مفيدة فى عمله .

« انتهى »


Bibliotheca Alexadrina
02227680